المركز القومى للترجمة



المشروع القومي للترجمة

ديمقراطية العولمة

(حوارات بطرس بطرس غالى مع إيڤ برتولو)

ترجمة: أمل راغب

1275

نحن نشهد كل يوم تقلبات تتسبب فيها العولمة التى يخشاها البعض ويعشقها البعض الآخر، ولكن النشاط الفكرى الذى تثيره، شأنه فى ذلك شأن المخاوف والرفض العنيف اللذين تثيرهما، يوضح لنا أنه لا يزال هناك الكثير لقوله وتصوره وبالأخص عمله. وفى هذا السياق لعالم يبحث عن مستقبله، وعولمة تسعى من أجل تحقيق المعايير الإنسانية وتطبيق الديمقراطية، يقدم لنا الدكتور بطرس بطرس غالى رؤيته للأمور فى إطار حوار متنوع مع "إيڤ برتولو". وكان الدكتور غالى قد عمل أستاذاً للقانون، ووزيراً للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية، وأميناً عاماً لمنظمة الأمم المتحدة، ثم للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، ويرأس الدكتور غالى اليوم المجلس القومى لحقوق الإنسان بمصر.

ديمقراطية العولمة

(حوارات بطرس بطرس غالى مع إيف برتولو)

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ١٢٧٥
- ديمقراطية العولمة
(حوارات بطرس بطرس غالى مع إيف برتولو)
- إيف برتولو
- أمل راغب
- الطبعة الأولى ٢٠٠٨

هذه ترجمة كتاب:
Démocratiser la Mondialisation
Boutros Boutros-Ghali
(Entretiens avec Yves Berthelot)

تمت ترجمة هذا الكتاب بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

ديمقراطية العولمة

(حوارات بطرس بطرس غالى مع إيف برتولو)

ترجمة

أمل راغب



٢٠٠٨

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ديمقراطية العولمة: حوارات بطرس بطرس غـالى مـع إيف برتولو، ترجمة: أمل راغب. ط١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٨م.

١٦٠ ص، ٢٤سم.

١- العولمة

أ- راغب، أمل (مترجمة)

ب- العنوان ٣٠٦,٤

رقم الإيداع: ٢٤٥٤٢ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولى: 6-009-479-977-978

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكريـة المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضـمنها هـى اجتهـادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تُعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

شكر خاص

إننى أحرص على شكر "إيف برتولو" الــذى أدار هــذا الحوار فى إطار مشروع "التاريخ الفكرى للأمم المتحدة". كما أود أن أعبر عــن امتنــانى لـــ"آنـــى ديكمـــانز" على تعاونها القيم.

بطرس بطرس غالى

كلمة المترجمة

بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان، التى توافق العاشر من ديسمبر ٢٠٠٨، أعاد المركز القومى للترجمة، بمبادرةٍ من رئيسه د. جابر عصفور، ترجمة كتاب "ديمقراطية العولمة" للدكتور بطرس بطرس غالى؛ لما لهذا الكتاب من قيمةٍ كبيرةٍ وأهميةٍ فى مجال احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها من خلال الجهات والمنظمات المعنية بالأمر، وأبرزها منظمة الأمم المتحدة التى يدعو الدكتور غالى، فى كتابه، إلى تطويرها وتحديثها لتُصبح قادرةً على التعامل، بكفاءةٍ وفاعليةٍ، مع المستجدات والتحديات التى تطرأ على وجه المعمورة.

وكان مركز الأهرام للترجمة والنشر قد قام بترجمة هذا الكتاب، قبل بضع سنوات، بعد صدورهِ بوقتٍ وجيزٍ باللغة الفرنسية. والكتاب عبارة عن سلسلة حوارات، ثرية وشيقة، يقوم بإدارتها "إيف برتولو"، خبير المنظمات الدولية الفرنسى. وتتعرض هذه الحوارات إلى نشأة الدكتور غالى ودراسته، وأهم العوامل التى أثرت فى حياته العلمية والعملية وأدت به إلى الاهتمام بحقوق الإنسان والمنظمات المعنية بالدفاع عنها،

وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التى يصفها الدكتور غالى بأنها: "لاتزال، حتى الآن، المنبر الوحيد الذى بإمكانهِ أن يسهم، عن حقٍ، فى العمل على ديمقراطية العولمة".

وتُبرز هذه الحوارات البعد الإنسانى لعمل د. غالى السياسى، واهتمامه الكبير بالإنسان فى كل مكانٍ وزمان، ورؤيته المستقبلية للأمور على ضوء دراسته وخبرته الطويلة فى حقل السياسة الدولية. وكانت الأعوام الخمسة التى قضاها الدكتور غالى فى رئاسة منظمة الأمم المتحدة قد أثارت الكثير من الجدل حول السياسات التى انتهجها من أجل خدمة قضايا السلام والتنمية والديمقراطية فى مختلف أنحاء العالم. وهى القضايا الثلاث التى أعطاها الدكتور غالى أولوية عمله السياسى طوال حياته.

ويلفت الدكتور غالى، من خلال هذه الحوارات، الانتباه إلى أهمية أن تُصبح الديمقراطية الحقيقية، وليست الشكلية، أساسًا للعولمة، حتى لا يجرف تيار العولمة فى طريقه إرادة الشعوب وتطلعاتها إلى عالمٍ أفضل يسوده السلام والأمان. كما يرى الدكتور غالى أهمية النهوض بالتنمية، خاصة فى دول العالم الثالث؛ حيث الفقر والحرب وممارسة انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة دون رقابةٍ، أو دون حتى الدراية بوجود الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى يكفل للفرد، فى مجتمعه، حريته واحترام حقوقه كافة دون أى إخلال أو تقصير.

وقد حظى المركز القومى للترجمة بشرف مراجعة الدكتور غالى بنفسه للترجمة العربية للكتاب بأكمله؛ وذلك حرصًا على دقة وجودة المادة المُقدمة للقارئ. لذا يتمنى المركز أن تحوز ترجمة الكتاب على الإعجاب، وتُحقق الهدف الحقيقى من ورائها وهو تنمية الوعى واكتساب المعرفة بصورةٍ سلسةٍ ومُمتعةٍ.

أمل راغب

مقدمة

أثارت دراسة العلاقات الدولية، وخاصة تلك المعنية بالمنظمات الدولية، شغفى منذ مرحلةٍ مبكرةٍ من حياتى. فعندما كنتُ أستاذًا جامعيًا، ارتبطتُ بتدريس هذا التخصص قبل أن أضع خبرتى الأكاديمية، التى استمرت على مدى ربع قرن، رهن التطبيق العملى باعتبارى مسئولاً فى حقل الخارجية المصرية، ثم أمينًا عامًا لمنظمة الأمم المتحدة ومن بعدها المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

خمس سنوات مضت منذ أن تركتُ منظمة الأمم المتحدة، وفكرتُ فى أنه من المُثير، بعد مرور هذا الوقت وحرية التعبير التى سمح لى بها هذا الابتعاد، أن أفكرَ من جديد فى المنظمة ومهامها وعملياتها، وأن أضع تصورًا للإصلاحات التى يُمكن أن تصنع من هذه المنظمة مؤسسةً جديدةً يُمكنها مواجهة التقلبات التى تطرأ على المجتمع الدولى والآثار الإيجابية والسلبية للعولمة وكذلك السيطرة عليها. لذلك عندما عرض "إيف برتولو" أن يضع شهادتى فى إطار مشروع "التاريخ الفكرى لمنظمة الأمم المتحدة"، وافقتُ دون تردد. وتلك هى نقطة انطلاق هذه الحوارات التى تُنشر اليوم. ويجب أن

أبوحَ بأن السنوات الخمس الماضية كان من شأنها أن أكدت رؤيتى للأمور وإرادتى فى إصلاح منظمة الأمم المتحدة التى لاتزال، حتى الآن، المنبر الوحيد الذى بإمكانهِ أن يسهم، عن حقٍ، فى العمل على ديمقراطية العولمة.

وكانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ قد أدت، حال وقوعها، بالولايات المتحدة إلى الرغبة فى انتهاج سياسةٍ متعددة الأطراف فى إطار منظمة الأمم المتحدة، لكن النزعة إلى العمل الفردى سرعان ما سيطرت عليها ومحت الأمل الوليد فى تحقيق العولمة على أساسٍ ديمقراطى.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا لا نزال على أعتاب ثورةٍ كونية. غير أنها لحظةٌ حاسمةٌ تجدر فيها التذكرة بأنه يجب الإسراع بالعمل على جعل الديمقراطية أساسًا للعولمة خشيةً أن تُشوه العولمة مفهوم الديمقراطية. كما أنه من الضرورى إعادة التأكيد على أن هذه العملية يجب أن تواكب دفع عجلة التنمية فى دول العالم الثالث. وإن لم نأخذ فى الاعتبار هذين الأمرين الملحَّين، فإننا نُخاطر إلى حدٍ كبيرٍ بأن نشهد اندلاع صراعات لم يسبق لها مثيل، لم تكن اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر سوى نذيرٍ مؤسفٍ لها.

بطرس بطرس غالى

يناير ٢٠٠٢

الفصل الأول

سنوات الدراسة

- **إيڤ برتولو:** سيدى الأمين العام، إذا سمحتَ لى، يُمكننا أن نبدأ هذا الحوار بالحديث عن مرحلة الدراسة والاختيار. لقد اخترتَ دراسة القانون الدولى، وقمتَ بعمل رسالة عن النظم الإقليمية، وأوليتَ اهتمامًا بالسياسة الدولية. فما العوامل التى أدت إلى هذه الاختيارات فى تراثك العائلى والأحداث التى مررتَ بها فى شبابك؟
- **بطرس بطرس غالى:** إننى أنتمى إلى الطبقة البرجوازية المصرية الكبرى التى خدمت البلاد على مدى عدة أجيال. وهذا المناخ العائلى هو الذى أدى بى إلى الاهتمام بالسياسة. فعندما كنتُ طفلاً وكانوا يسألوننى كما هى العادة فى سؤال الأطفال: "ماذا تُريد أن تُصبح عندما تكبر؟" كنتُ أجيب: "سياسيًا". فكانوا يسألوننى: "أتدرى ما الذى يعنيه هذا؟" فكنتُ أجيب: "نعم." دون أن أعرف بالطبع ما يعنيه هذا على وجه التحديد، لكننى كنتُ أضيف: "مثل أعمامى وجدى".

وعندما بلغتُ الثامنة عشرة من عمرى، فى عام ١٩٤٠، قمتُ بتنظيم الحملة الانتخابية لابن عمى الذى كان مرشحًا لأن

يكون نائبًا عن دائرة "الفجالة". وكان قد اختار منزل العائلة مقرًا لحملتهِ، وهو يقع اليوم فى أحد أحياء القاهرة الفقيرة ولكنه كان، منذ نحو مائة عام، أرقى أحياء المدينة. كان كل شيء يدفعنى للعمل بالسياسة فى ذلك العمر، وكانت لدى طموحات تتسم بالجنون بعض الشيء. فقد كان ينبغى دراسة القانون للعمل بالسياسة فى مصر فى ذلك الوقت. لذلك فقد قمتُ بدراسة القانون، على مدى أربعة أعوام، بجامعة القاهرة. لكنى لم أكن طالبًا مُنضبطًا، ولم أتخرج ضمن أوائل دفعتى، وإنما كنتُ من أواخر الطلاب الناجحين بها. إلا أننى أتحدث هنا عن السنوات التى تخللت عامى ١٩٤٠ و١٩٤٦. وفى ذلك الوقت، كانت هناك قوتان تتصارعان بالجامعة، هما: حزب "الوفد"، الذى كانت عائلتى تنتمى إليه، و"الإخوان المسلمين". وكانت هناك أيضًا جماعة ثالثة محدودة العدد ولكنها نشطة للغاية؛ وهى جماعة الشيوعيين.

- إ. ب. : بعد أن حصلتَ على ليسانس الحقوق فى عام ١٩٤٦، قررتَ استكمال دراستك فى فرنسا ...

- ب. ب. غ. : نعم، لقد سافرتُ على الفور إلى باريس لإعداد رسالة الدكتوراه. فقد كنتُ أحلم بأن أتخصص فى فلسفة القانون. كما أننى كنتُ طموحًا للغاية، حيث كنتُ أرغب فى الحصول على دكتوراه فى الأدب وأخرى فى القانون، وكذلك

الحصول على دبلومة معهد العلوم السياسية دفعة واحدة. إلا أننى سرعان ما أدركتُ أن هذا كثير، فاكتفيتُ بالحصول على درجة الدكتوراه فى القانون ودبلومة العلوم السياسية.

- إ. ب. : وفى ذلك الوقت أيضًا، شرعتَ فى كتابة مقالات للصحافة ...

- ب. ب. غ. : لقد كنتُ أكتب بالفعل من باريس مقالات سياسية باللغة العربية من أجل جريدة "مصر" اليومية، ولكن أول مقال نُشر لى كان فى عام ١٩٤٥، فى جريدةٍ مصريةٍ أسبوعيةٍ، لدى عودتى من رحلتى إلى السودان بصحبة مجموعة من الطلاب. وكان السودان يُهمنى إلى أقصى حد، لأن جدى كان قد وقّع فى عام ١٨٩٩ اتفاقيةً مع بريطانيا العظمى تقضي بالسيادة الأنجلو - مصرية على السودان. لذلك فقد كنتُ أود بشدة أن أعرف هذا البلد الذى كثيرًا ما سمعتُ عنه، وأنا طفلٌ صغير، أن: "جدك باع السودان للإنجليز". وكان هذا المقال يصف رحلتى من مصر إلى السودان. وكان بمثابة فرصة لى لأوضح كيف بقى هذان البلدان منفصلين عن بعضهما البعض لعدم وجود خط سكة حديدية مباشر يربط بينهما. فقد كان القطار يتوقف فى مدينة أسوان حيث يجب استكمال الطريق باستقلال مركب على النيل، الأمر الذى كان يستغرق نحو يومين للحاق بقطار

"وادى حلفا". وكنتُ أشجب هذا الوضع الذى يُعد أحد أطلال الاستعمار الإنجليزى الذى كنتُ أجده يعوق طواعيةً إنشاء خط سكة حديدية مباشر. وكنتُ أؤكد أنه ينبغى علينا، نحن المصريين، بناء هذا الخط لربط القاهرة بالخرطوم. واليوم، ونحن فى عام ٢٠٠٢، لم يزل هذا الخط غير موجود، إلا أنه لم يعد من الممكن إلقاء تبعة هذا الوضع على الاستعمار الإنجليزى.

لقد كنتُ، إذن، أكتب مقالات بصورةٍ شبه منتظمة للصحافة العربية. وأذكر أنه فى أعقاب نشر أحد مقالاتى عن الجزائر، استدعانى عمى "واصف"، الذى كان يُقيم جزءًا كبيرًا من العام فى باريس، وقال لى: "إنكَ لا تستطيع أن تسمح لنفسك بأن تنتقد السياسة الفرنسية بما أنك ضيف على فرنسا. فإذا أردتَ الاستمرار فى كتابة مقالات من هذا النوع، اذهب إذن لاستكمال دراستك في سويسرا أو بلچيكا".

- إ. ب. : لم يقتصر التزامكَ السياسى على نشر مقالات صحفية، بل أظننى أعرف أنكَ كنتَ نشطًا سياسيًا أيضًا ...
- ب. ب. غ. : بل بالأحرى يُمكن القول بأننى كنتُ مُناضلاً.

وكان "عبد الرحمن عزَّام"، أمين عام جامعة الدول العربية فى ذلك الوقت، يُطلق علىَّ لقب "مُمثله غير الرسمى فى باريس"، كما كنتُ على اتصالٍ وثيقٍ ببعض المُناضلين الشمال

أفريقيين. وخلال الأعوام الثلاثة التى قضيتُها فـي بـاريس، كنتُ أحاول أن أمر على الجزائر فى كل مرةٍ كنـتُ أرحـل فيها إلى القاهرة لقضاء إجازة أعياد الميلاد، ولكن السـلطات الفرنسية كانت ترفض باستمرار منحى التأشيرة. لقـد كنـتُ أحيا نضالى بعمق من أجل جلاء الاسـتعمار. ومـن جهـةٍ أخرى، كنتُ أؤمن فى هذه الفترة بإمكانية إقامـة "ولايـات متحدة" فى العالم العربى على غرار النموذج الأمريكى.

- إ. ب. : لقد أدى بكَ نضالك من أجل جلاء الاستعمار حتمًـا إلى معرفة دور الأمم المتحدة فى هذا المضمار. فهل يُمكننـا اعتبار أن اهتمامك بالمنظمة بدأ من تلك المرحلة؟

- ب. ب. غ. : بالطبع. وقد حمّلنى البروفيسور "چورچ سـل"، أعظم مهندسى النظام الفيدرالى الدولى، على التخصص فـى مجال حقوق الإنسان ودراسة منظمة الأمم المتحـدة. وقـد اخترتُ، فيما بعد، "شارل روسو" أستاذًا لرسالتى التى كانـت عن "المنظمات الإقليمية" فى إطار كل من "عصـبة الأمـم" و"منظمة الأمم المتحدة". ثم لا يجب إغفال أن جامعة الـدول العربية كانت أول منظمة إقليمية تخرج إلى حيز الوجود قبل إنشاء منظمة الأمم المتحدة. وقد أسهمت الجامعة فى صياغة الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الخـاص بالمنظمـات الإقليمية.

وقمتُ بمناقشة رسالتى فى شهر يونيه من عام ١٩٤٩. وكانت اللجنة، التى أشرفت على مناقشة الرسالة، تتألف من "شارل روسو" و"سوزان باستيد" و"شارل إزنمان". ونُشرت الرسالة، فى العام نفسه، بدار "بدون" للنشر تحت عنوان "مساهمة فى دراسة المنظمات الإقليمية". وكتب "شارل روسو" مقدمةً لها أثنى فيها عليها كثيرًا.

- إ. ب. : هل يعنى هذا أنكَ، فى ذلك الوقت، كنتَ تأمل فى العمل بالحقل الدبلوماسى أو فى الحصول على منصبٍ بالأمم المتحدة؟

- ب. ب. غ. : لا، فقد اخترتُ دون أدنى ترددٍ العمل بالتدريس الجامعى، وكنتُ أتعجل العودة إلى القاهرة لتدريس القانون الدولى بكلية الحقوق. لكنى علمتُ، فى هذه الفترة، أن القانون الدولى لا يُدرَّس سوى لمدة ساعتين كل عام لطلبة السنة الثالثة، وأن هناك أستاذًا زائرًا ومدرسًا مساعدًا يقومان بتدريس هذا التخصص. غير أننى حصلتُ على منصب أستاذ مُحاضر بكلية التجارة قسم العلوم السياسية. وهكذا قمتُ بإعطاء أول محاضرة لى فى القانون الدولى فى شهر أكتوبر من عام ١٩٤٩...

- إ. ب. : هذا فضلاً عن استمراركَ فى "العمل الصحفى"...

- ب. ب. غ. : لقد كنتُ أكرِّس جهدى، علـــى نحــوٍ خـــاص، لإعداد محاضراتى ونشر دراسات أكاديميـــة فـــى "المجلـــة المصرية للقانون الدولى". لكنى كنتُ أكتب أيضًا فى صحيفة "الوطن" اليومية، التى كانت تصدر باللغة الفرنسية، مقـــالات سياسية ملتزمة تحت اسم مستعار هو "د. إبراهيم" الذى أخذته من عنوان كتاب "چون كنيثل". وهى قصة الطبيب "إبراهيم" الذى رحل إلى لندن بعد أن فقد كل أملٍ فى رؤية بلاده تلحق بركب التطور، على الرغم من كفاحه من أجل تحقيق ذلـــك. ولم يعد بطل القصة إلى وطنه إلا ليموت.
- إ. ب. : إننا نتطرق هنا إلى موضوعاتٍ بعيدةٍ تمامًـــا عـــن القانون الدولى. فكيف تـــفسر تأثركَ الكبير بهذا الكتاب؟
- ب. ب. غ. : إننى أحب بلادى بعمق. وهذا عشـــقٌ حقيقـــى يُلازمنى منذ أن وعيتُ على الحياة. وأنا على علاقـــة حـــب وامتزاج تام قوية للغاية مع مصر سواء من خلال ريفهـــا أو تاريخها. وقصة الدكتور "إبراهيم"، الذى فقد عزيمته إلى حدٍ أدى به إلى ترك بلاده، هى نموذج يُذكرنى بأننى لا يجب أن أتراجع مهما كان الواقع المصرى.
- إ. ب. : فى عام ١٩٥٢، تخلى الملك فاروق عـــن العـــرش وعاشت مصر ثورةً. فهل وقع عليكَ ضرر مباشر من هـــذه الأحداث؟

- ب. ب. غ. : نعم، فعلى صعيدٍ شخصى أولاً، تمت مُصادرة الأملاك بصورةٍ مُجحفةٍ. وكان والدى، وهو مالكٌ لمساحةٍ كبيرةٍ من الأراضى، قد توفى فى العام السابق، أى فى عام ١٩٥١. وتم تقسيم ثروته، من منقولاتٍ وعقاراتٍ، بين أخوى ووالدتى وأنا. غير أن الإصلاح الزراعى لم يُجردنا كليةً من ممتلكاتنا، فوفقًا لهذا الإصلاح الأول، كان من حقّ كل واحدٍ منّا أن يمتلك مائتى فدان. أما على الصعيد العملى، فإن علاقاتى بنظام الحكم الجديد كانت ممتازة. وقد أسهمتُ فى تأسيس "معهد العلوم السياسية" الخاص بالضباط الذين قاموا بالثورة والعسكريين الراغبين فى تحسين ثقافتهم السياسية من أجل حسن قيادة البلاد والقدرة على السيطرة عليها بصورةٍ أفضل.

- إ. ب. : وفى عام ١٩٥٤، ذهبتَ لأول مرةٍ إلى الولايات المتحدة وبدأتَ فى التردد على منظمة الأمم المتحدة...

- ب. ب. غ. : لقد حصلتُ فى الحقيقة على بعثة "فولبرايت" الخاصة بأساتذة الجامعة، وقضيتُ عامًا فى "نيويورك". وكانت هذه الفترة واحدةً من أثرى مراحل دراستى. فقد كنتُ أستاذًا جامعيًا شابًا يقوم بالتدريس منذ أربع سنواتٍ فقط فى مدينة القاهرة، واستوعبتُ الصدمة الحضارية الأمريكية دون مشكلاتٍ تُذكر. وقد أجبرنى هذا على تحسين لغتى

الإنجليزية حتى أتمكن من إلقاء محاضرات بها. واكتشفتُ بجامعة "كولومبيا" طريقة تدريس تختلف كليةً عن تلك التى عرفتُها فى أوروبا ومصر، فى حقبةٍ كان يتم فيها الاكتفاء بإلقاء محاضرات عامة قبل الالتحاق بالدراسات العليا، ما عدا بالنسبة لدراسة العلوم السياسية فى باريس، حيث كانت المحاضرات تتم تحت إشراف أساتذة جامعيين. أما فى الولايات المتحدة، فكان الأمر يختلف؛ إذ تقوم المحاضرات كلها علي أساس الحوار وتبادل المعلومات. حتى أننى أذكرُ محاضرةً ألقاها ثلاثة أساتذة على خمسة عشر طالبًا فقط.

وقمتُ فى الولايات المتحدة أيضًا بنشر أول دراسة لى باللغة الإنجليزية، فى مجلة "المُصالحة الدولية"، تحت عنوان: "جامعة الدول العربية: عشر سنوات من الكفاحِ"، تلتها دراسة أخرى بعنوان: "النزاع الأنجلو- يمنى"، قمتُ بكتابتها بالاستعانةِ بوثائق مثيرة عَثرتُ عليها فى مكتبة جامعة "كولومبيا".

وفى الوقت نفسه، كنتُ أتردد على مقر الأمم المتحدة حيث كنتُ أتابع فى كثيرٍ من الأحيان مناقشات مجلس الأمن. ويجب أن أعترفَ بأن العمل فى الأمم المتحدة قد أغرانى فى ذلك الوقت. وكنتُ قد شاركتُ فى القاهرة، فى العام السابق، فى إصدار كتاب عن الأمم المتحدة بعنوان: "مصر والأمم المتحدة"، بدعوةٍ من مؤسسة "كارنچى" التى طلبت من الهيئات العلمية فى

مختلف أنحاء العالم كافة المشاركة فى إصدار مجموعة من الكتب بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس منظمة الأمم المتحدة. وكنتُ قد نشرتُ، فى العام نفسه، أول كتاب باللغة العربية عن الأمم المتحدة بعنوان "المنظمات الدولية"، وقام بكتابة المقدمة "عبد الحميد بدوى باشا" الذى كان يعمل، فى ذلك الوقت، قاضيًا بمحكمة العدل الدولية. وقدمتُ، فى هذا العمل، نظريةً عن المنظمات الدولية. وتحدثتُ طويلاً عن عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة، وقمتُ بعمل فهرس لمختلف الدراسات التى تمت عن مفهوم المنظمة الدولية ذاته منذ "القس سانت - بيير" وحتى "إيمانويل كانت". وخلال بحثى عن مفكرين أفرو - آسيويين، اكتشفتُ الفيلسوف العربى "الفارابى" الذى يتحدث عن "المدينة الفاضلة" ومجموع المدن الفاضلة التى يجب أن تسفر عن ميلاد "المعمورة الفاضلة". وهى فكرة أعدْتُ تناولها فى خُطَبِى التى ألقيتُها فى الأمم المتحدة. كما اكتشفتُ "عبد الرحمن الكواكبى" الذى يدعو، هو أيضًا، فى كتابهِ "أم القرى" إلى نشأة منظمة دولية تضم الدول الإسلامية كافة.

وعلى الرغم من الرغبة التى ساورتنى فى العمل بمنظمة الأمم المتحدة، وخطابات التزكية التى ربما كان من الممكن أن تسمح لى بالحصول على منصب فى المنظمة، فإن نداء مصر كان الأقوى، وكنتُ أتعجل العودة إلى القاهرة فى مرحلةٍ حرجةٍ من تاريخنا.

- إ. ب. : هل تُشير إلى تأميم قناة السويس؟ وكيف تسنى لـــكَ لَعِبُ دورٍ فى السياسة المصرية، بينما كانت أصولكَ العائلية تجعل منكَ مُشتبهًا فيه فى أعين النظام الحاكم؟

- ب. ب. غ. : لقد كانت بالفعل مرحلةً عسيرةً بالنســبة لـــى، حيث إننى كنتُ أنتمى إلى ما كان النظام الناصـــرى يُطلِـق عليه اسم "العائلات الإقطاعية"، ولم يكن لهذه العائلات الحق فى المشاركة فى الحياة السياسية. إلا أن هذا لم يمنعنى مـــن خوضِ حملةٍ واسعةٍ لشرح حقوق مصر الشرعية فى تـــأميم قناة السويس. وإبَّان هذه الأحداث، شاركتُ فى تأسيس "جمعية العلوم السياسية"، وخلال الأشهر الأكثر حزنًا – وهى نوفمبر وديسمبر ويناير – كنتُ ألقى كل أسبوع محاضرةً عن السياسة الدولية يحضرها عامة الشعب ومندوبو السفارات المُعتمَدون بمصر. وبدأتُ أشتهر فى القاهرة من خلال هذه المحاضرات العامة التى كان يحضرها، بصفةٍ منتظمةٍ، اثنان أو ثلاثة من القيادات العسكرية للنظام الحاكم. ولكنى كنتُ أُكثِرُ أيضًا من المناقشات العامة واللقاءات الصحفية. وانتقلتُ من التـــدريس الجامعى إلى الإعلام القومى والعالمى حيث كنتُ أؤكد، بصفةٍ خاصةٍ، على الدور المهم للأمم المتحدة فى هذه الأزمة. هذا بالإضافةِ إلى أننى كنتُ أكتب...

- إ. ب. : بشأن مؤتمر "باندونج"، على سبيل المثال، الذى يُعدُّ إدراكًا من العالم الثالث لوضعه ومصالحهِ وأخيرًا لقوتهِ. هل كان لهذا الحدث صدى كبير فى مصر؟ وهل قمتَ بتحليله فى مقالاتك؟
- ب. ب. غ. : لقد أسهمتُ فيه بالفعل من خلال دراساتٍ قمتُ بإعدادها، ومنها كتابى عن الحركة الأفرو- آسيوية الذى يتطرق إلى مؤتمر "باندونج" وأصوله.

وفى غمارِ ذلك، شرعتُ فى تأسيس "الأهرام الاقتصادى" الذى يصدر بواقع عددٍ كل أسبوعين. وكنتُ أصبو بتأسيسهِ إلى عملِ مجلة شبيهه بمجلة "الإيكونوميست" الإنجليزية. لقد كانت مغامرةً كبيرةً. فلم يكن هناك، فى ذلك الوقت، أية مجلة اقتصادية وسياسية بمصر. وصدر أول عدد من المجلة النصف شهرية فى أول يناير من عام ١٩٥٩، ولكنى كنتُ قد بدأتُ الإعداد لصدورها منذ عام ١٩٥٨. وقد منحنى هذا بالطبع مكانةً خاصةً فى عالم التدريس الجامعى، إذ إننى لم أكن أستاذًا جامعيًا فحسب، وإنما كنتُ فى الوقت نفسه أترأس تحرير واحدة من المجلات المصرية المؤثرة. ويكمن سر هذه الترقية الصحفية فى صداقتى مع "بشارة تكلا" صاحب الجريدة اليومية الكبرى "الأهرام" فى ذلك الوقت. وأصبحتُ، نوعًا ما، المتحدث باسم تيارِ سياسى. وتُدافع هذه المجلة عن القطاع الخاص والملكية

الخاصة فى مرحلةٍ كانت موجة اشتراكية - شيوعية تجتاح مصر. وصرت، بالنسبة لكثيرين، بطرس غالى الإقطاعى القديم الذى ينتمى إلى التيار الاشتراكى - الديمقراطى والذى يُحاول، عن طريق الصحافة الوسيطة، السيطرةَ على جموح أيديولوچيات النظام الحاكم. الأمر الذى تسبب أحيانًا فى تعرضى إلى اللوم.

وفى طليعة أعوام الستينيات، شاركتُ فى تأسيس كلية جديدة: هى "كلية الاقتصاد والعلوم السياسية" التى جمعت بين قسم الاقتصاد بكليتى التجارة والحقوق وقسم العلوم السياسية بكلية التجارة. وكان الغرض من هذه الكلية الجديدة أن تُصبح قطبًا مُتميزًا يكتفى بأربعين طالبًا فقط ويضم فريقًا من أفضل أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية فى ذلك الوقت. واخترتُ أن أحاضر فيها عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وفى تلك المرحلة أيضًا، أسستُ مجلةً جديدةً، لا تزال تصدر حتى اليوم، هى "السياسة الدولية". وتُعد تلك المجلة أيضًا الأولى من نوعها، وأحدثت تأثيرًا واسعًا فى مختلف أرجاء الوطن العربى، شأنها فى ذلك شأن "الأهرام الاقتصادى". ويوجد بكل عددٍ من أعدادها كذلك قسمٌ خاصٌ عن أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

لقد كنتُ أحاول توعية القارئ العادي بدور الأمم المتحدة وبالسياسة الدولية. كما كنتُ أقوم بتبسيط هذه القضايا فى جريدة

"الأهرام" اليومية. وكنتُ أكرّس أعداداً خاصةً عن قارة أفريقيا وعن مشكلة نزع السلاح. وكان مقالى، الذى نُشر فى أولِ عددٍ من مجلة "السياسة الدولية"، يتحدث عن القنبلة الذرية الصينية بعد شهرٍ من انفجارها.

- إ. ب. : تُعد السياسة الدولية والمنظمات الدولية محور دراساتك ومحاضراتك ومقالاتك، وخاصة منظمة الأمم المتحدة ...
- ب. ب. غ. : نعم، ولكننى أهتم أيضًا بالمنظمات الدولية الأخرى مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية والحركة الأفرو- آسيوية... ملخص الأمر، إننى أهتم على وجه الخصوص بمنظمات العالم الثالث.
- إ. ب. : ولماذا العالم الثالث على وجه الخصوص؟
- ب. ب. غ. : للأهمية الشخصية أولاً، ولكن أيضًا لأسبابٍ عمليةٍ خالصة. فلو كنتُ قد أردتُ الكتابة عن السوق الأوروبية المشتركة، لكان الأمر قد تطلب منى مُراجعة مئات الكتب التى صدرت عن هذا الموضوع. وبما أنى أعيش فى مصر، فإن الفرصة لن تُتاح أمامى لعمل ذلك. لكننى، على عكس ذلك، أضع نفسى فى وضع شبه احتكار للمادة التى

تلزمنى عند اختيارى الكتابة عن جامعة الدول العربية، التى تتوافر الوثائق الخاصة بها كافة باللغة العربية، أو الكتابة بشكل أعمّ عن قضايا الوطن العربى، وكذلك عن منظمة الوحدة الأفريقية. وفضلاً عن ذلك، هناك اهتمامٌ عاطفى. فأنا أنتمى إلى هذه البقعة من العالم وأحلم بأن ألعب دورًا سياسيًا فيها. وتعد الكتابة، فى هذه الحالة، هى القناة الوحيدة التى تسمح لى بالوصول إلى الحياة السياسية. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، أنا أنشر كثيرًا بالعربية والفرنسية وفى بعض الأحيان بالإنجليزية.

- إ. ب. : يونيه من عام ١٩٦٧ هو تاريخ مهم آخر فى حياتِكَ وحياة بلادك. إنها الحرب مع إسرائيل، وهزيمة مصر. فكيف كانت حالتكَ فى ذلك الوقت؟

- ب. ب. غ. : لقد وجدتُ صعوبةً فى تقبُل الهزيمة، ومثل "الدكتور إبراهيم" فى كتاب "چون كنيتل"، "هربتُ" من مصر إلى فرنسا حيث تم تعيينى أستاذًا مساعدًا بكلية حقوق باريس. وفى نهاية عام ١٩٦٨، عدتُ إلى القاهرة بعد أن استعدتُ عزيمتى ونسيتُ الهزيمة.

- إ. ب. : موت "جمال عبد الناصر"، فى سبتمبر من عام ١٩٧٠، وزوال نظام الحكم الذى كان يُعد "الإقطاعيين"، الذين

كنتَ واحدًا منهم، "أعداءً للشعب"، هل فتح أمامك آفاقًا جديدةً على الصعيد السياسي؟

- ب. ب. غ. : نعم، فقد فتح "أنور السادات"، منذ توليه السلطة، صفحةً جديدةً في تاريخ مصر، وتعاون مع المنتمين إلى الطبقة الحاكمة التي سبقت عهد الثورة. وهكذا تم تعييني عضوًا مسئولاً عن السياسة الخارجية في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي. وكنتُ أسافر كثيرًا للتعريف بالاتحاد الاشتراكي وإقامة علاقات مع الأحزاب السياسية الأخرى في أنحاء العالم المختلفة. وكنتُ، على نحوٍ خاص، على صلةٍ وثيقةٍ بحزب "المؤتمر" في الهند والحزب الاشتراكي في فرنسا. كما حاولتُ حمْل "الحركة الاشتراكية الدولية" على ضم الاتحاد الاشتراكي إليها، ولكني أخفقتُ في مسعاي؛ لأن نظام الحكم في مصر كان يقوم على سياسة الحزب الواحد. وحينئذٍ قررتُ تأسيس حركة اشتراكية دولية أفريقية كانت تضم، في البداية، تونس والسنغال ومصر ويرأسها "ليبولد سيدار سنجور".
- إ. ب. : يرتبط النقاش الاقتصادي بنظيرهِ السياسي. وكان العقد الأول للأمم المتحدة، الخاص بالتنمية، قد انصرم لتوّه. وكان من الواضح أن التقدم الذي أحرزته المنظمة متواضع، وأن التنمية سوف تستغرق وقتًا أطول بكثير من ذلك الذي

كان مُقدرًا فى ظل نشوة استقلال البلدان. فهل أوليتَ اهتمامًا بالنقاش حول التنمية؟

- ب. ب. غ. : بالتأكيد، لكنى اهتممتُ بهذه الموضوعات من منظورٍ سياسى واقتصادى فى آنٍ واحدٍ؛ ففى البداية، انصب تفكيرى على استقلال هذه البلدان وجلاء الاستعمار. وكنتُ على اتصالٍ بمكتب بلدان المغرب العربى بالقاهرة المُلحق بجامعة الدول العربية منذ عام ١٩٥٥. وكانت جامعة الدول العربية تهتم عن قربٍ بجلاء الاستعمار عن العالم العربى. كما تابعتُ نشأة تكتلات أفريقية مختلفة، مثل: "مجموعة الدار البيضاء" و"مجموعة مونروفيا" اللتين اتحدتا عام ١٩٦٣ فى قمة "أديس أبابا".

وبعد تحقيق جلاء الاستعمار السياسى، اهتممتُ بإنهاء الاستعمار الاقتصادى. وهكذا وجدتُ نفسى مضطرًا إلى الكتابة عن مفاهيم الاستعمار الجديد، والهيمنة الاقتصادية والثقافية، والنموذج المُصغر للقومية. وقمتُ بتحليل ظاهرة "عدم الانحياز" من منطلق أننا إذا اضطررنا إلى التزام الحياد حيال الصراع الدائر بين الشرق والغرب، فإننا، على عكس ذلك، يجب أن ننحاز فى الصراع بين الشمال والجنوب ومن أجل إنهاء الاستعمار السياسى والاقتصادى، هذا بالإضافة إلى العمل على تفعيل التعاون بين الجنوب والجنوب.

- إ. ب. : فى الصراع بين الشمال والجنوب، كان البترول هو السلاح الأكثر فاعلية الذى استخدمته بلدان الجنوب. وكانت منظمة "الأوبك" قد تأسست فى عام ١٩٦٩، بينما حدثت أول صدمة فى مجال البترول فى نهاية عام ١٩٧٣.
- ب. ب. غ. : أعتقد أننى، فى أحد مقالاتى، كنتُ من أوائل الذين طبّقوا النظرية الأمريكية الخاصة بـ"الردّ المرن" و"الردّ الرادع" فى مجال البترول، بعد أن أصبح خفض إنتاج البترول صورةً أخرى من الرد التدريجى على الاعتداء الأجنبى. ونُشر هذا المقال فى عدد ٥ مايو ١٩٧٣ من جريدة "الأهرام" اليومية، ولم يولِه الرأى العام المصرى الكثير من الاهتمام، ولكن شركات البترول الكبرى أولته اهتمامًا كبيرًا.

وفى عام ١٩٦٧، وبعد مرور وقتٍ وجيزٍ على هزيمة "سيناء"، أذكر أننى أعلنتُ فى اجتماعٍ عام: " أنّ السلاح الذى يتعين علينا استخدامه الآن، هو سلاح البترول". ويجب أن أعترف أن فكرة هذه الإستراتيجية نمت فى ذهنى، منذ عام ١٩٥٥، بمساعدة "بيريز جيريرو"، ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالقاهرة. وكنّا نقطن العقار نفسه وسرعان ما جمعت الصداقة بيننا. وهو الذى قال لى، فى نهاية عام ١٩٥٥ وبداية عام ١٩٥٦، إننا: "إنْ استطعنا إقامة علاقة بين بلاده ("ڤينزويلا"

المُصدرة للبترول) والدول المُصدرة للبترول فى العالم العربى، حتى ولو كان ذلك فى إطارٍ تشاورى، فإن هذا سيمنحنا قوةً لا مثيل لها فى مواجهة الدول المُستهلكة للبترول والشركات العالمية الكبرى". وانطلاقًا من هذه المناقشات مع "بيريز جيريرو"، نمت لدىَّ فكرة استخدام البترول كسلاحٍ ... سلاحُنا الذرى. وهكذا كتبتُ عن "الرد المرن"، وعن فكرة الخفض التدريجى للإنتاج البترولى؛ أى أن نبدأ، على سبيل المثال، فى حالةِ وقوع صراع، فى خفض الإنتاج بنسبة ٥ %. وإن لم يتم التوصل إلى اتفاق، أو إن لم تُلبَّ مطالبنا، فإننا نقوم بخفض الإنتاج بنسبة ٥ % أخرى فى الشهر التالى، وهكذا. وقد تم تطبيق هذه السياسة فى عام ١٩٦٧.

- إ. ب. : وقعت الحرب فى عام ١٩٦٧، ولكن هل جاء ردٌّ فورى فى ذلك الوقت؟

- ب. ب. غ. : لا، ولكن الدول المُنتجة للبترول اجتمعت وتأسست منظمة "الأوبك" فى عام ١٩٦٩. وتمت إعادة تناول فكرة "الرد المرن" وشرحها فى مقالاتٍ، بمناسبة الموائد المُستديرة التى كنتُ أعقدها، فى عددٍ خاص من مجلة "الأهرام الاقتصادى" ... لأن الحالة المعنوية بلغت أشدَّ مراحل تدهورها فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ العسكرية. لذلك فقد كنتُ أقول: "لقد خسرنا معركة بالتأكيد، ولكننا لم نخسر

الحرب، فلم يزل لدينا سلاح البترول". وفي بداية عام ١٩٧٣، عقدت دورة تدريبية، استمرت على مدى أربعةِ أسابيع في "أبو ظبي"، أمام شباب دبلوماسيي بلدان الخليج. وخلال الدورة التدريبية دافعت، من جديد، عن البترول كسلاحٍ يُستخدم في آونة الحرب.

- إ. ب. : وكيف كان رد فعل دول العالم الثالث المُستوردة للبترول؟

- ب. ب. غ. : بعد أن أضعفَت صدمة خفض إنتاج البترول الدول الأفريقية، أسهمتُ في إيجاد تقاربٍ بين العالمين الأفريقي والعربي. وفي عام ١٩٧٥، قمتُ بجولةٍ في أفريقيا، بوصفي سفيرًا لجامعة الدول العربية، من أجل تعزيز هذا التقارب. وبعد عامين، وفي مارس من عام ١٩٧٧، عُقِدَت بالقاهرة أولُ قمةٍ "عربيةٍ – أفريقية" كثمرة تحالفٍ بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

- إ. ب. : لقد قمتَ بهذه الجولة، إذن، قبل توليكَ منصب الوزير؟

- ب. ب. غ. : نعم، حيث إن تعييني وزيرًا تم في سبتمبر من عام ١٩٧٧.

الفصل الثانى

فى خدمة الخارجية المصرية

(١٩٧٧ – ١٩٩١)

- **إيڤ برتولو:** إننا إذن فى نهاية عام ١٩٧٧. وقد أصبحتَ وزيرَ دولةٍ للشئون الخارجية ...

- **بطرس بطرس غالى:** لا، فقد كنتُ على مدى شهرٍ أو اثنين وزيرَ دولةٍ تابعًا لرئاسة الوزارة ومسئولاً عن العلاقات بين مصر والسودان. وهكذا عدتُ من جديد إلى أفريقيا والسودان، وإلى اتفاقية عام ١٨٩٩ التى وقّعها جدى، كما لو كان هناك تواصلٌ فى السياسة العائلية. وفضلاً عن هذا الملف، فقد اقترحتُ فكرة ضرورة أن تُقيم مصر علاقات مع المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية، وهو اهتمامٌ نما لدى خلال السنوات التى قضيتُها فى المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى، حيث كنتُ مسؤولاً عن العلاقات مع الأحزاب السياسية الأخرى. وسرعان ما أدركتُ أن السياسة الخارجية لم تعد من الممكن أن تقتصر على العلاقات بين وزراء الخارجية، وإنما يجب دعوة ممثلين غير حكوميين للمشاركة فيها. لذلك فقد كنتُ أرى أهمية أن ينضم الاتحاد الاشتراكى

المصرى إلى الحركة الاشتراكية الدولية. وأذكرُ، فى هذا الصدد، أن الوزيرَ الفرنسى "چون - بيير كو" جاء للقائى بالقاهرة وأنه قال لى: "إنكَ وزير دولة، ولكن ما الذى تفعله بالضبط؟" - فأجبته: "إننى أعمل مع رئيس الوزراء. وأنا مسؤولٌ عن العلاقات مع السودان، كما أتولى شأن العلاقات مع المنظمات الدولية غير الحكومية". فأجابنى مندهشاً: " هذا ليس معقولاً! إنكم حقًا مبتكرون! إننا حتى لم نُفكر فى الأمر فى وزاراتنا".

ولكن كل هذا لم يدم طويلاً، فقد تم تعيينى وزيرَ دولةٍ للشئون الخارجية عند زيارة السادات للقدس فى ١٥ أو ١٦ نوفمبر. وعندئذٍ تراجعت أهمية كل هذه المشروعات.

- إ. ب. : أنتَ مثقفٌ توليتَ مهام وزير الخارجية. فكيف استخدمتَ حصيلة خبرتكَ الأكاديمية؟

- ب. ب. غ. : لقد حرصتُ قدر المستطاع على عدم تعقيد الأمور، وفى الوقت نفسه على عدم المبالغة فى وضع تصورات لا تتناسب مع واقع الأمور. وكانت المسألة تكمن أيضًا فى معرفة مدى قابلية الآخرين للاستفادة من هذه الحصيلة. لقد كتبتُ كثيرًا - وكنتُ قد قلتُ لكَ إننى كاتبٌ يميلُ إلى الإسهاب فى كتاباته - ، لذلك فقد كتبتُ عن

المشكلات القائمة بين العالم العربى وإسرائيل. وقلتُ إنه يجب الاعتراف بوجود دولة إسرائيل، وإن دولة إسرائيل سوف تنضم فى يومٍ من الأيام إلى العالم العربى، وإن أرادت البقاء، فيجب عليها الاتجاه إلى التعريب. وبعبارةٍ أخرى، إن اللغة العربية يجب أن تُصبح اللغة الأولى بها إلى جانب اللغة العبرية. وفى السيناريوهات التى أعددتُها، كنتُ أتصور إسرائيل شبيهةً بمدينة "هونج كونج" فى وسط العالم العربى؛ لأننى لم أكن قد تخليتُ بعد عن حلمى فى تأسيس اتحادٍ فيدرالى عربى. وقامت أجهزة ومراكز البحث الإسرائيلية بتحليل كتاباتى. ونَظَّمتُ بالقاهرة ندوةً مع إسرائيليين يحملون الجنسية الإسرائيلية والأمريكية فى الوقت نفسه. فأدت كل هذه العناصر إلى اعتقاد الإسرائيليين بأننى كنتُ وراء زيارة السادات إلى القدس. وهو أمرٌ خاطئ. ولكنهم ظنوا أنه بما أننى "المثقف" التابع للسلطة فى هذه المجموعة من السياسيين والعسكريين التى كانت ترافق السادات، فإننى لا يُمكن أن أكون سوى مهندس هذا اللقاء التاريخى ... وتناولَت الصحافة العربية المُعادية لمصر هذه الفكرة بطريقتها فى سياقٍ تم تحويره بشكلٍ جميل، ولكنه قاسٍ للغاية، ومضمونه: "المهندس الأكاديمى للانهزامية العربية"؛ أى الأكاديمى والمفكر والمثقف الذى دعا إلى الحوار مع إسرائيل، والذى

أسهم فى التراجع أمام إسرائيل. ومن هذا المُنطلق، لم يكن من الصعب التفكير فى أننى سَخَّرتُ كل شيء للقيام بهذه الزيارة. وكان الأمر سيُصبح من دواعى فخرى، حقًا من دواعى فخرى، لو كان حقيقةً، ولكنه لم يكن كذلك. وكنتُ آخر مَن يعلم بهذه الزيارة. غير أن السادات طلب منى إعداد الخطاب؛ ذلك الخطاب الشهير الذى ألقاه فى "الكنيست".

- إ. ب. : نعم، لقد كان رائعًا!
- ب. ب. غ. : وهو خطابٌ لم يستخدمه على الإطلاق، حيث إنه قرأ الخطاب الذى أعده الكاتب الصحفى الكبير "موسى صبرى".
- إ. ب. : لقد شاهدتُ إعادة البث المباشر للخطاب. وأذكر الانفعال والأمل اللذين شعرتُ بهما وأنا أستمعُ إلى الرئيس السادات، وخيبة أملى أمام رد "مناحم بيجين" الذى جاء مجردًا من الإحساس ويشوبه الحذر الشديد ...
- ب. ب. غ. : ومنذ ذلك الحين، قضيتُ أعوامًا طويلةً فى الاهتمام بالحوار العربى - الإسرائيلى، والمصرى - الإسرائيلى.
- إ. ب. : وهل كان لهذا الحوار الأولوية لديك أو لدى الرئيس نفسه؟

• ب. ب. غ. : لقد كان لهذا الحوار أولويةً حددها الرئيس بنفسه، ولكنى تابعتُ اهتمامى بالعالم الأفريقى من خلال ملف السودان. وهو اهتمامٌ كنتُ أفسره أمام الرأى العام المصرى بالمنطق التالى: "لقد كنا معزولين عن العالم العربى، وتم إقصاؤنا عن الحركة الإسلامية، وكنا على وشك طردنا من مجموعة عدم الانحياز، لذلك كان يجب ألا نفقد تأييد أفريقيا أيضًا". لأنه لا يجب أن نغفل الدور الريادى الذى كانت تلعبه مصر فى العالم الثالث قبل زيارة السادات للقدس. وكانت مصر تتزعم حركة عدم الانحياز مع يوغسلافيا والهند، كما كانت تتزعم جامعة الدول العربية، كذلك كانت تتزعم مع الجزائر منظمة الوحدة الأفريقية. وكانت تحتل الصدارة فى العالم الإسلامى بفضل جامعة الأزهر.

ولكن اهتمامى بأفريقيا يرجع، فى الحقيقةِ، إلى سببٍ آخر يبدو لى أساسيًا، وهو: منابع النيل. واسمح لى هنا باستطرادٍ تاريخى: كانت هناك سياستان فى مصر الفرعونية، إحداهما تعنى بأمن البلاد والدفاع عنها فى مواجهة العدوان القادم إليها من قارة آسيا؛ والأخرى تهتم باندماج مصر فى أفريقيا حيث منابع النيل. ومن ثَمَّ يقوم أمن مصر منذ قديم الأزل على أفريقيا وليس على إسرائيل؛ حيث إن إمدادها بالمياه يعتمد قبل كل شيء على نهر النيل الذى يمر بسبعة بلدان أفريقية قبل أن يصل إليها.

فالنهر يمر بالسودان، وتأتى ٧٠ إلى ٨٠ % من مياه النيل الأزرق من بحيرة "تانا" بأثيوبيا، في حين تغذى بحيرة "ڤيكتوريا" بكينيا النيل الأبيض. كما يمر النيل بأوغندا وتنزانيا، ويُغطى حوضه أيضًا بوروندى ورواندا وزائير. ويتضح، في هذه الحالة، أن مصر إن أرادت بناء سدود جديدة من أجل زيادة كمية المياه المُتاحة، فإنها لن تستطيع ذلك إلا من خلال السدود التى سبق بناؤها فى كل هذه البلدان. وهى الفكرة التى كنتُ أسوقها فى المحاضرات التى كنتُ ألقيها فى الكليات والمعاهد العسكرية. فكنتُ أقول: "إنكم تُخطئون، فالمشكلة ليست فى آسيا أو فى إسرائيل؛ لأن التوسع الإسرائيلى ليس إلا ظاهرةً عارضةً سيأتى يومًا وتختفى. وإنما المشكلة الحقيقية تكمن فى الجنوب. فإذا قررت أثيوبيا أو كينيا غدًا إقامة سدود من أجل زيادة حصتهما فى استهلاك المياه، فإن هذا سيؤثر بالسلب فى حصة مصر. إن موقفنا مُعلّق على قرارات البلدان التى تسبقنا فى الانتفاع بمياه النيل، وهنا يكمن الخطر الذى يفوق حجمه إلى حدٍ كبيرٍ حجم التهديد الذى تُشكله إسرائيل". وكنتُ أفسر حُكمى على الوضع بقولى: "إن قطع المياه يسبق قطع الرقبة". ومن هنا تأتى أهمية إقامة علاقات طيبة مع هذه البلدان، ومع جيرانهم أيضًا ومع سائر قارة أفريقيا. وهذا يفسر الأولوية المطلقة التى أعطيتُها لقارة أفريقيا خلال السنوات الخمس عشرةَ التى قضيتُها بوزارة الخارجية المصرية.

- إ. ب. : وهل كان هذا على حساب قارَّاتٍ أخرى؟
- ب. ب. غ. : نعم، فقد أهملتُ بالفعل، إلى حدٍ ما، قارة أوروبا. ويجدر الذكر أن كل زملائى الوزراء كانوا يرغبون فى التوجُّه إلى أوروبا. وعلى النقيض من ذلك، كانوا يولون اهتمامًا أقل بقارَّاتِ أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. لذلك فقد اخترتُ مجالات اهتمامى وفقًا لفكرة إعادة نوع من التوازن فى العلاقات مع أمريكا اللاتينية أو أفريقيا أو آسيا التى كانت شريكًا لنا فى سياسة عدم الانحياز.
- إ. ب. : هذا اختيارٌ مهمٌ سياسيًا. وهل وضعتَ برنامجًا خاصًا بالمياه؟
- ب. ب. غ. : بالتأكيد! لقد أسستُ ما أطلق عليها اسم "مجموعة إندوجو"؛ أى ما يعنى "الإخاء" باللغة السواحيلية. وطرحتُ فكرة ربط إنتاج الكهرباء بين سدَّى "إنجا" و"أسوان". وكنتُ أنظم، بصورةٍ منتظمةٍ، اجتماعات بين وزراء خارجية هذه البلدان. كما عقدتُ اجتماعًا مع وزراء الرى الذين دعوتهم رسميًا للذهاب إلى آسيا من أجل دراسة مشروع "نهر الميكونج"، حتى أننى قمتُ بعمل عرض لمشكلات النيل بمجلس الشيوخ الأمريكي، وترأس هذه الجلسة معى "آل جور" الذى كان عضوًا بالمجلس. كذلك

نظمتُ مؤتمرًا دوليًا بالقاهرة عن مشكلات المياه هذه بقارة أفريقيا. ولم أتمكّنْ من التوصل إلى فكرةٍ مناسبةٍ لإقناع الدول بالتعاون فى التحكُّم فى مياه النيل، إلا بعد عشرِ سنواتٍ من العمل المُضنى؛ لأن مع كل تغيرٍ كان يطرأ على حكومات بلدان حوض النيل، كان كل شيء يبدأ من جديد. ولم يكن هذا بالأمر الهين، فقد كان المعنيون بالأمر يعترضون دائمًا قائلين: "إنكَ تُريد بناء سدٍّ، ولكنكَ ستتسبب فِي إغراق قُرانا. فما الفوائد التى سوف تعود علينا؟" فكنتُ أجيبهم: "إنكم ستحصلون على المياه". فكانوا يُجيبون: "لسنا بحاجةٍ إلى مياه؛ فلدينا الأمطار". فكنتُ أجيب: "لكن نظام الرى سيكفُل لكم الزراعةَ ثلاثة مواسم فى العام بدلاً من موسمٍ واحدٍ". فكانوا يردون: "هذا لا يُهمنا الآن". فكنتُ أحاول من جديد إقناعهم بقولى: "سوف يُمكنكم الحصول على الكهرباء". فكانت إجابتهم: "نعم، ولكننا لسنا بحاجةٍ إليها". وحينئذٍ تفتق ذهنى، ذات صباح عند اسيقاظى، عن فكرةٍ رائعةٍ: يُمكننا، عن طريق المولدات، ربط مختلف البلدان المُنتجة للكهرباء فى أفريقيا وتصدير هذه الكهرباء إلى أوروبا. إنها طاقة نظيفة. وهكذا استطعتُ الحصول على تمويلٍ من "البنك الأفريقى للتنمية" لعمل دراسة جدوى للمشروع. وكان لإنشاء هذه الشبكة فوائد عديدة، فهى لا تَمَسُّ سيادة الدول، وتُعد

مصدر دخل إضافى، وتعود على البلدان التى يمر بها التيار الكهربى، من "إنجا" إلى "أسوان"، بالنفع المادى مقابل استغلال هذه الطاقة. ومن ثَمَّ فهى مصدرُ دخلٍ يُعادل فى أهميتهِ البترول. وتم تنفيذ الفكرة!

- إ. ب. : ولكن هذه البلدان بإمكانها قطع المياه فى أى وقت، وذلك على الرغم من الاتفاقيات المُوقَّعة بينكم.
- ب. ب. غ. : نعم، ولكن اعتبارًا من اللحظة التى نتوصل فيها إلى تأسيسِ هيئة إقليمية وفنية تُدير هذا التقسيم - على غرار هيئة "نهر الميكونج" -، سوف تكون هناك مياه تكفى الجميع. وهناك، حاليًا، دراسات تقوم بها "اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة" و"البنك الدولى". وهكذا أشعر بالسعادة وأنا أستنتج أن مشكلة مياه النيل تحظى، أخيرًا، باهتمام المجتمع الدولى.
- إ. ب. : هذا أمرٌ شيقٌ للغايةِ. وهو يُذكِّرنى بأمرٍ مُشابه، عندما وضعت "اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة"، فى نهاية أربعينيات وأوائل خمسينيات القرن الماضى، قواعد خاصة باستخدام مياه الأنهار المشتركة بين البلدان فى إنتاج الكهرباء. وتطرح هذه القواعد أسئلةً مثل: مَن يملك المياه؟ ومَن يملك الكهرباء؟ وكيف يتم تقسيم عائد

بيع الكهرباء؟ وكيف يُمكن حل المشكلات التى قد تقع؟ وقد أدى هذا إلى عقد مفاوضات مُطوّلة بنـاءة للغاية. حتى أن اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة حصلت على وسام يوغوسلافى على قيامها بهذه العملية. وأرادت اللجنة، بعد ذلك، إبرام اتفاقية حول استخدام مجارى المياه المشتركة بين البلدان. غير أن هذه الإتفاقية لم تتم؛ لعدم رغبة الدول فى الحد من حقها فى استغلال المياه المارة بأراضيها كيفما شاءت. إلا أن اللجنة تمكنت من التوصل إلى اتفاقية بشأن تلوث مجارى المياه المشتركة بين البلدان، والتى كان من شأنها حل بعض النزاعات.

- ب. ب. غ. : هذا فى الحقيقة أمرٌ شيقٌ؛ وهو يُوضح أن مشكلة المياه ستُصبح واحدةً من أهم تحديات القرن القادم.

- إ. ب. : خلال الجهود التى بذلتَها من أجل حَمْل بلدان حوض النيل على التعاون، هل لجأتَ إلى "اللجنة الاقتصادية الأفريقية"؟

- ب. ب. غ. : لا، لأننى كنتُ على اتصال، بصفةٍ خاصةٍ، بمنظمة الوحدة الأفريقية. وكنتُ أُولِى اهتمامًا أقل باللجنة الاقتصادية. ولكننى، على الرغم من ذلك، عَمِلتُ على اختيار أحد مواطنيَّ للعمل باللجنة حتى يتمكّن من جذب اهتمامها إلى

المشكلات المُتعلقة بمياه نهر النيل. وكنتُ أرغب في أن يُصبح مدير اللجنة مصريًا، ولكنني لم أتمكن من تحقيق ذلك.

- إ. ب. : وخلال هذه الفترة، أسستَ "الصندوق المصرى للتعاون مع أفريقيا".
- ب. ب. غ. : نعم، لقد أسستُه بالضبط عام ١٩٧٨. ولكن هذا الصندوق لم يبدأ فى العمل إلا عام ١٩٧٩، ولم يُصبح ذا فاعلية حقيقية إلا عام ١٩٨٠. وقد كان صندوقًا متواضعًا إلى حدٍ ما؛ يبلغُ رأس مالِهِ بضعة ملايين من الجنيهات المصرية، ولكنه كان ولا يزال ذا تأثير هائل على مجموع بلدان القارة الأفريقية.

وبعد تأسيسهِ، حاولتُ إيجاد سبل تعاون مع وزارات التعاون فى فرنسا وألمانيا والدول الإسكندنافية والولايات المتحدة وإيطاليا من أجل القيام بمشروعاتٍ مشتركةٍ، ولكنى لم أنجح. وعلى عكس ذلك، وجدَت محاولتى صدًى طيبًا لدى رئيس وزراء اليابان "ياسوهيرو ناكاسونى". وعندما التقيتُ به فى طوكيو، قال لى: "هذه فكرةٌ جديدةٌ، دعنى أفكرُ فيها، وسوف أرسلُ لكَ وفدًا". ولا تزال اليابان، إلى اليوم، شريكًا لمصر فى إطار مشروعات مشتركة يُمولها كل من الطرفين بالتساوى. وقد سمحَ لنا هذا التعاون بتدريب المئات من ضباط الشرطة الأفارقة فى مجال مكافحة المخدرات بأكاديمية شرطة القاهرة. وفضلاً

عن تدريب رجال الشرطة، قمنـا أيضًـا بتـدريب ممرضـين وممرضات بمستشفياتنا. كمـا كلّفـتُ ربابنـة قنـاة السـويس والأكاديمية البحرية بالإسكندرية بتدريب الربابنة الأفارقة عنـد مداخل الموانئ. وكانت لدينا بعثة دائمـة بجيبـوتي، وأخـرى "بلاجوس" و"أكرا". وعلى صعيدٍ آخر، أرسلنا إلـى الكـاميرون أيضًا نحو أربعين مدرسًا للرياضيات. وقد سمحَ هذا الصـندوق بخَلْق وجود مصرى نَشِط للغاية فى سائر القارة الأفريقية، وقـد تأكدتُ خلال زيارتى الأخيرة إلى "برازافيل"، فى عـام ٢٠٠١، من أن الصندوق لا يزال يعمل إلى الآن على نحو جيد جدًا.

- إ. ب. : إنكَ بعملِكَ وزيرًا للخارجية، كان لكَ بالتأكيد علاقات بمنظمة الأمم المتحدة. فهل كنتَ تذهب بصفةٍ منتظمـةٍ إلـى "نيويورك" خلال انعقاد جلسات الجمعية العامة؟

- ب. ب. غ. : نعم، فقد كنتُ رئيس الوفد. ولكن السادات لـم يكن يعبأ بالأمم المتحدة. وفى أولِ مرةٍ، قال لـى: "اسـمع، ابعث بأى أحد إلى الجمعية العامة، فأنا بحاجةٍ إليـكَ هنـا". لذلك كان يجب علىَّ، فى كل مرةٍ، أن أجد الدوافع المُلائمـة حتى يتركنى الرئيس أرحل. وعلى الرغم مـن ذلـك، فقـد ترأستُ الوفد المصرى فى الجمعية العامة عدة مرات.

- إ. ب. : ألم يتم انتخاب مصر لرئاسة مجلس الأمن خلال هذه الفترة؟

- ب. ب. غ. : بلى، فقد تمكنتُ من العمل على انتخاب مصرَ لرئاسة مجلس الأمن. وأذكرُ أن ذلك حدث خلال انعقاد مؤتمر فرنسا – أفريقيا بمدينة "ڤيتيل" الفرنسية عام ١٩٨٣. وكنتُ أستيقظ فى السابعة من صباح كل يوم وأذهب للقاء رؤساء الجمهوريات الأفارقة، كل واحدٍ على حده فى حجرته بالفندق، من أجل الحصول على تأييد بلادهم خلال اقتراع الجمعية العامة على انتخاب أعضاء غير دائمين من مجلس الأمن. وهكذا تم انتخاب مصر.

- إ. ب. : لابد وأن هذا أعطاكَ الفرصة للذهاب، بصفةٍ منتظمةٍ، إلى "نيويورك"...

- ب. ب. غ. : لقد كنتُ أذهب، بالطبع، إلى الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمَّت العملية الخاصة باتفاقية السلام مع إسرائيل برمَّتِها على هامش الأمم المتحدة. وكنا نُريد مشاركة الأمم المتحدة، ولكنها لم تكن رغبة إسرائيل ولا أمريكا.

- إ. ب. : نعم. ولم يتغير الوضع. ولكنكَ هل أردتَ ذلك؟

- ب. ب. غ. : بكل تأكيد. ولكن فضلاً عن ذلك، عندما اضطررنا إلى نشر قوات الأمم المتحدة فى سيناء – وفقًا للاتفاقية – عارضت الدول العربية تشكيل هذه القوة.

• إ. ب. : هل عارضت الدول العربية تشكيل هذه القوة؟

• ب. ب. غ. : بالتأكيد؛ لأنهم كانوا يُعارضون الاتفاقية. وقبول وجود قوات الأمم المتحدة كان يعنى الموافقة الضمنية على معاهدة السلام مع إسرائيل. لذلك فقد قمتُ بجولةٍ فى بلدان أمريكا اللاتينية عام ١٩٨٠ من أجل الحصول على المشاركة الرمزية لقواتٍ منها فى تكوين قوة متعددة الجنسيات خارج إطار الأمم المتحدة.

• إ. ب. : فضلاً عن اهتمامكَ بأفريقيا والعلاقات العربية – الإسرائيلية، ما هى مجالاتك المُفضلة؟

• ب. ب. غ. : إن كنتُ قد أعطيتُكَ الانطباع بأن اهتماماتى تقتصر على أفريقيا، فإن هذا ليس صحيحًا على الإطلاق، فالأمر أبعد ما يكون عن ذلك. فقد أقمتُ علاقات منتظمة مع ألمانيا ورومانيا والهند والاتحاد السوفيتى واليابان والصين. وقمتُ بعدةِ جولاتٍ فى أمريكا اللاتينية. ونظمتُ، فى هذا الصدد، لقاءاتٍ سنويةٍ كانت تُعقد أحيانًا فى القاهرة، وأحيانًا أخرى فى مدينة "مكسيكو"، بين دبلوماسيين ورجال أعمال وجامعيين وخبراء من العالم العربى ومن أفريقيا مهتمين بأمريكا اللاتينية، ونظرائهم من أمريكا اللاتينية المهتمين بالعالم العربى وأفريقيا. كما عَمِلتُ كثيرًا على إيجاد تقاربٍ

مع الاتحاد السوفيتى بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وموسكو.

وعَمِلتُ على أن تُصبح مصر عضوًا فى "المنظمة الدولية للفرانكوفونية" بدافع أن سياسة مصر طالما قامت على اللعب بورقة الصراع بين القوى العظمى. وهكذا لعبنا، فى القرن التاسع عشر، بورقة الصراع بين فرنسا وإنجلترا للتصدى للاستعمار العسكرى البريطاني. وخلال الحرب الباردة، لعبنا بورقة المواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. وعند قيام عملية السلام مع إسرائيل، اضطررنا إلى قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى؛ لأن أحد الشروط الضمنية لهذه العملية يقضى بتكفُّل الولايات المتحدة بمفردها بها. وبعد إقصاء أوروبا والاتحاد السوفيتى عن عملية السلام، كان من المُلائم التقرب إلى فرنسا بحكم أنها، بلا شك، أكثر بلد مستقل فى إطار حلف الأطلنطى، وذلك من أجل إحداث نوع من التوازن فى مواجهة الهيمنة الأمريكية. ومن هذا المنطلق، عَمِلتُ على أن تُصبح مصر عضوًا فى المنظمة الدولية للفرانكوفونية، وهو الأمر الذى كان يخدم، فى الوقت نفسه، سياستَنا الأفريقية، حيث إن عددًا من الدول الأفريقية كانوا أعضاءً بها. إنكَ ترى إذن أن حقل أنشطتى كان مُنفتحًا للغاية على باقى العالم!

- إ. ب. : إن عمل إنسان مثقف بالسياسة هو، فى باطن الأمر، مهمٌّ للغاية.

- ب. ب. غ. : إنه بالتأكيد مهمٌّ للغاية؛ لأن المثقف أو الأستاذ الجامعى يُمكن أن يُقدِّم رؤيةً جديدةً، وأن يكسر الروتين ويُضفى بعض العقلانية على الأمور. فضلاً عن أن هذا يسمح بالتلامس مع أجواء متنوعة للغاية خارج الدوائر الحكومية التقليدية؛ إذ إنكَ تُخاطب، بأسلوبٍ غير مباشرٍ، المجتمع المدنى. فأنتَ تميلُ بطبعِكَ إلى لقاء أساتذة جامعيين ومنظمات غير حكومية وأعضاء بالبرلمان. وهذا يُفسر سعيى إلى انضمام مصر إلى الحركة الدولية الاشتراكية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية.
- إ. ب. : هل تم انتخابِكَ لعضوية البرلمان عام ١٩٨٧؟
- ب. ب. غ. : نعم، لقد كنتُ نائبًا مرتين.
- إ. ب. : ولكن هذا لم يكن شرطًا كى تكون وزيرًا؟
- ب. ب. غ. : لا، لم يكن هذا إجباريًا. ومن ناحيةٍ أخرى، كان أربعة أو خمسة وزراء، من مجموع وزراء الحكومة الثلاثين، هم فقط نوابٌ بالبرلمان.
- إ. ب. : وفى عام ١٩٩١، أصبحتَ أخيرًا نائبَ رئيس وزراء مسؤولاً عن العلاقات الخارجية.
- ب. ب. غ. : بالضبط. فقد قرر الرئيس تعيين وزير خارجية جديد. وبناءً على طلبهِ، اقترحتُ عليه ثلاثةَ مرشحين، هم:

"أشرف غربال" و"نبيل العربى" و"عمرو موســـى". فاختـــار "عمرو موسى"، وعيننـــى نائـــبَ رئـــيس وزراء للشـــئون الخارجية. وأعطانى، بالإضافةِ إلى ذلك، وزارة الهجرة.

الفصل الثالث

رئاسة منظمة الأمم المتحدة

(١٩٩٢ — ١٩٩٦)

- **إيف برتولو:** والآن يُمكننا أن نتطرق للأعوام التى قضيتَها بالأمم المتحدة فى منصب الأمين العام. يُوضح الخطاب الذى ألقيتَه فى ٣ ديسمبر ١٩٩١، بمناسبة توليكَ مهام منصبكَ، أنكَ جئتَ لترأس المنظمة ولديكَ أفكار سبق إعدادها بعناية.

- **بطرس بطرس غالى:** بالفعل، فقد ذكرتُ فى هذا الخطاب الأفكار الثلاثة الأساسية التى ستقود عملى السياسى خلال السنوات الخمس التى تستغرقها مدة تعيينى فى المنصب، وهى: السلام وأهمية وضع دبلوماسية وقائية حقيقية؛ والتنمية وأهمية تقريب الفجوة التى لاتزال تتسع بين الشمال والجنوب؛ وإرساء دعائم الديمقراطية وأهمية تشجيع العمل بها داخل الدول قبل أن تكون وسيلة للتعامل بها فيما بينها. وبعبارةٍ أخرى، أهمية العمل على جعل الديمقراطية أساسًا للعولمة قبل أن تُشوه العولمة الديمقراطية. وتم تناول هذه الأفكار الثلاثة بالتفصيل فى "أچندة من أجل السلام"، و"أچندة من أجل التنمية"، و"أچندة من أجل تطبيق الديمقراطية" التى

"أُخفيت" بعد رحيلى عن الأمم المتحدة بأسبوع. ويُضاف إلى هذا موضوعٌ رابعٌ مُلحٌ، هو: إصلاح الأمم المتحدة.

- إ. ب. : لقد جئتَ إذن بثلاث أفكـار أساسـية وبـاليقين أن المنظمة بحاجةٍ إلى إصلاحات. وكانت "أچنـدة مـن أجـل السلام" هى أول انجازٍ لكَ.
- ب. ب. غ. : بالضبط. وأُريد أن أسترجعَ نشأة هذه الأچنـدة الأولى. فى ٣١ يناير ١٩٩٢، أى بعد شهرٍ من تولى مهـام منصبى، قمتُ بإعادة تناول وتطبيق الأفكار التى طرحتُها فى الخطاب الذى ألقيتُه بمناسبة تعيينـى أمـام مجلـس الأمـن مجتمعًا، لأولِ مرةٍ، على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وقد منحنى أعضاء مجلس الأمن الخمسةَ عشرة حينئذٍ، فـى الكلمات التى ألقوها تباعًا، كامل الصلاحيات إلى حـدٍ مـا. ولأن شروط حفظ السلام والأمن الدوليين لم تعد، فـى هـذه الحقبة التى تلت الحرب الباردة، بالأهمية التى كانت عليهـا خلال فترة الحرب نفسها، فقد عهدوا إلىَّ بمهمة إعداد تقرير حول الإستراتيچية الجديدة التى يجب العمل بها. ولم يكن هذا التقرير سوى "أچندة من أجل السلام" التى صدرت فى يونية من عام ١٩٩٢.

ولكنى انطلقتُ أُباشر مهام منصبى وأنا أحملُ فكرةً خاطئـةً مفادُها: أن الأمين العام مُطالب بأن يعمل على تفعيل السياسـة

الدولية. ومن هنا جاءت تحركاتى هذه. فعندما كان يُطلب مني التدخل فى يوغسلافيا، كان حدسى يقول لى: "لا!" فقد كنت أعارض التدخل فى الشأن اليوغسلافى، الذى يُذكرنى بما حدث فى "هامرسكچولد" بالكونغو، ومع ذلك كنتُ أوافق. ثم جاء التدخل فى موزمبيق والسلفادور والصومال وأنجولا ...

فأُلقى علىَّ اللوم بأننى لم أهتمَ بالقدر الكافى بالتنمية. ولكن هذا اتهامٌ خاطئٌ؛ لأنكَ إن قرأتَ "أچندة من أجل السلام" جيدًا، تجد أننى، على النقيض من ذلك، أهتمُ بالتنميةَ كأحد أكثر الوسائل المضمونة لتجنب الحرب، سواء كان هذا عن طريق الجهود المبذولة فى إطار الدبلوماسية الوقائية من أجل تحقيق التنمية قبل نشوبِ صراعٍ، أو من خلال الجهود المبذولة بعد وقوع الصراع، وهى ما أُطلق عليها اسم Peace building أى بناء السلام. وعلى خلاف ذلك، يُمكن توجيه اللوم لى على أننى أوليتُ اهتمامًا خاصًا بالبلدان التى تعيشُ حالةَ حربٍ أو تلك التى تمرُ بمرحلة ما بعد الحرب. وقد تحدثتُ طويلاً بهذا الشأن مع "ميشيل كامدسيو"، المدير العام السابق لصندوق النقد الدولى، الذى كان يقول لى: "أتعلم أننا لا نهتم بالبلدان التى تخوض حربًا. فإننا لا نستطيعُ إحرازَ تنميةٍ فى بلدٍ يعيشُ حالةَ حربٍ". وكنتُ ولا أزال أؤيدُ عكس هذا المفهوم؛ لأن البلد الذى يخوض حربًا يُشبه إلى حدٍ ما بلدًا مريضًا؛ لذلك يجب أن يكون موضع

اهتمام ورعاية خاصة. وربما كانت هذه المناقشات سببًا في إنشاء مؤسسات "بريتون وودز" لإداراتِ الغرضُ منها إمكانية السيطرة على الموقف في هذه البلدان على نحوٍ أفضل. وكنتُ أولَ مَن فَرِحَ بهذه المبادرة، لأني أقسِّمُ البلدان إلى ثلاثةِ أقسامٍ: الدول المتقدمة والنامية، وتلك التي تعيشُ حالةَ حربٍ أو التي تجتازُ مرحلةَ ما بعد الحرب.

- إ. ب. : إنني أذكرُ جملةً من كتابِكَ "السنوات التي قضيتُها في البيت الزجاجي" وهي: "كنتُ أتعرض للوم في بلدي على اهتمامي بحفظ السلام أكثر من التنمية في البلدان الأكثر فقرًا". وهي وجهة النظر نفسها التي شرحتَها لتوكَ. فهل أدى هذا المناخ المشحون بالجدل إلى نشر "أچندة من أجل السلام"؟
- ب. ب. غ. : بل أبعد من هذا الجدل، كانت "أچندة من أجل السلام" قد أثارت بعض المخاوف لدى دول العالم الثالث. فقد كانت هذه الدول تخشى، أولاً، من أن تضاعف حجم الدور الذي يلعبه مجلس الأمن، فيما يتعلق بحفظ السلام، قد يمس سيادتها ويُصبح سبيلاً لأنواع التدخلات كافة. ثم كانت تعيبُ على "أچندة من أجل السلام" مساهمتها في تقليص مسؤوليات منظمة الأمم المتحدة فيما يخص المعونة المُقدَّمة من أجل التنمية. ولأجل تهدئة هذه المخاوف، كلَّفتني الجمعية العامة بإعدادِ تقريرٍ عن التنمية.

وسرعان ما أدركتُ أن صعوبة إعداد "أچندة من أجل التنمية" ستفوق إلى حدٍ كبيرٍ تلك التى واجهتنى عند إعداد "أچندة من أجل السلام"؛ لأن ميثاق الأمم المتحدة مُحدد بشأن إجراءات حفظ السلام، ولكنه شديد الغموض فيما يتعلق بمسألة التنمية التى بقيت، حتى اليوم، ذات مفهومٍ مبهمٍ ومُثيرٍ للجدلِ.

- إ. ب. : أذكرُ أننى شاركتُ فى تحرير إحدى النسخ الأولى لهذه الـ "أچندة من أجل التنمية". وكان خبراء الاقتصاد، كعادتهم، مختلفين فيما بينهم، فضلاً عن أن كل واحدٍ منهم كان يُصِرُّ على مقترحات الوكالة التابع لها ويُحاول ترجيحها. وهذا يدفعكَ إلى الإمساك بزمام الأمور بيدِكَ مباشرةً واختيار معالجة شاملة للتنمية، فى هذا التقرير، لا تقتصرُ على البعد الاقتصادى فحسب.

- ب. ب. غ. : بالضبط. ومن المؤكد، بالطبع، أن تحقيق النمو يظل عنصرًا ضروريًا للتنمية وأن المعونةَ يُمكن أن تكون حافزًا على ذلك، ولكننى مقتنعٌ بأنه يجب أيضًا الأخذ فى الاعتبار أبعادًا أخرى كالبيئة، على سبيل المثال، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والسلام.

- إ. ب. : من المؤكد أن أى مجتمع لا يُمكنه الاستمرار فى مسيرة التنمية ما لم تتوافر له السلطة الشرعية، والقواعد التى

تحكم العلاقات الاقتصادية والسياسية وسبل تفعيلها، وأخيرًا ما لم يكن هذا المجتمع قادرًا على إنتاج ثروات تحكمها عدالة التوزيع. وكيف تم استقبال "أچندة من أجل التنمية"؟

- ب. ب. غ. : لقد اختبرتُها، فى سريةٍ شديدةٍ، مع زملائى فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وكانت تعليقاتهم إيجابية للغاية، فى حين جاءت تعليقات زملائى بالجمعية العامة أقل منها إيجابية على نحوٍ واضحٍ. وتم اعتبار هذا التقرير نظريًا أكثر مما ينبغى؛ فقد كانت الدول الأعضاء تنتظرُ توصياتٍ عمليةٍ وملموسة. ومن ثَمَّ أصدرتُ، فى ١١ نوفمبر ١٩٩٤، وثيقةً ثانيةً تضعُ سلسلةً من التوصيات. وكان هذا المُلحق محورَ مناقشاتٍ مطولةٍ. وأخيرًا، وفى ١٩ ديسمبر ١٩٩٤، قررت الدول تشكيل مجموعة عمل لإصدار تقرير جديد تم الأخذ به بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام بتاريخ ٢٠ يونية ١٩٩٧.

وكان تقريرًا يختلفُ إلى حدٍ كبيرٍ عن ذلك الذى قمتُ بإعدادهِ، فكان أكثر تماشيًا مع التقليد الإدارى للأمم المتحدة وأكثر موسوعية. ولكنه، على كل حالٍ، لم يذكر المفهوم الموسَّع لتنميةٍ شاملةٍ، كما كنتُ قد وصفته فى الأچندة التى أعددتُها، إلا بصورةٍ مختصرةٍ للغاية.

- إ. ب. : ما رأيُكَ فى الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة، منذ ذلك الحين، من أجل محاولة دعم المعونة الخاصة بالتنمية؟ إننى أفكرُ، على سبيل المثال، فى مشروع "الترابط العالمى" الذى اقترحه خليفتُكَ بهدف جذب انتباه الشركات إلى مسؤولياتها، وفى أدلة الاستثمار التى أعدها كلٌ من "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" و"مركز التجارة العالمى"، وفى "مؤتمر تمويل الديمقراطية" الذى سيُعقد فى عام ٢٠٠٢ بالمكسيك.

- ب. ب. غ. : إن الوقتَ لايزالُ مبكرًا للحكم على نتائج هذه التصريحات أو الإجراءات أو المشروعات التى تهدف، قبل كل شيء، إلى تعبئة الرأى العام وقطاعات الأعمال لإدراك أهمية التنمية. غير أن أزمة التنمية لاتزال باقيةً والمعونة العامة المخصصة لها لاتزال تُواجه الصعوبات نفسها.

- إ. ب. : وما هى هذه الصعوبات؟

- ب. ب. غ. : الصعوبة الأولى: تدفق وانهيال المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف. وفى هذا السياق، يصعب للغاية على الدولة التى تتلقى المعونة أن تجد توازنها وأن تستفيد، على أفضل وجه، من المعونة المقدمة لها. وذلك دون الأخذ فى الاعتبار أن هذه الدولة كثيرًا ما تكون عاجزةً عن التعامل مع هذه المعونات المتعددة ومع الشروط المتنوعة المصاحبة

لها. وقد أظهر نظام الأمم المتحدة، حتى الآن، عجزه عن التنسيق والتوفيق المُسبق لهذه المعونات المتعددة التى تنتهى بفقدان فاعليتها. فكثرة المعونات تقتل المعونة!

الصعوبة الثانية: ارتفاع قيمة تكلفة المصروفات الإدارية ونفقات التشغيل المُرتبطة بالمعونة الاقتصادية. وذلك بالإضافة إلى أثرٍ سيءٍ يتمَثَّل فى عودة جزء من المعونة، بصورةٍ غير مباشرةٍ، إلى الدولة المانحة.

الصعوبة الثالثة: الاتجاه إلى الرغبة فى استبدال منطق "المانح – المُتلقى" بنظام شراكة يقوم على رؤيةٍ سياسيةٍ مشتركة. والزعم بإخضاع المعونة الاقتصادية إلى تحقيق أهدافٍ سياسيةٍ، مثل احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وقيام دولة القانون، أو صلاحية القيادة السياسية. ولكن وفقًا لأى معيارٍ يجبُ الحكم على تحقيق هذه الأهداف وفاعليتها؟ بل أكثر من ذلك، ألا يُمكن لهذه المعايير، إذا فُرضت، ألا تتناسب مع إمكانية الدولة التى تتلقى المعونة فى أن تتولى إدارة خطة التنمية الخاصة بها؟

أما الصعوبة الرابعة والأخيرة، فهى خاصة بآلية العمل بالأمم المتحدة ونظام العقوبات. فالمادة ٤١ من الميثاق تنصُ، فى الحقيقةِ، على أن مجلس الأمن يُمكنه فرض "القطع الكامل أو

الجزئى للعلاقات الاقتصادية، وقطع الاتصالات الجوية والبحرية..." وقد فاقت العقوبات التى فرضتها منظمة الأمم المتحدة، خلال السنوات العشر الماضية، ما فرضته طوال تاريخها. وتتعارض هذه العقوبات بشدة مع الحق الأساسى فى التنمية. أولاً، لأنها تُصيب دائمًا الطبقات الأكثر فقرًا والأكثر تهميشًا للشعوب، ولكنها لا تُصيب أبدًا القيادة الحاكمة التى يتم شجب سلوكها من خلال تطبيق هذه العقوبات. ثم لأنها تفرضُ العقوبةَ أيضًا، فى معظم الأحيان، على دول الجوار.

وقد أُثيرتْ هذه المشكلة أيضًا فى "أجندة من أجل السلام" وفى الملحق الخاص بها. وعلى الرغم من الدراسات العديدة التى تمت بهذا الشأن، خاصة من قِبَلْ ألمانيا وسويسرا، فإن العقوبات لاتزال تُشكِّل عقبةً كبرى أمام التنمية فى كثيرٍ من البلدان.

- إ. ب. : إنكَ تنظرُ نظرةً صارمةً إلى دور منظمة الأمم المتحدة فى هذا الصدد.

- ب. ب. غ. : ربما، ولكن يجب على المجتمع الدولى أن يعى أن التنمية تظلُ التحدى الأكبر لهذا القرن، وأن دور منظمة الأمم المتحدة تراجع عما كان عليه عند نشأتها. فإذا وثقنا ببعض الأرقام التى قدمها كبار خبراء الاقتصاد، نجد أن المعونةَ المُقدمةَ للعالم الثالث منذ خمسين عامًا لا تزالُ واحدةً

من أكبر فضائح المؤسسات الدولية فى القرن العشرين. وهى تُترجَم اليوم بصورةٍ مُنفصلةٍ عن طريق تحويلِ صافٍ لمبلغ يتراوح ما بين خمسة وثلاثين وخمسة وأربعين مليار دولار سنويًا من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، وذلك دون الأخذ فى الاعتبار التحويلات غير المشروعة. ومن ثَمَّ أصبحت إعادة النظر فى المعونة الاقتصادية وصياغتها وإصلاحها أمرًا مُلحًا.

- إ. ب. : لقد جئتَ إلى الأمم المتحدة بعد مرور أقل من عامين على سقوط "حائط برلين". وكان الاتحاد السوڤيتى يُقَدِّم، بصورةٍ تقليديةٍ، دعمًا سياسيًا لقضايا العالم الثالث ومطالبه. فكيف كانت رؤية روسيا لدورها على الصعيد العالمى ولدور منظمة الأمم المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟ وهل كانت تعتمد على المنظمة الدولية للمساهمة فى دفع عجلة التنمية فى دول الاتحاد السوڤيتى السابق؟

- ب. ب. غ. : لقد كانت لدىَّ علاقات خاصة للغاية بالروس. فقد كنتُ أعرف "يافيچينى بريماكوف" جيدًا، وكذلك "إدوارد شيفرنادزه" بحكم أننى قمتُ بالتقريب بين مصر وروسيا عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية. وفيما بعد، كثيرًا ما تباحثتُ، بوصفى أمينًا عامًا لمنظمة الأمم المتحدة، مع الرئيس "بوريس يلتسين".

لقد أوليتُ، فى الحقيقةِ، اهتماماً أكبر بروسيا فيمـــا يتعلـــق بتطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية وعلى الصعيد القومى. وقد عارض كبار أعضاء الحزب الشيوعى الســوفيتى بـــالأمم المتحدة هذه السمة الأخيرة، وخاصة الدعم الانتخابى.

- إ. ب. : لمَاذا؟
- ب. ب. غ. : لقد كانوا يُعارضوننى من مُنطلق ما ســيترتب على ذلك. فكانوا يقولون: "إنكَ بإرسالكَ مُراقبين تـــُجازفُ بإضفاء الصفة الشرعية، فى كثيـــر مـــن الحـــالات، علـــى انتخاباتٍ مزورةٍ. لماذا تـُـريد التَدَخُلَ فى القضايا الداخليـــة لدولةٍ؟" وكنتُ أجيب على اعتراضهم هذا بقولى: "إنكـــم لـــن تستطيعوا النهوض بالبلاد بدون الديمقراطية؛ فالديمقراطيـــة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية".

وقد عشتُ هذه التجربةَ فى مصر؛ فخلال النظام الدكتاتورى الذى اتسم به عهد الرئيس "جمال عبد الناصر"، كان يجب على رجال الأعمال القيام بإجراءات على مدى شهرٍ حتى يســتطيعوا السفر إلى خارج البلاد. فكيف يُمكنكَ التصدير فى مثـــل هـــذه الأوضاعِ؟ لذلك فالنظام الدكتاتورى لا يُلائم اقتصاد السوق. وقد اختبرت هذه التجربة فى مصـــر عنـــدما كنـــتُ أرأس تحريـــر "الأهرام الاقتصادى"؛ فقد رأيتُ انهيار الاقتصاد تحـــت وطـــأة البيروقراطية الشمولية.

ولكننى أرمى إلى أبعد من ذلك، لأن الرغبةَ فــى تشــجيع الديمقراطية القومية لا تــجدى شيئًا ما لم يكن النظام العــالمى ديمقراطيًا. ومن هنا تأتى أيضًا أهمية العمل علــى ديمقراطيــة العلاقات الدولية...

- إ. ب. : إنكَ تطرحُ فكرةً مبتكرةً فى "أچنديكَ من أجل تطبيق الديمقراطية"، وهى فكرة تــهمُكَ على نحوٍ خاص، حيث إنكَ قمتَ بعمل "أچندة من أجل السلام" و"أچندة من أجل التنميــة" بناءً على طلب كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، بينمــا بادرتَ بنفسك بعمل "أچندة من أجل تطبيق الديمقراطية".
- ب. ب. غ. : هذا صــحيحٌ. وقــد تعرَّضــتُ للكثيــر مــن الانتقادات. لكن هذا السعى يُعد من صــميم مــواقفى التــى اتخذتُها للدفاعَ عن حقوق الإنسان وإرساء دعائم الديمقراطية، وهما القضيتان اللتان اتسم بهما عملى الجامعى، ثــم عملــى الدبلوماسى. وهكذا شاركتُ فى الجهود التى بَــذَلَتها منظمــة الوحدة الأفريقية فى قمة الخرطوم التى عُقدت فى عام ١٩٧٨ من أجل العمل على تَبَنّى مبدأ وضع ميثاق أفريقى لحقــوق الإنسان. كما أنني، منذ أن توليتُ مهام منصبى فــى الأمــم المتحدة، كرستُ نفسى لدفاعٍ حقيقى عن النظام الديمقراطى؛ حيث إنه ليس وثيقَ الصلة فحسب باحترام حقــوق الإنســان والحريات الأساسية، بل إنه لا غنى عنه أيضًا فــى إحــرازِ تنميةٍ دائمةٍ.

- إ. ب. : إننا نجهلُ أحيانًا، فى هــذا الشــأن، أن اصـــطلاح "ديمقراطية" لم يرد فى ميثاق منظمة الأمم المتحدة. غيــر أن "الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان، وباحترام الفرد وقيمتـــه، وبالمساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة"، كل هذه المبادئ مؤكدة بوضوحٍ فى مقدمة الميثاق.
- ب. ب. غ. : نعم، ونهاية الحرب الباردة هى التى ستسـمح، دون جدلٍ، بالتفاف الدول حول الفكرة الديمقراطية والارتباط الوثيق القائم بين مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية.
- إ. ب. : ومن هنا جاء عمل منظمة الأمم المتحدة من أجــل دعم الديمقراطية القومية فى إطار عمليات حفظ السلام.
- ب. ب. غ. : هذا حقيقى أن الاحتياج للديمقراطية قد حاصر بالتدريج مجال حفظ السلام. ومعظـــم التكليفـــات الممنوحـــة لقوات حفظ السلام تقضى، اليوم، بعدم الاكتفاء بالوساطة بين أطراف النزاع والحفاظ على وقف إطلاق النار، وإنما تدعو أيضًا إلى القيامِ بمهامٍّ متنوعةٍ للغاية، مثـــل حمايـــة حقـــوق الإنسان وإرساء دعائم الديمقراطية أو إعادة تفعيل العمل بها. وهو ما قـــمنا بعملهِ فـــى أنجـــولا وكمبوديـــا وموزمبيـــق والسلفادور وجواتيمالا وليبريا وهايتى. وكانت جهودنا تُـــكلل أحيانًا بالنجاح، وأحيانًا أخرى كان يُصيبها الفشل.

هذا فضلاً عن أن الأمم المتحدة تـقدِّم للدول دعمًا انتخابيًا حقيقيًا؛ فهى تقوم بتنظيم الانتخابات ومُراقبتها والسيطرةَ عليها وإعلان نتائجها. وذلك على الرغم من الاعتراضات والتحفظات التى سبق وأن طرحتها، لأننا نعلم جيدًا أن قيام انتخابات حرة نزيهة وتتسم بالشفافية لا يكفى لضمان تفعيل الديمقراطية. وقد أثبتت بعض التجارب السلبية، خاصة فى أنجولا وهايتى وليبريا، أن احترام الانتخابات يتطلب توافر ثقافة ديمقراطية قوية إلى جانب دعم المؤسسات الديمقراطية.

ومن جهةٍ أخرى، هناك بعض المتطلبات التى يجب أن نتذكرها، والتى لم أكفً من جانبى عن التذكير بها بشدة، فى هذه الحركة من أجل نشر الديمقراطية، أولها أهمية الاعتراف بأن الأمر لا يتعلق بحَثِّ الدول على القيام بأى نوعٍ من التقليد، أو بدعوتهم إلى تَبَنِّى أنماط سياسية قادمة من الغرب. فالديمقراطية ليست ملكًا لأحدٍ، ويُمكن تجسيدها فى أشكالٍ عدة حتى تتلاءم مع واقع الشعوب. والديمقراطية ليست نموذجًا يتم تطبيقه على بعض الدول، وإنما هى هدف ينبغى على الشعوب كافة بلوغه. وهى تأخذ بُعدًا عالميًا شأنها فى ذلك شأن حقوق الإنسان.

- إ. ب. : وباسم ضرورة تطبيق الديمقراطية على مستوًى عالمى، ينبغى علينا أيضًا دعم العمل بها فى المجتمع الدولى.

- ب. ب. غ. : فى الحقيقة أنه من المهم، أمام الأفكار الجديدة التى تطرأ على العالم، عدم الاكتفاء بدعم الفكر الديمقراطى، وإنما التوصل إلى صياغتهِ بصورةٍ أشمل. وحتى تصيرَ الديمقراطية ذات معنًى حقيقى، فإنها يجب أن تُمارَس على الأصعدة القومية والدولية وبين الدول. فالديمقراطية ليست قاصرةً على حكومة الدولة أو على العلاقات بين البلدان. ولكنها ينبغى أن تكون نهج كل سلطة، أيًا كانت، فى المجتمع الدولى المعاصر. وبعبارةٍ أخرى، يجب أن تسيرَ ظاهرة عولمة الاقتصاد جنبًا إلى جنب حركة عولمة الديمقراطية.

وفى الحقيقةِ، أنه فى الوقت الذى تتحول فيه الدول تدريجيًا إلى الديمقراطية، تغيبُ عنها بالتدريج أيضًا حقيقة سطوة العولمة؛ إذ إنها تقضى بظهور صلاحيات جديدة تفوق الهياكل الدولية. ومن ثَمَّ تزدادُ مخاطر تحول الدول تدريجيًا إلى الديمقراطية، وتتضاءل فرصتها فى أن تصبح سيدة قراراتها الأساسية المتعلقة بمستقبلها ومستقبل المعمورة.

لذلك فهذه المهمة العالمية لنشر الديمقراطية لا يُمكن أن تُحرز تقدمًا إلا بالعمل على كافة الأصعدة التى تُمارَس فيها السلطة فى المجتمع الدولى.

- إ. ب. : وهذا يتطلب، دون شكٍ، إقامة مؤسسات سياسية جديدة، إلى جانب إصلاح المنظمات الدولية القائمة.

- ب. ب. غ. : نعم، هذا يتطلب أولاً نشر الديمقراطيـــة علـــى نحوٍ أفضل حتى فى إطار الأمم المتحدة. فمنذ سنواتٍ قلائل، لم نكن نتحدث عن تطبيق الديمقراطية على نظام عمل الأمم المتحدة. واليوم، أصبحت المسألة تندرج فى كل جدول أعمال خاص بالمنظمة.

- إ. ب. : وكيف تُــفسر هذا؟

- ب. ب. غ. : يتم تفسير هذا على نطاقٍ واسعٍ مـــن منطلـــق تحول عدد كبير من الدول الأعضاء مؤخرًا إلى الديمقراطية، وهكذا اصطبغت الجمعية العامة بصورةٍ طبيعيةٍ بالحاجةِ إلى الديمقراطية. فضلاً عن أن معظم الدول الأعضاء يرون، من الآن فصاعدًا، أنه من الضرورى إعادة النظر فى العلاقـــات القائمة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما أنهم يميلـــون إلى توسيع نطاق مجلس الأمن حتى يضم أكبـــر عـــدد مـــن الممثلين، ويُصبح أكثر انفتاحًا علـــى تعدديـــة الحساســـيات الموجودة فى المجتمع الدولى.

- إ. ب. : ما هو الدور الذى يُمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية فى عملية تطبيق الديمقراطية على منظومة الأمم المتحدة؟

- ب. ب. غ. : تعمل المنظمات الإقليمية، منذ نهايـــة الحـــرب الباردة، على إيجادِ نظامٍ إقليميٍ جديد يعملُ لا كدائرة نفـــوذ

جديدة، وإنما كمُلحق يُحافظ على صحة النظام العالمى. فضلاً عن أنه فى الوقت الذى ارتفع فيه الطلب على المنظمات الإقليمية، وأدى إلى تراجع أهمية عمل الأمم المتحدة، تضاعفت أهمية الإمكانية التى تُشكلها الاتفاقيات الإقليمية فى مجال الأمن والسلام عنه فى مجال التنمية.

إلا أن هذه الرغبة فى تطبيق الديمقراطية قد تكون مجردةً من جزءٍ من معناها إذا تسربت السلطة، فى الوقت نفسه، من بين أيدى الدول. ولكنى مقتنعٌ، فى هذا الصدد، بأن التوصل إلى مفهومٍ جديدٍ للتضامن سيكون من شأنهِ وحده العمل على تفادى، أو على الأقل تخفيف، التداعيات التى لا مفر منها للعولمة. وهذا التضامن لن ينتج إلا عن طريق التزامٍ جماعيٍ، أى من خلال مشاركةٍ دوليةٍ على الصعيدين الحكومى وغير الحكومى للمجتمع الدولى المعاصر. وفى إطارِ هذه المرحلة الجديدة من تطبيق الديمقراطية اندرج التفكير الجماعى المُتسع، فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى، بمناسبة انعقاد مؤتمرات دولية مُخصصة لمناقشة القضايا الدولية الكبرى التى من شأنها تحديد المستقبل، بل ما ستؤول إليه الإنسانية. ومن هذا المنطلق ينبغى فهم مهمة المؤتمرات التى تُنظمها منظمة الأمم المتحدة، كمؤتمر "ريو" للبيئة الذى عُقد عام ١٩٩٢، ومؤتمر "ڤيينا" لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣، ومؤتمر "القاهرة" للسكان والتنمية

عام ١٩٩٤، ومؤتمر "كوبنهاجن" للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥، ومؤتمر "بكين" للمرأة والتنمية الذى عُقد فى العام نفسه. وبدعوة الدول كافة للالتزام بقضايا تتعلق بمستقبل الكوكب بأسرِهِ، أبدت الأمم المتحدة رغبتها فى التحول التدريجى من التنسيق بين الدول إلى التعاون فى حل القضايا الداخلية المُشتركة بين البلدان، وفى أن تُصبح مجلسًا ديمقراطيًا حقيقيًا لكوكب الأرض.

ويجب على هذه الحركة التى تهدف إلى نشرٌ الديمقراطية أن تذهب إلى أبعد من ذلك أيضًا. ومن أجل تحقيق هذا، يجب على البلديات والبرلمانات والجامعات والنقابات والتكتلات الدينية والإعلام، بل على الشركات أيضًا أن تلعب دورًا فى تفعيل الديمقراطية على صعيد السياسة الدولية. فالشركات الدولية أصبحت اليوم، فى الحقيقةِ، مراكز سلطة أساسية على صعيد المعمورة. لذلك يجب اعتبارها شريكًا كاملاً فى صياغة المعايير التى تهدف إلى السيطرة على العولمة.

- إ. ب. : إنكَ لم تذكر حتى الآن المنظمات الدولية غير الحكومية.

- ب. ب. غ. : إنكَ على حق، إذ يجب إعادة تقييم الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية. فمن أجل بناء ديمقراطية واسعة الأفق وحية، يجب علينا فى الحقيقة ألا نكتفى بأن

نضع فى الاعتبار إرادة الساسة ومواقف العاملين فى الحقل الاقتصادى، بل علينا أيضًا أن نأخذ بتطلعات العاملين فى الحقلين الاجتماعى والثقافى. وتُعد المنظمات غير الحكومية، فى هذا الصدد، عنصرًا أساسيًا لتمثيل العالم المعاصر. كما أن مشاركتها فى صياغة المعايير الدولية تُعد، بصورةٍ ما، ضمانًا لشرعيتها السياسية.

كل هذه الأفكار تناولتُها ودافعتُ عنها فى "أچندتى" الثالثة التى قدمتها للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦، أى قبل أيامٍ من نهاية مدة رئاستى للمنظمة. وكانت هذه الوثيقة محلُ جدلٍ كبيرٍ؛ لأننى طرحتُ فيها تصورًا مُستقبليًا للغاية، وهى صيغةٌ لم تكن مألوفةً فى نظام العمل بالأمم المتحدة. فلا تزال الديمقراطية العالمية، فى الحقيقة، مفهومًا جديدًا. حتى وإن عَمِلت النظريةُ السياسيةُ دائمًا على اعتبارِ الديمقراطيةَ خطةً حكوميةً يُمكن نقلها من دولةٍ إلى أخرى، فإن البلدان التى تُعدُ نموذجًا للديمقراطية طالما عارضت تعميم نموذجها الحكومى على العلاقات بين الدول. لذلك فقد طوى الصمتُ فى طياتهِ "أچندة من أجل تطبيق الديمقراطية"، منذ صدورها، لأنها كانت تُثير، بالتأكيد، حنق بعض القوى الدولية.

- إ. ب. : ولكن هذا التعتيم لم يمنع مناقشة هذا التقرير فى المحافل العلمية. بل إن بعض الأفكار التى وردت به أعيد

تناولها، فى عام ٢٠٠٠، فى إطار المبادرات التى تمت بمناسبة الاحتفالات بالألفية الثالثة. غير أن اصطلاحات "الديمقراطية الدولية" و"الديمقراطية العالمية" و"تطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية" لم يرد ذكرها ثانيةً على الإطلاق فى الوثائق العديدة التى أصدرتها الأمم المتحدة منذ ذلك الحين. فأىُّ من الأجندات الثلاثة تبدو لكَ الأكثرَ أهميةً؟

- ب. ب. غ. : تظلُ "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"، فى نظرى، أكثر التقارير التى قدمتُها للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة أهميةً؛ حيث إنها تخرج عن نطاق المألوف وتُلقى الضوء على الحلول المُستقبلية المُمكنة التى من شأنها أن تجعلَ من منظمة الأمم المتحدة مؤسسةً عالميةً حقيقية، كما تَصورَها مؤسسوها عند إنشائها عام ١٩٤٥. الأمر الذى يرجع، فى الحقيقة، إلى الرغبةِ فى تقوية الأمم المتحدة؛ لأنها لا تزال الهيئةَ الأقربَ إلى الديمقراطية التى تشمل الجميع أو العالمية. ونحن نعلمُ جيدًا أن الدول التى تجتمعُ، وتُناقش فيما بينها القضايا الدولية المشتركة، ليست كلّها ديمقراطية. وأنا أعلمُ الحُجج كافة التى تُعارض هذا النوع من تطبيق الديمقراطية؛ فالخبراء الموجودون بنيويورك بعيدًا عن الحقائق، وكذلك الدبلوماسيون الذين يتلقون الأوامر من حكوماتهم، لم يتم تكليفهم من قِبل شعوبهم، وبالتالى لا

يستطيعون الزعمَ بأنهم يسهمون فى تطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية. هذا أمرٌ حقيقى. ولكن مناقشة مائة وأربعين أو مائة وثمانين دولة لمشروع وتَبنّى قرار بعد الاقتراع، كل هذه الإجراءات تُعد خطوةً أولى على طريق تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية.

- إ. ب. : "جينار ميردال"، الذى كان أولَ سكرتير تنفيذى "للّجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة"، والحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد، كان يعتبرُ من الأمور الأساسية نجاحُهُ فى بلوغِ الحرية التى مكّنته من تقديمِ تقارير للّجنة عن الموضوعات، حتّى الحساس منها، التى كان يجدُها مهمةً، وكذلك قدرته على إثارة النقاش. وكانت الحكومات تأخذ أحيانًا بمقترحاتهِ، وأحيانًا أخرى لا. لقد فعلتَ الشىء نفسه؛ فقد جئتَ بأفكارٍ صُغتها فى "أجندة من أجل السلام"، ثم "أجندة من أجل التنمية"، وأخيرًا "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"، فما الذى حدث لـ "أجندة من أجل السلام"؟

- ب. ب. غ. : لقد ضاعف نجاح "أجندة من أجل السلام" الوهمَ فى أننى يُمكن أن أسهمَ فى التوصل إلى صيغٍ جديدةٍ للتَحكّم فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد تُرجمت الأجندة إلى أربعين لغةً. وناقشها مجلس الأمن على مدى عامين، وقام بتبنى عشرة "تصريحات رئاسية" تقوم على الأفكار المُختلفة

الواردةَ فى "الأچندة". كما تناولتها الجمعية العامة بـــدورها، وقد تعرضتُ لمناظرةٍ فكريةٍ من منطلق أننى قد أتَمَكَّن مـــن لعب دورٍ نشطٍ فى حفظ السلام، وحتى فى التأثير على القوة العظمى الأمريكية.

- إ. ب. : هذا وهمٌ ... لأن القوة العظمى الأمريكية لا تبـــدو أنها تـــصغى للأمم المتحدة إلا إذا كانت بحاجةٍ إلـــى ذلـــك. ولكن، ماذا كان تأثير "أچندة من أجل السلام" مـــن الناحيـــة العملية؟
- ب. ب. غ. : لقد عَقَدَ خليفتى اجتماعـــات مـــع المنظمـــات الإقليمية، وهو الأمر الذى كنتُ أوصى به. كما عُقِدَت ندوات عن بناء السلام the peace building وتعزيزه. وكانت قضـــية الوقاية من الصراعات محور عشرات المؤتمرات التى عُقِدَت فى مختلف أنحاء العالم تقريبًا. كان هذا هو مصيرُ "أچندة من أجل السلام". ولكننى نشرتُ أيضًا ملحقًا لـــ "أچندة من أجـــل السلام" بالتعاون مع "ماريك جولـــدينج"، فـــى عـــام ١٩٩٥، بمناسبة العيد الخمسين لنشأة منظمة الأمـــم المتحـــدة. وقـــد أعددتُ هذا الملحق على ضوء التجارب التى عَاشتها المنظمة فى الصومال وأنجولا ويوغسلافيا.

وهذه الوثيقةُ الثانية هى، فى رأيى، أكثـــر تنســـيقًا وكمـــالاً وتحديدًا من التى قـــدِمَت فى شهر يونيه من عام ١٩٩٢؛ لأننـــا

استفدنا، دون شكٍ، ليس من الانتقادات التى أُثيرت عند صدور التقرير الأول فحسب، وإنما من الخبرات أيضًا التى اكتسبناها من الأزمات العديدة التى اضطررنا إلى مواجهتها. إلا أن ملحق "أجندة من أجل السلام" لم يلق سوى نجاح تقديرى كنتيجة للتغيرات التى كانت تطرأ فى ذلك الوقت على السياسة الأمريكية. وأدت الصعوبات التى واجهت الأمم المتحدة فى الصومال ويوغسلافيا ورواندا إلى نشأة تيار انعزالى جديد تضاعفت حدته اعتبارًا من شهر أكتوبر ١٩٩٣، وهو التاريخ الذى شهد مصرع ثمانية عشر جنديًّا أمريكيًّا فى مقديشيو. وقد شَكَّلَ انسحاب القوات الأمريكية من الصومال تغيُّرًا حاسمًا فى سلوك القوة العظمى فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام التى تُديرها الأمم المتحدة.

ومن جهةٍ أخرى، كنتُ أتمنى أن نستطيع، فى عام ١٩٩٥، تنظيم قمة ثانية لمجلس الأمن على غرار تلك التى عُقِدَت فى عام ١٩٩٢. وسافرتُ لأجل هذا الغرض إلى "بيونس أيرس" وقمتُ بإقناع حكومة الأرجنتين، التى كانت سترأس مجلس الأمن فى يناير من عام ١٩٩٥، بأهمية انعقاد هذه القمة. كما سافرتُ إلى دول عديدةٍ أخرى من أجل إقناعهم بضرورة هذه القمة. وبالطبع، عارضت كلٌ من الصين والولايات المتحدة وروسيا انعقادَ القمةِ لأسبابٍ مختلفةٍ. الأمر الذى أسفرَ فى النهايةِ عن

عدم انعقادِها؛ أو بالأحرى إلى إرجائها إلى عــام ٢٠٠٠ عنــد الاحتفال بالألفية الجديدة.

- إ. ب. : إنكَ تتناول فى "أچندة من أجل السلام" فكــرة: أولاً، أن عملية السلام هى عملية متواصلة؛ وثانياً، أن الوقاية مــن حدوث صراعٍ تتم أولاً وأخيرًا فى حدود الخشية من تكــرار وقوعه؛ وثالثاً، أنه يجب محاولة ربــط مفــاهيم الضـــرورة وإعادة التأهيل والبناء وتحقيق التنمية ببعضها البعض.
- ب. ب. غ. : نعم، لقد كنتُ أوصى بتشكيل بعثــات وقائيــة لحفظ السلام؛ لأن نشر قوات الأمم المتحدة بعد اندلاعِ صراعٍ أو توقيعِ اتفاقٍ لوقف إطلاق النار تـُـعدُّ إجراءات غير كافية. وقد تم تطبيق هذا العمل الوقائى، لأولِ مرةٍ، فــى مقــدونيا لتَجنُّب إصابة هذا البلد بعدوى الصراع الذى كان يستعرُ فى البوسنة.

كما كنتُ أقترحُ تشكيلَ وحداتٍ قتــالٍ تـُــسرع بإرســالها مختلف الدول الأعضاء. وتتكون هذه الوحدات من متطــوعين أشد تسلحًا من قوات حفظ السلام التقليدية تقتصرُ مهمتها، وفقًــا لآخر تحليلٍ، على كونِها قوات للوساطة، ينحصرُ دورها بصورةٍ رئيسيةٍ فى المُراقبة. وتـُـعد هذه القدرةَ على التدخل السريع، فى حد ذاتها، إحدى صور الردع، وبالتــالى صــورة للدبلوماســية الوقائية.

وعلى صعيدٍ آخر، كنتُ أقوم بشرح هذا المفهوم الجديد الخاص ببناء السلام peace building، الذى لم يرد فى الميثاق، والذى يعنى دعم أو إرساء دعائم السلام. ويقوم هذا المفهوم، كما قلتَ، على فكرة حتمية السيطرة على الوضع بعد انتهاء صراع، وذلك إذا أردنا تجنب وقوع "انتكاسة"، وهو احتمالٌ يظلُ وارداً. فاجتياز فترة النقاهة، على نحوٍ جيدٍ، هو أمرٌ يُعادلُ فى أهميتهِ خوضَ الصراعِ. وتُعد عملياتِ نزع السلاح وسحب القوات وإعادة الحياة إلى طبيعتها، وإعادة بناء البنية التحتية، وعودة اللاجئين جزءاً لا يتجزأ من هذه المرحلة الحاسمة فى الطريق إلى "الشفاء" التام. وتُماثل هذه الإجراءات فى أهميتِها القيامَ ببناء مؤسساتِ الهدفُ منها إقامة ودعم حوارٍ دائمٍ وتعاونٍ بين مختلف أطراف الصراع، أى هياكل تهدفُ إلى إحلال السلام على قاعدةٍ مؤسسيةٍ.

- إ. ب. : لقد قدّمتَ أفكاراً جديدةً من نوعها. وعلى الرغم من أنه لم يتم العمل بها كلها، فإنها لم تُهمَل. وهذا فى حد ذاته نجاح!
- ب. ب. غ. : إنكَ على حق، ولكن اسمح لى بإعادة التطرق إلى مفهوم بناء السلام peace building الذى كان حديثاً للغاية؛ فهو مفهومٌ فى غاية الأهمية. لقد كنتُ، أنا أيضاً، فى البدايةِ مُتأثِّراً بالدول التى بعد أن أنفقَتْ الملايين، من أجل تسويةِ

صراعٍ، لم تعد تفكرُ بعد انتهائهِ سوى فى الانسحاب. وكنتَ أولَ مَن فكَّرَ فى أن بعض موظفى الأمم المتحدة، "المُنتدبين" للعمل فى بلدانٍ غير بلدانهم، يُكلِّفونَ المنظمة الكثير من النفقات، وأنهم يعملون على إطالة وضعٍ يعود عليهم بالنفع المادى على كل حال. وقد كان هذا تفكيرًا خاطئًا؛ إذ يجب ترك هؤلاء الموظفين فى مواقعهم، لبضعةِ أعوامٍ على الأقل، بعد انتهاء الصراع والعمل على عدم تركهم لمواقعهم بين عشيةٍ وضُحاها، وإنما سحبهم بالتدريج. ويتعارض اقتراح كهذا، بالتأكيد، مع إرادة الدول المُمولة للعملية والدولة التى خرجت لتوها من الصراع، وبالتالى فهى تقع تحت وصاية الأمم المتحدة، وهى وصايةٌ لم تعد ترغبُ فيها هذه الدولة. ومن هنا جاءت فكرتى بوضع شروطٍ قبل بداية التَدخُّل، خاصة ذلك الذى يتطلَّب استمرار الوجود لبعض الوقت بعد إحلال السلام. وقد يأخذُ هذا الوجود أشكالاً متنوعةً، لا سيما على هيئةِ معونةٍ خاصةٍ يُديرها مكتبٌ خاصٌّ مسؤولٌ عن التنمية وإعادة التأهيل والبناء وعودة اللاجئين وغيرها من الإجراءات المُتَّبعة فى مثل هذه الظروف. الأمر الذى يسمح للأمم المتحدة بالوجود السياسى والاقتصادى والعسكرى لبضع سنوات.

وأذكرُ أن "چوناس سافيمبى"، رئيس الاتحاد القومى لاستقلال أنجولا التام (الأونيتا)، كان قد قال لى: "إننى على

استعدادٍ للعودةِ إلى "لواندا" بشرط أن تكفلَ شرطة الأمم المتحدة حمايتى". لكن الأمانة العامة للأمم المتحدة رفضت مطلبه؛ فقد كانت هذه المبادرة غير مسبوقة وستتعرضُ حتمًا لمعارضة الدول.

وفى السياق نفسه، يُعد دعم الأحزاب السياسية ماديًا وسيلةً أخرى لتعزيز السلام والديمقراطية. وقد نجحنا فى تحقيق ذلك فى موزمبيق؛ إذ لدينا صندوقٌ يبلغُ رأس مالهِ ستة أو سبعة ملايين من الدولارات مُخصصة لتمويل الأحزاب السياسية. وقد أعطينا "دهلاكاما" آلاف الدولارات، وعَمِلنا على عودتهِ إلى "مابوتو"؛ كما أننى أعطيتُ تكليفًا بشراء أثاثٍ لمقر إقامته. الأمر الذى تسبب فى تعرُّضى إلى انتقاداتٍ حادةٍ تستنكرُ فى دهشةٍ ما فعلتُ بسؤالِها: "ماذا، أثاث؟ ماذا ... ؟ منذ متى ... ؟" وكانت إجابتى، عن هذه التساؤلات، كالآتى: "ولكن فى النهاية هذا هو شرط "دهلاكاما" للاستقرار فى "مابوتو"، وتُعد تكلفته أقل من تكلفة إزالة الألغام من الطريق". ووافق "دهلاكاما" على مباشرة أنشطته السياسية من عاصمة بلاده، وعلى ترشيح نفسه فى الانتخابات؛ لأنه كان يأمل فى الفوز. وبعبارةٍ أخرى، لقد استطعتُ تحقيق السلام من منطلق أننى تمكنتُ من إقناع المرشحَيْن المتصارعَين بفرصتهما فى الوصول إلى الحكم عن طريق خوض انتخابات ديمقراطية. ولكنى اضطررتُ، من أجل

تحقيق ذلك، إلى تقديم الدعم المالى للأحزاب السياسية، وهو دعمٌ لا تنص عليه آلية عمل منظمة الأمم المتحدة. ومن ثَمَّ، فقد أنشأتُ صندوقًا يُديره سفراء الدول المعتمدةِ فى "مابوتو" التى أسهمت فى إقامتهِ. وقد قمتُ بالعمليةِ نفسها فى كمبوديا ولكن بطريقةٍ أكثرَ سريةٍ؛ حيث حَصَلَ ممثِلى الشخصى، "أكاشى"، على دعمٍ مالى من منظماتٍ يابانيةٍ غير حكومية. ثم أعاد توزيع هذا الدعم على الأحزاب السياسية المختلفة بهدف تمويل حملتهم الانتخابية.

إنكَ إن أردتَ تحريك عملية السلام، فعليكَ أن تتحرر أحيانًا من القواعد السارية وتُحاول أن تبتكر حلولاً. وأنا أعترفُ أنه أمرٌ فى غاية الحساسية.

- إ. ب. : هل تعرَّضتَ للَّوم على ذلك؟
- ب. ب. غ. : نعم! ولكن ليس بشدة.
- إ. ب. : وماذا بشأن "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"؟ إنكَ تقول أنها "قُتِلت" فى الشهر الذى تلا رحيلكَ عن الأمم المتحدة، ولكن ألم تبق بعض الأفكارِ التى كنتَ تقترحُها فيها؟
- ب. ب. غ. : بلى، وذلك بقدر ما تُوضح محاولة الانطواء على الهوية أو كل المظاهر المعادية للعولمة، التى بِتْنا نشهدها فى سياق العولمة، أن الشعوب لا ترغب على الإطلاق فى عولمةٍ لا تقوم على أساسٍ ديمقراطى. إنها تُريد

التعبيرَ عن آمالها والمشاركة فيما يدور من حولها ويعنيها من الدرجة الأولى. إنها تصبو إلى عولمةٍ تحترمُ المعايير الإنسانية. ولكن كيف يُمكن جعل المعايير الإنسانية أساسًا للعولمة؟ يُمكن بالطبع تحقيق ذلك بجعل الديمقراطية أساسًا للعولمة، وبالسماح للمجتمع المدنى بإبداء وجهة نظره وإدارة العمليات الجارى تنفيذها.

لذلك تتجاوز "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"، بمراحل، مجرد مسألة إصلاح الأمم المتحدة. فالأمر لا يتعلق بانضمام أربع أو خمس دول أخرى إلى مجلس الأمن فحسب، وإنما أكررُ أنه يتعلق أيضًا بمشاركة الممثلين غير الحكوميين. ومن هذا المنطلق، أبرمتُ اتفاقًا فى عام ١٩٩٤ مع "الاتحاد البرلمانى الدولى". كما عقَدْتُ اجتماعات مع عُمد المُدن الكبرى، وقمتُ بدعوة أربعين منهم للمشاركةِ فى مؤتمرٍ عن الإسكان فى إسطنبول. وقد أسفرَ هذا بالتأكيد عن وقوعِ عدةِ مشكلاتٍ؛ حيث إن نظام العمل بالأمم المتحدة يقوم على التعامل على مستوى الدول فقط. ولكننا إن أردنا التوصل إلى ديمقراطيةٍ حقيقيةٍ على الصعيد الدولى، فقد أصبح من غير الممكن تَجَنُّب العمل مع هؤلاء الممثلين شبه - أو غير - الحكوميين.

- إ. ب. : إننى مقتنعٌ بذلك. ولكنى أذكرُ مأدبة عشاء غير رسمية أُقيمت للسفراء فى چنيف أبدوا فيها تحفظهم الشديد

بشأن الانفتاح على المجتمع المدنى الذى يجدونه لا يخلو من المخاطر ...

- ب. ب. غ. : إنها مخاطِرُ يجب مواجهتها والتعامل معها. إنهم سيحدثونكَ، على سبيل المثال، عن الشرعية أو عن تمثيل هذه المنظمة غير الحكومية أو تلك، وعن استقلالها عن السلطة الحكومية أو خضوعها لها ... ولكنى، من جهتى، أعتقدُ أن هناك خطرًا آخرَ لا نتحدث عنه كثيرًا يتمثل فى: زيادة دعم ثِقَل الشمال على حساب الجنوب؛ إذ إننا نعلمُ جيدًا أن هؤلاء الممثلين غير الحكوميين هم أكثر نشاطًا وتنظيمًا فى الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية. ومِن ثَمَّ فإنكَ تُخاطر بتعميق الفجوةِ التى تفصل بين الشمال والجنوب. غير أن مشاركة ممثلين غير حكوميين فى صياغة المعايير الدولية واتخاذ القرارات تُعد خطوةً حاسمةً على طريق تطبيق الديمقراطية؛ لأن الدولةَ العضو فى الأمم المتحدة لن تكون وحدها المسؤولة عن اتخاذ القرارات، وإنما سيتعيَّنُ عليها التشاور مع عددٍ من الممثلين غير الحكوميين، وهذا يُعتبر فى حد ذاتهِ تفعيلاً للديمقراطية.

- إ. ب. : لقد سافرتُ مؤخرًا إلى مالى حيث تُعد تجربة لامركزية السلطة مثيرةً للغاية. فقد أسس الرئيس "ألفا عمر كونارى" بلديات، ومنحها سلطات إلى جانب بعض الإمكانيات

المتواضعة للغاية. مما أسفر عن ازدهار مجموعة أنشطة، ووضع قاعدة مؤسسية لعملياتٍ تقومُ على القروض الصغيرة التى تتلاءم تمامًا مع احتياجات هذه البلديات وحجمها. وقد أُعجبتُ وأنا أزورُ بنك مُزارعى مالى – الذى يُطلق عليه اسم "كافو چنچو" –، والذى تدعمه "اللجنة الفرنسية للتضامن الدولى"، بالشعور بالمسؤولية الذى يتسم به المسؤولون عن الصناديق الريفية، والمُزارعون الذين يقترضون. لقد منحتنى هذه الزيارة ثقةً كبيرةً فى فوائد عدم مركزية السلطة.

- ب. ب. غ. : إنكَ على حق، فعدم مركزية السلطة هو أحد سبل تفعيل الديمقراطية على الصعيدين القومى والدولى.
- إ. ب. : لقد جمعتَ أفكارَكَ حول الموضوعات الثلاثة التى تَهُمُّكَ ووضعتَها فى "أچندة من أجل السلام"، و"أچندة من أجل التنمية"، و"أچندة من أجل تطبيق الديمقراطية". ولكن هذه الأفكار بحاجةٍ إلى وقتٍ حتى تتحقق وتُصبح أمرًا ملموسًا.
- ب. ب. غ. : هذا صحيح. فالأفكار تحتاج إلى وقتٍ حتى تتحول إلى مؤسساتٍ تعكسُها، وأودُ أن أذكرَ أن أحلام اليوم هى حقائق الغد.
- إ. ب. : هذا دافعٌ يبعثُ على الرضا!
- ب. ب. غ. : بالتأكيد. وهناك دافعٌ آخر يبعثُ على الرضا يتمثل فى المؤتمرات الدولية الخمسة الكبرى التى عُقدت

خلال فترة رئاستى للمنظمة. صحيح أن مَن سبقنى فى تولىّ مهام المنصب هو الذى قرر عقد هذه المؤتمرات، ولكن مهمة تنظيمها كانت من نصيبى، وكذلك متابعتها من خلال "اللجنة الإدارية الاستشارية" (كاك) التى تدعو رؤساء الوكالات كافة للاجتماع مرتين فى العام. كما قامت الأمم المتحدة والبنك الدولى ومنظمة الصحة العالمية بوضع برنامجٍ مشتركٍ لمُكافحة مرض الإيدز. وطَرَحَتْ "الكاك" فكرة تكليف كل وكالةٍ بمتابعة بعض الموضوعات المُشتركة بين هذه المؤتمرات الخمس للربط فيما بينها إذا أمكن. إليكَ، على سبيل المثال، مشكلة البطالة، فهى قضية عامة تمسُ كلاً من حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية. كما أنها تدخلُ فى نطاق مشكلات المرأة لأنها الأكثر تأثرًا بها. وفى هذه الحالة، فقد آلت إلى "مكتب العمل الدولى" مهمة مُتابعة المؤتمرات الخمسة. وبذلك استطعنا تحقيق حد أدنى من الاندماج، وأُشدد القول بأنه حدٌّ أدنى بين مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

- إ. ب. : لقد تمت مُتابعة جهود تنسيق الوكالات على الصعيد العالمى أكثر منه على صعيد ممثلى هذه الوكالات على أرض الواقع. ولكنكَ فى كتابكَ "السنوات التى قضيتُها فى البيت الزجاجى" تبدو كأنكَ تعتبرُ انعقاد هذه المؤتمرات حدثًا فى غاية الأهمية.

- ب. ب. غ. : نعم. أولاً لأنها شهدت تبَنّى معايير من شأنها السيطرة على بعض مشكلات العولمة. ولكن العمل بهذه المعايير سيستغرق بالتأكيد وقتا؛ حيث إن تطبيقها لا يُمكن أن يتم بين عشيةٍ وضحاها. غير أن هناك أمرًا آخرَ مثيرًا: فبمناسبة انعقاد هذه المؤتمرات، تَمكّنت المنظمات غير الحكومية، ولأولِ مرةٍ، من عقدِ مؤتمراتٍ على التوازى فى الأماكن والتواريخ نفسها. ويُمكننى أن أخبرَكَ أننى أشركتهم فى صياغة القرارات التى تم تبنيها فى قمة "كوبنهاجن" للتنمية الاجتماعية.

- إ. ب. : هذا يُوضحُ أن شكوك الدول، التى كنّا نتحدثُ عنها، بشأن إشراك المجتمع المدنى فى أعمال منظمة الأمم المتحدة، قد بدأت فى التلاشى. وهناك مثلٌ آخر على ذلك يتمثُّل فى الاتفاقية الخاصة "بإتاحة المعلومات، والمشاركة فى اتخاذ القرارات، واللجوء إلى العدالة فيما يتعلق بالقضايا البيئية" التى تم التفاوض عليها داخل "اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة"؛ فهى تُلزم السلطات المحلية والحكومية وكذلك الشركات، فى بعض الحالات، بتقديم المعلومات للذين يطلبونها من المواطنين والمنظمات غير الحكومية. وهو عاملٌ قوى يدلُ على نمو الديمقراطية القومية. كما أن التفاوض بشأن هذه الاتفاقية يُعد نموذجًا جيدًا

على تفعيل ديمقراطية الحوار الدولى: فقد دَعَتْ الأمانة العامة المنظمات غير الحكومية، المعنية بالقضايا البيئية، للمشاركة فى جلسات النقاش كمُراقبين، وأخبرتهم بالآتى: "لـــن يُمكـــن مشاركة أكثر من خمس منظمات؛ فاتفقوا فيما بينكم على مَن يُشارك". فوافقت هذه المنظمات على الشروط، وشاركت فى الجلسات واقترحت عددًا من الإجراءات التى تبنتها الاتفاقية.

- ب. ب. غ. : "براڤو"! هذا يدلُ على أننا نتقدم فـــى الاتجـــاه الصحيح.
- إ. ب. : جاءت الدَفعة إلى إشـــراك المجتمـــع المـــدنى فـــى التحضير للمؤتمرات الكبرى، جزئيًا، مـــن الـــدور "الثـــامن والثلاثين" حيث مكتب الأمين العام بمبنى الأمم المتحدة فـــى "نيويورك".
- ب. ب. غ. : بالتأكيد. فقد عَقَـــدتُ عـــدة اجتماعـــات مـــع "تومى كوه" و"موريس سترونج" والقبطان "كوستو" للإعـــداد لمؤتمر "ريو". كما عملتُ طويلاً مع "إيراهيما فال" من أجـــل التحضير لمؤتمر "ڤيينا".

وفى إطار متابعة مؤتمر "ريو"، قمتُ بضم خبراء فى مجال الصناعة ودبلوماسيين وموظفين من الأمم المتحدة إلى "لجنة دعم التنمية" (the sustainable development). وكانت هذه ثورة حقيقية فى ذلك الوقت!

- إ. ب. : أعاد خليفتُكَ تناول فكرة مشاركة شخصيات بـــارزة من القطاع الخاص. فما رأيُكَ، من هذا المنظور، فى مشروع "الترابط العالمى" الذى اقترحه فى منتدى "دافوس".

- ب. ب. غ. : إننى لم أُتابع هذا الملف. فما هو علـــى وجـــهِ التحديد؟

- إ. ب. : إنه يحملُ رسالةً إلى أصحاب الشركات الصـــناعية وكبار موظفيها مؤداها: "إنكم ممثلون مهمون على الســـاحة الدولية؛ فأنتم تسهمون فى وضع قواعد العمل فى عالمٍ تحكمه آليات العولمة. كما تقع على عاتقكم مسؤوليات تفوق طاقتكم فى تحقيق الأرباح والعمل على أن يُصبح هذا العـــالم أكثـــر عدلاً والحياة فيه ممكنة".

- ب. ب. غ. : هذا خطابٌ طالما ألقيتُه، ويُمكن العثور عليه فى "أچندة من أجل التنمية" أو فى الكلمة التى ألقيتُها فى "دافوس" عام ١٩٩٥ بمناسبة انعقاد المنتدى الاقتصادى العالمى. وإنه لمن دواعى سرورى أن يتَبَنَّى خليفتى الخطاب نفسه.

- إ. ب. : لقد كانت هذه فكرةً عابرةً. ولكننا تحدثنا حتـــى الآن عن الأفكار التى غرستَها فى إطار منظمة الأمم المتحدة. فهل وجدتَ أمانةً عامةً وآليةَ عملٍ بالمنظمة تســـمح بنمـــو هـــذه الأفكار الشيقة؟

- ب. ب. غ. : هذا يتوقف على قائد المنظومة. فإن كان هـذا القائد يُصرُّ على تطبيق بعض الأفكار والاتجاهات، فبالإمكان الحصول على مشاركةٍ جيدةٍ من كبار الموظفين. ولكن يجب، إن جاز التعبير، "دفعهم" تقريبًا للقيام بذلك؛ إذ إنهم معتـادون على العمل فى إطارٍ مُحددٍ يصعب إخـراجهم منـه. وكـان "ماريك جولدينج"، بلا شك، أكثرهم قـدرةً علـى الابتكـار. وكذلك "چان – كلود ميلورون" فى المجال الاقتصادى، وهو باحثٌ من الطراز الأول تأقلم بصعوبةٍ على نظام العمل فـى الأمم المتحدة.
- إ. ب. : لقد أرادَ استكمال المنظور الاقتصادى التقليدى الكُلِّى برؤيةٍ عن أوضاع الاقتصاديات الجزئية للتنمية ...
- ب. ب. غ. : كما قامَ بعمل إصلاح رئيسى شيق للغاية فـى مجال الإحصائيات. ولكن يجب الاعتراف بأنه من الصـعب للغاية على الأمين العام للمنظمة إقرار بعـض الإصـلاحات الجريئة؛ فهى تَصطدمُ فى الحال بالمعارضة أو بجمود الدول فى تطبيقها. وإليكَ السيناريو التقليدى الأول الذى يحدث فـى مثل هذه الأحوال: يختار أحد الموظفين الذين يخشون علـى مناصبهم، أو يهابون هذا الإصلاح، دولةً ليُقـدم لهـا كافـة العناصر الخاصة بالملف، ويُعد لها سلسلة حُجج لمعارضتهِ. وتـُصبح هذه الدولة، العاجزة عن القيام وحـدها بمبـادرةٍ

مماثلةٍ بسبب نقص الإمكانيات البشرية والفنية، محط الأنظار لمدةِ يومٍ واحدٍ، دون جهدٍ يُذكر، عند تـدَخلها فـي النقـاش الجارى بشأن الملف لتنتقد بشدة الإصلاح المذكور. ويكـون النقد، في الحقيقة، موجهًا لا من الدولة المعنية، وإنمـا مـن الموظف أو مجموع الموظفين الذين "استغلوا" الملـف فـي خدمة أغراضهم. وهكذا يتغذى الاتجاه المتحفظ وينتعش. أما السيناريو التقليدى الثانى، فهو كالآتى: هناك عـددٌ ضـئيلٌ للغاية، من مجموع الدول المائة والتسعة والثمانين الأعضاء بالأمم المتحدة، لديه الإرادة للاهتمام بالقضايا التى لا تعنيـه مباشرةً. الأمر الذى يتسبب فى سيادة البيروقراطية الدوليـة، بتشجيعٍ من القوى العظمى، على قرارات الجمعيـة العامـة. وتأتى الصعوبة من كونِكَ مُحاطًا بنظامٍ بيروقراطـى قـوى يدوم من عشرين إلى ثلاثين عامًا، بينما تتراوح مدة بقائـكَ بالمنظمة ما بين خمس إلى عشر سنوات على أفضل تقـدير. وعشر سنوات هى مدة غير كافية على الإطلاق. لذلك تبقـى البيروقراطية، بينما يرحل أمناء العموم.

- إ. ب. : ومن غير الضرورى أن تتم هذه الاتصـالات بـين الموظفين والدول على مستوى رؤساء الوكالات، بل إنها قد تهبط إلى مستوياتٍ أقل بكثير فى سلم التدرجِ الوظيفى.
- ب. ب. غ. : إننى لم أكن أفكر، وأنا أتحدثُ إليكَ، فى رؤساء الوكالات؛ فهم يتساوون معى فى الدرجة الوظيفية، ويتحدثون

إليَّ على قدم المساواة. ولكنها الاتفاقيات، التى كثيرًا ما تـتم بين موظفى المنظمة وممثلى الدول، هى التى تؤدى إلى هذه الاختناقات. كما أن هناك حالة "الوسيط الدولى"[1] الذى يقتصر وجوده فى المنظمة على الدفاع عن مصالح بـلاده. وهـى ظاهرة جديدة ترتبط بالأزمة المالية التـى تجتازهـا الأمـم المتحدة؛ حيث تضع الحكومات تحـت تصـرف المنظمـة موظفين تقوم تلك الحكومات بدفع رواتبهم، وبالتالى يكونون موالين كليةً لقضاياها. حتى إنكَ تجدُ نفسكَ مُحاطًا "بوسطاء" الدول الأعضاء، بدلاً من الموظفين الدوليين.

- إ. ب. : وبما أن الدول الغنية هى، بالتأكيد، القادرة على دفع رواتب الموظفين، فإن هذا يؤدى إلى تفاقم اختلال التـوازن داخل المنظمة. لقد وصفتَ على نحوٍ جيدٍ دور قائد المنظومة فيما يتعلق بموضوع نُضج الأفكار، كما أبـرزتَ معارضـة الأمانة العامة للتغيير. فما هى الصـعوبات الأخـرى التـى واجهتَها لحَمْل الدول على قبـول الأفكـار التـى تطرحهـا المنظمة؟

- ب. ب. غ. : إننا نتعرَّض هنا إلى دور القوة العظمى التـى تُـعارض كل فكرةٍ تـُهددُ، ولو قليلاً، بالمساس بسيادتها أو

[1] Le non-fonctionnaire international

بعرقلة عملها السياسى. وهى تمتلك، للدفاع عن كيانها، إمكانيات هائلة سواء من حيث الموظفين أو وسائل الإعلام أو الحلفاء. لذا فبإمكانِكَ أن تطرحَ فكرةً وتحصل على موافقة مبدئية عليها، ثم تجد القوة العظمى تنقلب ضدكَ فى اللحظة التى تُدركُ فيها أن هذه المبادرة تسيرُ على خلاف مصالحها.

- إ. ب. : هل تلعب "مجموعة الـ ٧٧" دورًا؟
- ب. ب. غ. : لا، فقد أصبحت تتمتع بصدىً دولى واسع قادرٍ على إثارة الرأى العام، ولكن دون أن يكون لهذا، فى معظم الأحيان، نتائج ملموسة.
- إ. ب. : يبدو أن مجموعة الـ ٧٧ غير قادرة على اختيار المطالب التى يجب التركيز عليها، من ضمن مجموع مطالبها، وبذل الجهد من أجل تحقيقها.
- ب. ب. غ. : هذه المجموعة ضعيفة للغاية، فضلاً عن أنها تعانى الانقسام! لذا فالحفاظ على التضامن بين دولٍ تتسمُ بالضعف هو أمرٌ فى غاية الصعوبة.
- إ. ب. : لا نزال فى معرض حديثنا عن الأفكار، فهل تلعب مؤسسات مثل "معهد بحوث التنمية الاجتماعية" بجنيف، و"جامعة الأمم المتحدة" بطوكيو أو "المعهد العالمى لبحوث التنمية" بهلسنكى، دورًا؟ وهل أمدتكَ بالأفكار؟

- ب. ب. غ. : بصورةٍ ضئيلةٍ للغايـــة إبَّـــان فتــرة رئاســتى للمنظمة، ولكن ربما كان هذا خطئى. فإحدى نقـــاط ضــعف الأستاذ الجامعى، الذى أصبح سياسيًا، أنه لم يعد لديه الوقت للعمل على تنمية رصيده الفكرى، وتجديد أفكـــاره، وإقامـــة حوار مع مراكز للبحث. إنكَ تعيش على المخزون الذى لديكَ من المعلومات والأفكار، وذلك ببساطة لعدم توفر الوقت.
- إ. ب. : لقد ذكرتَ بعــض الشخصـــيات الشـــهيرة، مثـــل "جولدينج" و"ميلورون"، من داخل الأمانة العامة. وكانت لدى هذه الشخصيات، فى رأيكَ، أفكارٌ يجدرُ الدفاع عنها. كـــذلك تتمتع مؤسسات "بريتون وودز" بإمكانيات فكرية كبيرة، حتى وإن اقتصرت فى معظم الأحيان على خدمة إحدى النظريات. فهل استعنتَ بأفكارٍ من البنك الدولى أوصندوق النقد الدولى؟
- ب. ب. غ. : لقد كنتُ على اتصالٍ وثيـــقٍ بـــــ"كامديســـو" بصندوق النقـــد الـــدولى، و"ولفنســـوهن" بالبنـــك الـــدولى، و"روچيرو" بمنظمة التجارة العالمية، وكانت لقاءاتُنا مثمـــرة للغاية. ولكن إن لم تهتم الحكومات بأفكارِكَ، فكيف يُمكنُـــكَ تطبيقها؟ لقد حاولنا عقد اجتماعـــات "المجلـــس الاقتصـــادى والاجتماعى" على المستوى الوزارى، إلا أننا أخفقنـــا فـــى مسعانا! فالوزراء يفضّلون التفاوض مع البنـــك الـــدولى أو صندوق النقد. كما أن موظفى هذه المؤسسات يحصلون على

أجورٍ أفضل، ويُدركون أنهم يُحققون نتائج ملموسة. فى حين يتعرض الموظفون الذين يعملون بالإدارات الاقتصادية للأمم المتحدة إلى التهميش الفعلى؛ فاهتمام المنظمة الدولية ينصبُّ على القضايا السياسية التى تحتكر الأولوية. فضلاً عن أن ميزانية الإدارات الاقتصادية ضئيلة للغاية؛ إذ تبلغ مائتى مليون دولار، على ما أعتقد...

- إ. ب. : تبلغ الميزانية السنوية المُعتادة لمجموع الإدارات الاقتصادية نحو ثلاثمائة مليون دولار، وهو مبلغ لا يُذكر!
- ب. ب. غ. : قارن هذا بميزانية البنك الدولى، وسوف تدرك سبب إسهاماتنا المحدودة فى إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية العالمية.
- إ. ب. : ولكن هذا غير صحيح بالنسبة للأفكار؛ فعلى الرغم من النقص الذى تعانى منه الأمم المتحدة فى الموظفين والعتاد، فإن المنظمة طرحت أفكارًا صحيحةً لم يُعترف بها إلا بعد مرور وقتٍ طويل.
- ب. ب. غ. : إننى متفقٌ معكَ! فهذا يتطلب وقتًا: لقد استغرق القضاء على العبودية وقتًا، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة سيأخذ كذلك وقتًا. ولا تزال الديمقراطية مفهومًا جديدًا. وكانت فكرة اعتبار الحرب جريمةً قد رأت النور مع

نشأة "عصبة الأمم". فعلى مدى أربعة آلاف عام، كانت الحرب تُعتبر معركةً نبيلةً. ألم تكن طبقة المحاربين تُصنَّف على أنها أعلى الطبقات؟ إن مفهوم السلام، بوصفهِ هدفًا أسمى يتبناه المجتمع الدولى، لم يبلغ عمره المائة عام بعد!

- إ. ب. : فى أعقاب حروب "نابليون"، يرجع الفضل الأكبر لاتفاقية "ڤيينا" فى المساواة بين المنتصرين والمُنهزمين. وهى خطوةٌ حكيمةٌ طواها النسيان فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.
- ب. ب. غ. : ولكنها كانت قاصرةً على أوروبا. فقد كانت هناك الحروب الاستعمارية وتلك المُناهضة لها.
- إ. ب. : فلنعد إلى الموضوعات الاقتصادية. لقد توصَّلت الأمم المتحدة إلى أفكارٍ وطرحتها للمشاركة فيها، ولكن المنظمة غابت فى وقتٍ كان يجب أن تكون موجودةً فى الصفوف الأولى. وتُعد إحدى نقاط ضعف المنظمة، على سبيل المثال، أنها لم تضع مفهومًا للحكم وتركت احتكار هذا الشأن، على الصعيد القومى، لمنظمات "بريتون وودز" التى نشرت هذا المفهوم بعد أن أعطته معنًى يتفق مع رؤيتها للاقتصاد.

• ب. ب. غ. : أَتَعلّم أننى عندما أردتُ دفع إدارة الشئون السياسية إلى تقديم الدعم الانتخابى، بدا الموظفون فى غاية الارتياب. فاضطررتُ إلى إجبارهم على القيام بذلك. فالمراقبة الدقيقة للانتخابات والبيان النهائى الذى نُصدره ليسا فى أهمية العمل الذى نقوم به مُسبقًا من أجل تهيئة الرأى العام، وذلك الذى نُقدِمُ عليه فيما بعد لنحول دون معارضة النتائج و"مقاطعة" أحزاب المعارضة للبرلمان. إنكَ، فى ذلك الوقت، تكون بحاجةٍ إلى "تبسيطٍ" يُقنعهم بالمشاركةِ فى الحياة السياسية والبرلمانية. ويتطلب هذا قدرًا كبيرًا من التوعيةِ والتدريب وتهيئة الأجواء، وكلها تلعبُ دورًا فى غاية الأهمية. إننى أُفكرُ فى تدريب القضاة، والقيام بعمل قوائم للأحوال المدنية، وإقامة اللجان الانتخابية ... إنها أعمالٌ كثيرةٌ تُشارك عن طريقها فى ضمانِ حكمٍ سليمٍ.

• إ. ب. : كل هذا يُشبهُ إلى حدٍ كبيرٍ "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية". وما زلتُ أذكر جيدًا بعض المناقشات الداخلية، حيث قلتُ إنه يجب أيضًا الاهتمام بأسلوب إدارة الاقتصاديات القومية. وكان الرد علىَّ كالآتى: "هذا ليس شأننا؛ فمهمتنا تنحصر فى الاهتمام بالأوضاع الخارجية فقط".

• ب. ب. غ. : هذا هو كل ما ينطوى عليه أسلوب الأمم المتحدة. فليس لدينا حق التدخل فى الشئون الداخلية لدولةٍ.

ولكن هذا يتلاشى عند الاهتمام بالشئون الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعندما نرغب كذلك في دفع مسيرة الديمقراطية. غير أن هذا العمل له حدودٌ تجعل منه أمرًا اختياريًا: فعندما نتدخل فى بعض الحالات ونلتزم الحياد فى حالاتٍ أخرى، يفقد مبدأ التدخل كل قيمتهِ.

- إ. ب. : إلا أنكَ تـُقِرُّ بأن الأمم المتحدة يجب أن تستمرَّ فى معالجة هذه المشكلة وفى اقتراح حلول لها. فإنكَ لستَ ممَن يقولون: "بما أن مؤسسات "بريتون وودز" لديها الإمكانيات المادية، فلندعهم يحتكرون أفكار التنمية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية".

- ب. ب. غ. : لا. لأن الارتباط الوثيق بين السلام والتنمية هو أمرٌ أساسى. فإنكَ لن تستطيع إحلال السلام ما لم تتمكن من إعادة تأهيل الجنود على الانخراط فى الحياة المدنية، وهيأت لهم فرص عمل، وأعادت اللاجئين إلى ديارهم، وأعادت تأسيس البنية التحتية. ولن تقوم مؤسسات "بريتون وودز" بعمل كل ذلك. وكنتُ سأؤيد تحويل كافة الأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة إلى البنك الدولى، لو أن المنظمة تمكنت من المشاركة فى اتخاذ القرارات، ولكن هذا لم يحدث. كما أن مؤسسات "بريتون وودز" لديها منطقها الخاص ومعاييرها وأولوياتها التى لا تتفق بالضرورة مع تلك الخاصة بالأمم

المتحدة. وأذكرُ لكَ، على سبيل المثال، أن مؤسسات "بريتون وودز" أوقفت، خلال فترة تكليفى، أنشطتها كافةً مع البلـــدان التى تعيش حالة حرب.

ولا يجب أن نغفل على الإطلاق أن الهدف من قيام الأمـــم المتحدة هو حفظ السلام، ومن غير المُجدى إحلال الســـلام دون إعادة إعمار الدولة المنكوبة من جرَّاء الحرب، ودون إيجاد قاسمٍ مؤسسى مُشترك بين أعداء الأمس.

لقد أوليتُ اهتمامًا خاصًا، عندما كنتُ أشغل منصب وزيـــر الخارجية المصرية، بعملية المُصالحة التى جرت بـــين فرنســـا وألمانيا وشملت: إقامة المكتب الفرانكـــو - ألمـــانى للشـــباب، والتعديلات التى طرأت على كتب التاريخ، واللقاءات المُنظمـــة بين مسؤولى البلدين ... فأردتُ تطبيـــق هـــذه العمليـــة علـــى العلاقات الوليدة بين مصر وإسرائيل. وهكذا اقترحـــتُ إنشـــاء معهد للبحوث الإسرائيلية بالقاهرة وآخر مصرى بتل أبيب. وقد رأى المعهدِ الإسرائيلى بالقاهرة النور ولا يزال يعمـــل. ولكـــن مصر كانت عاجزةً عن إقامةِ معهدٍ مُماثلٍ بتـــل أبيـــب. وكـــان هدفى، الذى لم أخفِهِ أبدًا عن "موشى ديان"، هو تقـــديمُ مركـــزٍ للمليون فلسطينى الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية يســـتطيعون الاجتماع فيه، والقيام باتصالاتٍ مع المؤسسات المصـــرية مـــن خلاله. وأنا مقتنعٌ بأننا إن أردنـــا دعـــم الســـلام بـــين مصـــر

وإسرائيل، فعلينا إقامة مؤسسات مصرية - إسرائيلية. وأذكرُ، فى هذا الصدد، معرض لوحات كنتُ قد أقمته فى إسرائيل للفنان المصرى "محمود سعيد". فهل تدرى ماذا قال الرأى العام الإسرائيلى؟ "لقد اختار فنان راحل؛ لأنه لا يوجد فنان على قيد الحياة يرغب فى عرض لوحاته بإسرائيل".

وفى سياقٍ آخر، كانت نقابات الأطباء والمحامين والصحفيين قد دعت إلى مقاطعة إسرائيل، ما دامت القضية الفلسطينية بلا حل. ومن هنا تأتى الصعوبة الكبرى فى حَمْلِ المجتمع المدنى المصرى على الإسهام فى إقامةِ سلامٍ على قاعدةٍ مؤسسية. وعندئذٍ ناقشتُ مع وزير الكهرباء المصرى، "ماهر أباظة"، إمكانية إقامة محطة ذرية على الحدود المصرية - الإسرائيلية، بحيث تمدُّ كلاً من البلدين بالكهرباء. فطلبَ عمل دراسات مبدئية وصرَّحَ، فى النهاية، أن الأرضية غير ممهدة لإقامة مثل هذا المشروع. أقصُّ عليكَ كل هذا حتى أقول لكَ إن مفهوم بناء السلام peace building، الذى طرحته فى "أجندة من أجل السلام"، ليس ثمرة تأمل فكرى مجرد؛ بل إننى عايشته وحاولتُ تطبيقه.

- إ. ب. : عندما كنتَ تشغل منصب الأمين العام، لابد وأنكَ كنتَ تُولى اهتمامًا خاصًا بقضايا إسرائيل والشرق الأوسط، فهل استطعتَ القيام بعملٍ فى هذا الشأن؟ أم أن الولايات

المتحدة كانت تُسيطرُ على مجريات الأمور أكثر مما ينبغى؟

- ب. ب. غ. : حتى قبل انتخابى، كنتُ قد وجَّهتُ رسالةً إلى "إسحاق شامير"، الذى كان يشغل منصب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، كى أقول له باختصار: "لقد شاركتُ فى توقيعِ معاهدةِ سلامٍ بين مصر وإسرائيل، وأودُّ عند تولى منصب الأمين العام أن أستطيعَ إبرام معاهدة سلام بين الأمم المتحدة وإسرائيل". لأنه لا ينبغى أن ننسى أن منظمة الأمم المتحدة وإسرائيل طالما بقيتا فى شبه "حالةِ حربٍ". وخلال فترة تكليفى، تمكَّنتُ قليلاً من تحسين العلاقات بين الطرفين.

- إ. ب. : كما تحسَّنَت العلاقات فى جنيف؛ ففى شهر أبريل من عام ٢٠٠٠، أصبح سفير إسرائيل فى هذه المدينة أحد نائبى رؤساء "اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة".

- ب. ب. غ. : هذه معلومةٌ جديدةٌ!

- إ. ب. : نعم، هذا أمرٌ جديدٌ بالفعل. فقد ذهبتُ إلى إسرائيل من أجل ذلك.

- ب. ب. غ. : عندما قمتُ بتعيين "حازم البيلاوى" رئيسًا "للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" (الإسكوا)، كنتُ أصبو إلى إمكانية أن تُصبح إسرائيل عضوًا،

على المدى المتوسط، فى هذه اللجنة. وكنتُ أرمى بذلك إلى إيجادِ سبيلٍ آخر لتعزيز السلام بخلق أجواءٍ تشجِّعُ على التقارب الاقتصادى بين إسرائيل والدول العربية، على غرار ذلك الذى حدث فى "اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة" بين أوروبا الشرقية والغربية إبّان الحرب الباردة. ومن أجل الإعداد لهذه الخطوة، فكرتُ فى الموافقةِ على قبول عضوية قبرص فى بادئ الأمر. حتى أننى صارحتُ رئيس جمهورية قبرص برغبتى هذه.

- إ. ب. : كنتُ قد بحثتُ، فى هذا الاتجاه، مع "حازم الببلاوى" إمكانية أن تُنظِّم كلٌّ من المجموعتين الإقليميتين، المتمثلتين فى "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا" و"المجموعة الاقتصادية الأوروبية"، اجتماعاتٍ حول القضايا الفنية فى بلدٍ يُوافق عليه الجميع مثل مالطا أو قبرص.

- ب. ب. غ. : وهل تعثَّرت الأمور؟

- إ. ب. : لا، فقد وافقت كلٌّ من مالطا و قبرص، ولكنهما طلبتا تمويلهما من أجل تنظيم الاجتماع. ولم أنجح فى الحصول على التمويل اللازم لإقامة هذه الاجتماعات. فلم ترغب بروكسيل أبدًا فى إمدادنا بالمال، وفضّلت دون شكٍ عقد مثل هذه الاجتماعات فى إطار عملية برشلونة.

● ب. ب. غ. : ويجبُ أن أضيف أن تعيــين "البــبلاوى" تــم بموافقة وزير الخارجية المصرى، الذى كان علــى درايــةٍ بمشروعى فى العمل على قبــول عضــوية إســرائيل فــى "الإسكوا".

● إ. ب. : لقد كان "حازم الببلاوى" شخصًا جيدًا. وكــان مــن دواعى سرورى البالغ أننى عَمِلتُ معه. فقد أقدَمَ على القيــامِ بأمورٍ تتسمُ بالشجاعة، ولا سيما دراسةٍ جيدةٍ جدًا عن اقتصاد إسرائيل وأثرِهِ الافتراضى على دول الجوار فى حالة تحسُّن العلاقات.

ولكن فلنعد إلى مسألة إصلاح الأمانة العامة الذى بدأتَه عند مجيئكَ إلى المنظمة. ماذا كان الهدف من ورائه، وذلك بعيدًا عن الميزانيات المُتاحة؟

● ب. ب. غ. : لقد بدأتُ بقمة الهرم؛ حيث إنه كان من الأسهل خفض عدد مناصب وكلاء العموم. فهل كان ما قمتُ به فكرةً جيدةً؟ لستُ أدرى. وكان سلَفِى قد قال لى: "إنكَ إن استطعتَ إلغاء منصبين من مناصب وكلاء العموم، تكون قــد قمــتَ بإنجازٍ جيدٍ". وقد استطعتُ إلغاء عشرة مناصب.

● إ. ب. : لقد بدأتَ بإلغاء منصب المدير العام.

● ب. ب. غ. : لقد كان مدرس لغــة إســبانية، يقــوم بــإدارة الإدارات الاقتصادية للأمم المتحدة!!!

لقد حاولتُ خفض عدد كبار الموظفين، بينما يقوم خليفتي بزيادة التعيينات ليعمل على إرضاء الدول كافة، وهي سياسةٌ حكيمةٌ على أى حالٍ. فإقامة علاقات طيبة مع الدول الأعضاء أمرٌ يُعادلُ فى أهميتهِ القيام بإصلاحٍ أو عدمهِ. وقد سلَكتُ على خلاف ذلك، فلم أُراعِ مطالب الدول وحاولتُ خفض البيروقراطية داخل منظمة الأمم المتحدة.

- إ. ب. : إنكَ لم تُرِد إلغاء المناصب لأن هذا أمر يُرضيكَ! لقد كان لكَ هدفٌ من وراء ذلك.
- ب. ب. غ. : لقد أردتُ وضع نظامٍ أكثر توافقًا. ففى المجال الاقتصادى، استعنتُ بـ"دادزى" الذى كان يتولى إدارة "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية". وقد حاول "دادزى"، بمعونة المديرين الثلاثة للإدارات الاقتصادية الثلاث، إصلاح الأنشطة فى هذا القطاع والتنسيق فيما بينها على نحوٍ أفضل.
- إ. ب. : وكان الهدف من وراء ذلك هو تحقيق الاندماج. ولكن إصلاحاتكَ لم تقف عند هذا الحد، أليس كذلك؟
- ب. ب. غ. : لقد كنتُ أودُ أيضًا دعمَ بعض القطاعات وإلغاء البعض الآخر، حتى وإن جلبت على نفسى حنق الدول. فقد أردتُ، على سبيل المثال، إغلاق "معهد تأهيل المرأة" فى "سان دومينج". وكانت قد أُتيحت أمامى فرصة زيارة هذا

المعهد، عندما كنتُ أعمل وزيرًا للخارجية المصرية، وكنتُ أعلمُ جيدًا أنه لم يكن يُحقق نتائج.

- إ. ب. : ولكن هذا لم يحدث حتى الآن.

- ب. ب. غ. : لا. فقد أخفقتُ فى مسعاى وعارضتنى دول العالم الثالث كافة، على الرغم من أننى أنتمى إليه! ...

- إ. ب. : سيدى الأمين العام، أظنُ أنكَ بعد تركِكَ الأمم المتحدة قد استفدتَ من الخبرات التى مررتَ بها خلال فترة عملِكَ فيها. فما هى الرسائل التى تهمُكَ وترغبُ فى أن تُنصتَ إليها الدول؟

- ب. ب. غ. : أولى رسائلى هى، بالأحرى، نداءٌ أوجهه إلى الدول كى تسهم على نطاقٍ أوسع فى الشئون الدولية. لأننى متيقن من أن دعوة ممثلين جدد للعبِ دورٍ، تتعاظم أهميته فى قلب المنظمة، لن يسحب البساط من تحت أقدام الدول الأعضاء التى ستظل، لسنواتٍ عديدةٍ قادمة، تلعب دورًا رئيسيًا فى صياغة تاريخ العالم. غير أن معظم قضايانا المعاصرة والمستقبلية، تتخطى حدود الدول الأعضاء، ومن ثَمَّ تتطلبُ حلولاً على الصعيد العالمى؛ سواء تعلَّق الأمر بتجارة المخدرات أو حماية البيئة أو مكافحة انتشار الإيدز والأوبئة، أو تعلَّق بالقضايا الاقتصادية والتمويلية أو المتعلّقة

بأخلاقيات البحث العلمى أو الخاصة بمكافحة الإرهاب، كما اتضح لنا مؤخرًا ... وتتمثل إحدى نقاط ضعف النظام فى الأمم المتحدة، أو فى المنظمات الدولية بصفةٍ عامةٍ، فى انصراف الدول والرأى العام عن الاهتمام بالقضايا الدولية. فالرأى العام لا يهتم، وربما كان محقًا فى ذلك، سوى بالقضايا المحلية والقومية. والدول خاضعة، حتى لا نذهبُ إلى حد القول بأنها تابعة، للرأى العام ومَن يقومون بانتخاب حكوماتها. ألم نشهد سقوط بعض الحكّام بسبب أن أنشطتهم على الساحة الدولية كانت تتم على حساب قضايا السياسة الداخلية؟ لذلك يجب تنمية الثقافة ودعم التربية فى هذا المجال.

ولكن هناك بعدًا آخر، فى غاية الأهميةَ، يرتبط بالوضع السائد فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة. فقد أصبحت إدارة الشئون الدولية تقعُ، على نطاقٍ واسعٍ، فى يد القوة العظمى أو صاحبة السلطة ... وهو أمرٌ غير صحى؛ لأنه إن كانت السلطة مبعثًا على الفساد، فإن السلطة المطلقة مبعثًا على الفساد المطلق. لذلك فمن مصلحة هذه القوة العظمى نفسها أن تتمكن الدول من المشاركة فى حل القضايا الدولية. إذ يجب إرساء دعائم عالم متعدد الأقطاب عن حق. فاعتبارًا من اللحظة التى ستستطيع فيها بعض الدول أن تقول: "لا"، وستتمكن دول أخرى من النقاش ومن أن تقول: "نعم ولكن ..."، ستتغير مجريات الأمور.

- إ. ب. : ولكن هناك أسبابًا إيجابيةً لسيادة القوة العظمى ...

- بُ. ب. غ. : بالتأكيد، غير أن هذا لا يكفى لتفسير المواقف كافة. فهذه السيادة ترجع أيضًا إلى غياب الدول الكبرى الأخرى عن المشاركة الإيجابية على الساحة الدولية، وإلى عدم مبالاتها وسلبيتها وإحجامها عن المساهمة الفعَّالة فى حل القضايا الدولية. وكثيرًا ما أُتيحت أمامى فرصة مناقشة هذه المشكلة مع قيادات دول العالم الثالث، وحاولتُ خلال مدة عملى بالمنظمة أن أتوجه، بالدرجة الأولى، إلى الدول التى كان بإمكانها أن تلعب دورًا على الصعيد الدولى، الأمر الذى أثار دون شكٍ حفيظة الولايات المتحدة علىَّ. لقد ذهبتُ خمس مرات إلى الصين، وخمس مرات إلى اليابان، وخمس مرات إلى ألمانيا. وقمتُ بحثِّ ألمانيا واليابان على المشاركةِ فى عمليات حفظ السلام. وحصلتُ على مشاركة خمسين ضابطًا يابانيًا فى قوات حفظ السلام فى موزمبيق، وعلى إقامة اليابان لمستشفى مُتنقِّلٍ على هضبة الجولان. ولم يكن هذا بالأمر الهين. وأرسلتُ أحد معاونىَّ المقربين ليقف أمام المحكمة الدستورية الألمانية حتى يشرح كيفية إدارة عمليات حفظ السلام والهدف منها. وكان الغرض من ذلك هو إيضاح أن مشاركة ألمانيا فى هذه العمليات لا يُشكِّل خرقًا للدستور. وقد نجح معاونى فى مهمتهِ.

- إ. ب. : ولكن ألمانيا واليابان، ألم تكن لـــديهما مـــن تلقـــاء نفسيهما رغبةٌ شديدةٌ فى الحصولِ على مقعدٍ دائمٍ فى مجلس الأمن؟
- ب. ب. غ. : إنكَ على حق. إلا أن الرأى العام، فى كلٍ مـــن هذين البلدين، كان إما غير مكترث أو مُتشكك.
- إ. ب. : من غير اليسير أن تطلب من الرأى العام الاهتمـــام بقضايا نيكاراجوا أو جوالتيمالا.
- ب. ب. غ. : بالتأكيد. فالرأى العام الهندى أو المصـــرى لا يعرف دائمًا بالتحديد موقع نيكاراجوا أو جوالتيمالا، وقـــد لا يعى بشدة، فى هذه الحالة، دافع بلاده فى الاهتمام بالأزمـــات التى تجتاح هذه المناطق من العالم. ومن الواضح أن المواطن المصرى، عندما يتعرض للّوم على عـــدم اهتمامـــه ســـوى بالأمور المحلية، فإنه يعترض بذكر مثـــال، اعتـــدتُ علـــى سماعهِ، مفاده: "لماذا تـــُريدنى أن أهتم بنيكـــاراجوا بينمـــا القضية الفلسطينية أبعد ما يكون عن الحل؟" ومع ذلك يجـــب الاعتراف بأن "الماركسية" استطاعت إيجاد رؤيـــة حقيقيـــة شاملة وإثارة اهتمام حقيقى، لدى المؤمنين بها، تجاه القضايا الدولية. وعلى صعيدٍ آخر، اتّجه اهتمام الرأى العام فى المُدن الكبرى، إبّان فترة الاستعمار، إلى بلدان العالم الثالث. ولكننا،

اليوم، نقفُ أمام حركة انعزالية جديدة تنتشر فى أنحاء العالم، ويسهم تيار العولمة فى زيادة حدتها. فالمواطن فى "عصر العولمة" يُحاول تبديد مخاوفه باللامبالاة والانطواء على ذاته، أو الاثنين معًا. إنه منطق القمر الصناعى والناقوس - وفى العالم العربي، أقول إنه "منطق القمر الصناعى والمئذنة". وهذا الانطواء أو انكماش الهوية يُغذِّى، فى بعض الحالات، حركات التطرف الدينى - التطرف الاسلامى واليهودى والهندوسى والكاثوليكى - ويسهم فى ظهور القوميات الصغيرة: انظر إلى عدد الدويلات التى تنقسم إليها كلٌّ من يوغسلافيا والصومال. فلا توجد أقلية لا تحلم بالاستقلال. وهذه عملية لا نهاية لها؛ فهناك دائمًا أقليةٌ ترغبُ فى الانفصال حتى فى داخل الأقلية التى حصلت لتوها على الاستقلال العام أو الاستقلال السياسى.

أما ثانى رسالة أرغبُ فى توجيهها، فهى تتعلق بقضية ستسود القرن الحادى والعشرين. وأعنى بها الهوة التى تفصل بين الشمال والجنوب، والتى تُنذرُ بأن تتسع من جرَّاء التقدم الهائل الذى طرأ على مجال تكنولوچيا الإعلام والاتصالات. إننا فى سبيلنا إلى الاستسلام لبناء "حائط برلين" جديد أكثر خطورةً من سابقهِ لأنه غير مرئى: إنه "الحائط الرقمى". فالإنترنت وطرق الاتصال السريع تُعدُّ وسيلةً هائلةً فى هذا المضمار.

ولكن ما قيمة هذه الوسيلة الهائلة، التى تُحدثُ ثورةً فى مجال إتاحة سبل المعرفة والحصول على المعلومات والارتقاء بالاتصالات، عندما تُعانى ٥٠ % من قرى العالم الثالث حتى من عدم وجود كهرباء، ويُعاني ٥٠ % من سكان هذه القرى من الأمية؟ كما يُعد الإنترنت ثورةً اقتصاديةً، فهو إحدى وسائل التجارة. ولكن ما قيمة هذه الوسيلة الهائلة إن لم تُوجد مصانع ومراكز تجارية وإدارات، وإن لم يحصل الموظفون على رواتبهم منذ ستة أو سبعة أشهر؟ ومن ثَمَّ يجب أن نضع في الاعتبار أن التقدم التكنولوچي سيكون من شأنهِ جعل الأثرياء أكثر قوةً والفقراء أكثر تهميشًا. فما الذى يجب عمله عندئذٍ؟ ستعود هذه القضية بنا إلى مشكلة المعونة العامة من أجل التنمية التى تُعدُّ أكبر إخفاق، إن لم تكن فضيحة الأربعين عامًا الماضية.

- إ. ب. : هذا موضوعٌ مُعقَّدٌ. وأولُ فضيحة تتمثل فى التزام الدول المتقدمة بتحويل ٠.٠٧% من ناتجها القومى الإجمالى إلى الدول النامية، دون أن يُحقق معظمها هذا الهدف. وثانى فضيحة تتمثل فى تَبَنِّى الدول المتقدمة ومؤسسات "بريتون وودز" لآراءٍ غير مناسبة دون أن تتحمل، بأيةِ صورةٍ، مسؤولية هذه الإخفاقات التى تُعد جزئيًا مسؤولةً عنها. وفى الوقت نفسه، قد تكون المعونة مجدية؛ فالدول التى أحرزت

نجاحًا باهرًا فى هذا المضمار، حظى معظمهـا بتحـويلاتٍ ماليةٍ مهمةٍ أو بخفضٍ كبيرٍ في مديونيتها. وأذكر، فـى هـذا الشأن، خلال العقد الأخير كلاً من كوريا وبولندا و مصـر. فالدول التى تمتعت بهذه النجاحات لم تحصل على الكثير من المعونة فحسب، وإنما استطاعت على الأخص الصمود أمام شروط الدول المانحة من أجل توظيف هذه المعونة فى خدمة السياسات التى كانت قد حددتها بنفسها.

- ب. ب. غ. : بالتأكيد، ولكن بعض الأخطاء وقعت ولا يزال صداها يتردد بقسوةٍ حتى اليوم. وأول هذه الأخطاء اعتبـار التنمية، طوال هذه الفترة، نوعًا من تصدير النموذج الغربـى للإنتاج والاستهلاك إلى الدول النامية. وقد رأينا، فيما بعـد، رد الفعل متمثلاً فى النماذج المضادة، لنلاحظ أخيرًا محدودية هذه السياسات. ثم أن هناك ما أُطلـق عليـه اسـم "سـطوة الضرورة". فتحت ضغط الحاجة إلـى الاسـتعداد لمُجابهـة الأمور العاجلة، كثيرًا ما نفتقرُ إلى الأخذ فـى الاعتبـار أن التنمية تتطلب معالجةً متأنيةً بدلاً من الحلول العاجلـة التـى كثيرًا ما يتوصل إليها المقررون السياسيون.

وأخيرًا، يجب الاعتراف بأن التنافس بين القـوى العظمـى خلال الحرب الباردة كان يُعدُّ، على العكس، حافزًا علـى دعـم التنمية. غير أن هذا التنافس قد انتهى، وتحت وطأة المشـكلات

الداخلية الجديدة ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، أعادت الكثير من الدول المانحة النظر فى المعونة التى كانت تقدمها، والتى اعتبرها الرأى العام "بلا نهاية".

كانت هذه هى الأخطاء أو التغيرات التى طرأت على الإستراتيجيات. غير أن هناك تفسيرات أكثر تدنيًا أذكرُ منها، على سبيل المثال، تعقيد – حتى لا أذهب إلى حد القول بأنها فوضى – نظام المعونة. حيث تتدفق المعونات من كل جهةٍ قادمةً من الدول والمنظمات غير الحكومية والدولية، ويصل هذا التدفق فى المعونات إلى حد التنافس أو التدافع فيما بينها. لذلك يجب إدارة وترشيد التوزيع مسبقًا. وكان وزير خارجية أحد البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية قد أسرَّ لى قائلاً: "لا تستطيع وزارتى استيعاب أكثر من مشروعين للمعونة فى العام. فى حين أننى أتلقى، فى المتوسط، عشرين مشروعًا سنويًا. ولا أستطيعُ أن أسمح لنفسى برفضها، فهذا يُعرِّضنى للإقالةِ فى الحال من قِبل رئيسى! لذا فأنا أقبلُ كل ما يُعرض علىَّ، لكن هذا الوضع يُؤدى إلى فوضى تامة". وأنا أضيفُ إلى ذلك أن هذا يُؤدى إلى إهدارٍ تامٍ للمعونة. لذلك يجب التوصل إلى وسيلةٍ جديدةٍ للمعونة المُقدمة من أجل التنمية. غير أن هناك صعوبة أخرى تتمثل في: قصور المعونة، إبَّان الحرب الباردة، على بناء البنية التحتية للبلاد. ولم يكن أحد يجرؤ على "المساس" بما نُطلق

عليه اليوم "حسن القيادة السياسية". فوضع نظام يتّسم بحسن القيادة السياسية أمرٌ يفوق كثيرًا فى تعقيدهِ بناء الطرق والكبارى أو المستشفيات – التى لا نستطيعُ استخدامها بسبب عدم توافر وسائل الصيانة أو التشغيل.

- إ. ب. : ولكن من صالح الدول المتقدمة أن تكون المعونة المقدمة ذات فاعلية؟

- ب .ب. غ. : سوف يكون هذا أحد أكبر تحديات القرن الحادى والعشرين. فلا يجب أن نغفل أن الاتحاد الأوروبى سيضم، ما بين عامى ٢٠٢٠– ٢٠٢٥، ما بين خمسة وعشرين وثلاثين مليون شمال أفريقى؛ أى ما يعنى شعبًا يختلفُ فى اللغة والدين والثقافة. وإذ لم نضع فى الحسبان هذا الانقلاب الديموغرافى، فسنتعرَّض لمواجهة مشكلات خطيرة. انظر إلى ما يحدث بالفعل مع الأتراك فى ألمانيا، وإلى الشمال أفريقيين فى فرنسا، وإلى الآسيويين فى إنجلترا، وما هذه إلا بداية. فلا يوجد قانون يسمح بوقف هذه الهجرات الواسعة، ومثال المكسيك والولايات المتحدة يُثبت صحة ذلك. بل إننى أذهبُ فى قولى إلى أبعد من ذلك: فدول شمال أفريقيا وأعنى بها مصر والجزائر وتونس والمغرب، التى تعانى من انفجارٍ سكانى حقيقى، ستواجه هى أيضًا هجرات جماعية قادمة من بلدان أفريقيا السوداء.

ومن ثَمَّ يجب الإسراع بإعادة تقييم المعونة المقدَّمة من أجل التنمية لتجنب تفاقم المشكلات الناتجة عن هذا التوزيع السكانى الجديد. وهو أمرٌ يتطلب وقتًا وقدرةً على الابتكار وسخاءً فى العطاء.

وتتعلق رسالتى الثالثة بإصلاح الأمم المتحدة. وأعنى "بإصلاح الأمم المتحدة" الآتى: الإعداد لظهور جيلٍ جديدٍ من المنظمات الدولية خلفًا للجيل الأول الذى تَمَثَّلَ فى "عصبة الأمم"، والجيل الثانى المُتَمَثِّل فى "الأمم المتحدة". فمنظمة الأمم المتحدة الجديدة يجب أن تضم إلى صفوفها، إلى جانب الدول الأعضاء، الممثلين غير الحكوميين. وهذا يُعرِّضنا، بالتأكيد، إلى مشكلةٍ فنيةٍ تَتَمَثَّلُ فى: وفقًا لأى معيارٍ سيتم اختيار هؤلاء الممثلين؟ وماذا سيكون وضعهم فى المنظمة؟ وكيف سيتم إحصاء أصواتهم؟ وهل يجب موازنة هذه الأصوات؟ ... هناك أسئلة كثيرة يجب الإجابة عنها إن أردنا ميلاد جيل ثالث من المنظمات الدولية. وأضيفُ إلى ذلك أن هذه المنظمات الجديدة من نوعها يجب أن تتمتع باستقلالٍ مادى. فيجب أن تكون لها مواردها الخاصة من خلال، على سبيل المثال، فرض ضرائب دولية وعمل ميزانية مستقلة خاصة بها. فما دامت المنظمات الدولية تابعةً للدول، فإنها ستكون طوع إرادتها كذلك. الأمر الذى يتطلب التوصل إلى أساليبَ جديدةٍ من أجل تغيير هذا الواقع. أما

فيما يتعلق بباقى الأمور، فكل شيء متوفر. "فالمنظمة العالمية للملكية الفكرية" (ويبو)، على سبيل المثال، لديها مصادر تمويل محددة. وهناك منظمات كثيرة أخرى، لا نتحدث عنها، تتمتع بالاستقلال المادى.

- إ. ب. : نعم ولكن، إن أذنتَ لى بأن أقاطعكَ بشأن "الويبو"، فالنتيجة ليست مثالية؛ إذ تُصرُّ الدول على السيطرة على برنامج عمل المنظمة، وخفض حجم مساهماتها حتى لا تتمتع "الويبو" بقدرٍ كبيرٍ من حرية الحركة.
- ب. ب. غ. : إننى أتفقُ معكَ، ولا أرغبُ فى أن أُقللَ من شأن الصعوبات التى سوف نُواجهها من أجل توفير الاستقلال المادى لهذا الجيل الثالث من المنظمات الدولية.
- إ. ب. : غير أن هذا الجيل الثالث لن يرى النور بدون موافقة الدول على هذا الإصلاح.
- ب. ب. غ. : هذا أمرٌ مؤكَّد. إلا أن هناك مشكلةً أخرى نسيتُ أن أذكرها، وهي: الحاجة إلى إعداد دبلوماسيين متخصصين فى فض النزاعات. فهناك نقصٌ فى الخبراء القادرين على التعامل مع الأزمات، سواء كانت فى إطار حربٍ دوليةٍ أو مدنيةٍ أو أزمةٍ خطيرةٍ. فكثيرًا ما لا نكون بحاجةٍ إلى قوات حفظ السلام، بقدر حاجتنا إلى رجال

شرطة. ومن ثَمَّ يتطلّب الأمر إعداد شــريحة جديــدة مــن الموظفين ... نوع من رجال الأمن الدوليين الذين يتحــدثون لغة البلد الذى يذهبون إليه، والقادرين على القيام بالتخطيط أو إدارة النزاعات التى يُمكن أن تقع بين الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المختلفة، أو بين السلطات المحلية والمنظمة الدولية. لقد شاركتُ فى وضع عشر خطط لعمليات حفظ السلام، وأنا عضــوٌ بمجلــس إدارة "مركــز الصــحة والتعاون الدولى" الذى أسسه "كيڤن كاهيل" من أجــل إعــداد وسطاء فى عمليات حفظ السلام. إنه إطار عمل خاص للغاية ويتطلب بدورهِ مهارات خاصة. فأنتَ تتعامل مــع لاجئــين، وأشخاص فقــدوا وظــائفهم ومنــازلهم، ونســاء تعرضــن للاغتصاب: ومن ثَمَّ فإنكَ بحاجةٍ إلى فرقٍ من الأخصــائيين النفسيين والأطباء ...

كما أن إعداد فنيين متخصصين فى عمليات حفــظ الســلام يبدو لى عنصرًا مهمًا لهذا الجيل الجديد من المنظمات الدوليــة. إنها مهنةٌ جديدةٌ لا يُمكن ارتجالها.

أما رسالتى الأخيرة فهى أيضًا نداءٌ... نداءٌ أتوجه به مــن أجل الحفاظ على تراث الإنسانية. والأمر لا يتعلق، فى ذهنــى، بالحفاظ على البيئة والأحياء المختلفة وحماية الحيوانات والنباتات فحسب؛ وإنما يتعلق كذلك بالحفاظ على اللغات والثقافات. فعندما

تختفى لغةٌ أو ثقافة أو حضارة، تندثر معها أيضًا إلى الأبد القيم التى تنطوى عليها كافة. وهناك اتجاهٌ لسيادة المعيـــار الثقـــافى الموحَّد يُهدد العالم حاليًا.

الأمر الذى يعود بنا إلى أهمية العمل على جعل الديمقراطية أساسًا للعلاقات الدولية؛ فالتعددية اللغوية بالنســـبة للديمقراطيـــة الدولية تـــعادلُ فى قيمتها التعددية الحزبية بالنسبة للديموقراطية القومية. وهذه التعددية الثقافية واللغوية هى التى يجب الحفـــاظ عليها ودعمها من منطلق أنها مقدمة للحوار بين الثقافات. هـــل تتخيل نظامًا موحَّدًا يتناول فيه العالم بأســـرهِ الطعـــام نفســـه، ويتحدث اللغة ذاتها ويستمع إلى الموسيقى نفسها ... أليست هذه سمات النظام الشمولى؟ لذلك فنحن بحاجةٍ إلى هذه التعددية فـــى العمل.

ولكن الأهم من كل ذلك، أن هذا الوضـــع يُهـــدد الســـلام. فمضمون ثقافة السلام لايزال بالنسبة لى مبهمًا إلى حدٍ ما ويفتقر إلى المزيد من الدراسة. غير أنه من المؤكد أن الشخص الـــذى يُجيد عدة لغات، والذى اعتاد على التعامل مع عرقياتٍ ولغـــاتٍ وثقافاتٍ مختلفةٍ، لديه القدرة على كسر الحاجز الذى يفصل بينه وبين الآخر، وعلى إقامة حوارٍ معه يستطيع من خلالهِ أن يفهمه بصورةٍ أفضل. وهو أمرٌ يخص قلـــيلاً الدبلوماســـية، ولكنهـــا دبلوماسية من نوعٍ جديد. إذ يجب الدفاع عن التعددية الثقافيـــة،

كجزء من التراث الإنسانى، مثلما نُدافع عن نمور البنغال والحيتان البيضاء أو أى نوعٍ آخر من الأحياء يوشك على الانقراض. فالتعددية الثقافية يُمكن أن تكون بدورها عرضةً للانقراض؛ لأن الحضارات، كما يقول " ڤاليرى"، تفنى. إليكَ، على سبيل المثال، الحضارة المصرية: فلو لم يفك "شامبليون" رموز حجر "رشيد"، لماتت هذه الحضارة. والسبب الآخر الذى أراه ويدفعنى للرغبة فى الحفاظ على التعددية اللغوية والتنوع الثقافى، هو أن كلاً منهما يُشكلُ البنية التحتية لتلك الديمقراطية التى يجب أن تكون أساسًا للعلاقات الدولية. وأخيرًا، لأنهما سيسمحان للمواطن بأن يُنمِّي هذا الانفتاح على العالم الخارجى الذى يُعد، كما سبق وأن قلتُ، أمرًا أساسيًا. وما نُلاحظه اليوم، فى أنحاءٍ متفرقةٍ من العالم، يُمكن أن يُؤدى إلى نوعين من ردود الفعل: الأول، هو رد فعل خائف ومنطوٍ على ذاته ورافض للواقع – ويعود هذا بنا إلى منطق الناقوس الذى يتردد صداه فيُسفر عن: "المذابح العرقية برواندا، وختان المرأة على يد المتشددين المسلمين، واجتياح أباطرة تجارة المخدرات لكولومبيا، وانتشار اللامبالاة ..." بينما يكون رد الفعل الثانى إيجابيًا ويتَمَثَّلُ فى السلوكيات الآتية: "إننى أنتمى إلى هذا الكوكب، وأنتمى إلى إحدى هذه الحضارات المختلفة، ومعرفة كيفية إقامة حوار مع هذه الحضارات سيُساعدنى على نشر ثقافة

السلام والمؤازرة التى ستُشجعنى علـــى الاهتمـــام بـــاللاجئين الفلسطينيين أو مرضى الإيدز بأفريقيا." غير أنـــه يجـــب فهـــم وإجادة معرفة المجتمعات التى يحيى بها هؤلاء الذين نريـــد أن نمد لهم يدِ العون، وإلا فكَم من الأخطاء ســتُرتكب! أتـــرى أن المسألة تـــُشبه قصة هذا القرد الذى رأى سمكةً فى بحيرةٍ، فنزل مُسرعًا من فوق الشجرة حتى يُخرجها من الماء وهو يعتقد أنها تغرق. فالرغبة، على سبيل المثال، فى حظر عمل الأطفال هى أمرٌ حسنٌ للغاية، ولكنها جنونٌ صيرف من قِبل العـــالم الغربـــى الذى لا يفهم أن هؤلاء الأطفال سيُصبحون أكثر فقرًا بعشـــرات المرات إن لم يعملوا. وحتى أكون أكثر صـــدقًا وموضـــوعيةً، فسأخبركَ أننى عندما أقضى ستةَ أشهرٍ فى عالم الأغنياء، فإننى أتعرضُ لنسيان بؤس عالم الفقراء. فستةَ أشهر كفيلة بأن تُنسينى إياه، على الرغم من أننى نشأتُ فيه. ولكن صدِّقنى عندما أقولُ لكَ إنكَ إن عشتَ فى عالم الفقـــراء، فســـتتكوَّن لـــديكَ بعـــض الحساسية تجاهه؛ حيث يُقال إنه من الأيسر أن تعيش فقيرًا وسط الأغنياء، من أن تعيش غنيًا وسط الفقراء.

ومن ثَمَّ فإنه من الضرورى بذل الجهد المستمر، والحفـــاظ على الخيال دومًا خصبًا لإدراك ما هو عليه العالم الثالث والبقاء على الرغبة فى حل مشكلاته. وأنتَ تعلمُ أن العـــالم الثالـــث لا يعنى الفقر فحسب، وإنما الحرب أيضًا. فاليوم الذى تشتعل فيـــه

الحرب فى "كوسوفو"، يُصبح هذا البلد بدورهِ جزءًا من العالم الثالث. وكذلك الحال بالنسبة "ليوغوسلافيا" التى تتحول إلى إحدى دول العالم الثالث عندما تندلع بها الحرب الأهلية. والدليل على ذلك أن منظمات "بريتون وودز" تُوقف كل نشاطٍ لها فى هذه البلدان حال وقوع حروب أهلية بها. واليوم الذى تَفرضُ فيه عقوبات على دولةٍ مثل العراق، الذى كان إلى حدٍ ما بلدًا متقدمًا بفضل اعتماده على ثرواته الزراعية والبترولية، فإنه يتحول إلى أحد بلدان العالم الثالث. وهكذا، لا يُصنفً الشمال والجنوب كثيرًا وفقًا لتقسيمٍ جغرافى؛ لأنكَ تجدُ اليوم فى الشمال شعوبًا فقيرةً ومُهمَّشةً، مثلما تجد فى الجنوب أقليات تعيش حياة مترَفة تُشبه إلى حدٍ كبيرٍ النمط الغربى.

كانت هذه، فى بضع كلماتٍ، الرسائل التى أرغبُ فى توصيلها.

- إ. ب. : إنها أربع رسائل تُبرزُ فيها ضرورة الاهتمام بالشئون الدولية، والفجوة التى تفصل بين الشمال والجنوب، والحاجة إلى إقامة جيل ثالث من المؤسسات الدولية، وإلى الحفاظ على التعددية الثقافية. إنكَ فى شرْحِكَ لهذه الرسائل تحدثتَ عن هيمنة القوة العظمى وغيرها من الممثلين الرئيسيين الآخرين، ولكنكَ لم تذكر أوروبا. ألا ترى أى دورٍ يُمكن أن تلعبه أوروبا؟

- ب. ب. غ. : لا، ليس فى الوقت الحالى. وعلى النقيض من ذلك، فالصين مدعوةٌ للعبِ دورٍ كبيرٍ. غير أنها ليست مُتعجِّلةً للعب هذا الدور، على الرغم من عراقة حضارتها التى ترجع إلى خمسة أو ستة آلاف عام. وتُفكر الهند بالطريقةِ نفسها؛ حيث كان كبار المسؤولين الهنود، الذين كنتُ ألتقى بهم، يقولون لى بصفةٍ مستمرة: "إننا ننتظر تحقيق التنمية فى بلادنا." ولكن ما هى هذه التنمية اليومِ؟ إنِ الشركات العالمية تقوم بعمل حساباتها فى "بومباى"، وتُوظِّفُ ألمانيا عشرين ألف خبير حاسب آلى فى الهند. لقد تَبَنّت الهند إستراتيجية إقامة "جزر من التقدم" فى محيطٍ من الفقر.
- إ. ب. : وتُعدُّ سنغافورة مثالاً آخر على ذلك.
- ب. ب. غ. : إن سنغافورة نموذجٌ مُصغر للدولة التى تم فيها تهميش الفقر.
- إ. ب. : نعم، ولكن سنغافورة تشترك فى تجربتها مع الهند والصين، وتُسهم فى إقامة "جزر من الرخاء"، كما قلتَ لتوِّكَ.
- ب. ب. غ. : هناك مائة مليون من الهنود سينعمون بالرخاء فى هذه الجزر، بينما قد يولد التسعمائة مليون الباقون ويموتون فى الشوارع. فأمام استحالة تحقيق التقدم للشعب

بأسره، يتم العمل على إقامة هذه الجزر القليلة التـــى تـــنعم بالرخاء حتى تكون باعثًا على تنمية الدولة.

- إ. ب. : إن تطور الدولة لا يعنى بالضرورة تطـــور الـــبلاد الذى يجب أن يشمل سائر المواطنين ويتجنب استبعاد عـــدد كبير منهم. ولكن حتى نعود للحديث عن أوروبا، أليست لهذه القارة القدرة أو الإرادة فى أن تلعـــبَ دورًا علـــى الصـــعيد العالمى؟ أم أنها أصبحت بالفعل أكثر تبعيةً للولايات المتحدة؟

- ب. ب. غ. : سأضربُ لكَ مَثَلَين يبدوان لى أنهما يُظهـــران أسلوب وحجم أوروبا السياسيَيْن. ويتضح المثل الأول فـــى: عملية السلام الإسرائيلية - العربيـــة. فقـــد ســـمح التعـــاون السياسى، على الرغم من محدوديته، للمجتمع الأوروبى منذ بضعة أعوام بالتحرر عدة مرات من التأثير الأمريكى فيمـــا يتعلق، على الأخص، بحق الفلسطينيين فى إقامةِ وطن، وفى جلاء إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية. وقد أسِفتُ فى ذلك الوقت، وتضاعف أسفى فيما بعد، على أن الصـــراعات بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبـــى حالـــت دون أن تلعب أوروبا دورًا سياسيًا أكثر فاعلية فى التوصل إلى سلامٍ دائمٍ فى الشرق الأوسط. ويجب الاعتراف بأنه على الـــرغم من الالتزام المادى الهائل المُخصص لدعم مســـيرة الســـلام، والعمل الذى تُشكر على القيام بـــه عـــدة دولٍ أوروبيـــةٍ -

أعضاء أو غير أعضاء بالاتحاد الأوروبى –، وعلى الرغم من تعيين مبعوثين خاصين من الاتحاد فى هذه المنطقة، فإن أوروبا لم تسترد المكانة التى كانت تحتلها قبل وقوع أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦. كما أنها لم تتمكن، فى السنوات الأخيرة، من أن تفرض نفسها على الساحة، تاركةً المبادرة ولعب دور الوسيط الرئيسى للولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

بينما يظهر المثل الثانى فى: أننى بوصفى أمينًا عامًّا، شاركتُ مباشرةً فى الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة، بالتعاون مع المجتمع الأوروبى، من أجل إيجاد حلٍ للصراعات الدائرة فى دول الاتحاد اليوغسلافى السابق. وقد أدى تَعَثُّر الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى فى التنسيق بين وجهات نظرها أمام المواجهات المسلحة فى هذه المنطقة، وعجز الاتحاد عن منع تطبيق سياسة "التطهير العرقى" على حدود بلدانه على مدى أربع سنوات، إلى التأثير بشكلٍ خطيرٍ على صورة أوروبا. بل أكثر من ذلك، لقد أدت كل هذه الإخفاقات إلى التشكيك فى قدرة أوروبا على البرهنة على أنها قوةٌ سياسيةٌ كبرى.

ويجب الاعتراف بأن الأمم المتحدة تعرَّضت كذلك إلى نقدٍ شديدٍ. فقد أدى شعورٌ بالعجز، فاقم من حدتهِ أسر القوات الصربية لعددٍ من أفراد قوات حفظ السلام ووقوع مذابح

"سربرنيتشا"، إلى اعتبار أن الأمم المتحدة، فى تلك الفترة التـــى تلت الحرب الباردة، غير قادرة على القيام بالمهمة التى حـــددها لها مؤسسوها فى مجال الأمـــن الجمـــاعى. ولـــم يـــتم اتِّبـــاع المقترحات التى كنتُ قد قدمتُها فى "أچندة من أجل السلام" فيمـــا يتعلق، على وجه الخصوص، بوضع قواتٍ لإحلال السلام تحت تصرف مجلس الأمن، وكانت هذه القوات بالتحديد هـــى التـــى يجب إرسالها إلى "البوسنة" وكذلك إلى "رواندا".

- إ. ب. : إلامَ توعز فشل مهمة الأمـــم المتحـــدة والمجتمـــع الأوروبى فى البوسنة؟

- ب. ب. غ. : لا يرجِع هذا الفشل إلى عجـــزهم كمنظمـــات، بقدر ما يرجع إلى تَبنى الدول الأعضاء لسياساتٍ غير ملائمةٍ وخياراتٍ خاطئةٍ؛ فالولايات المتحدة، التى خاضت الحرب فى منطقة الخليج عام ١٩٩١، لم تكن ترغب فـــى أن تتـــورط سريعًا فى صراعٍ جديدٍ. لذلك فقـــد اتفقـــت مـــع الأعضـــاء الآخرين الدائمين بمجلس الأمن، خاصةً الأعضاء الأوروبيين الدائمين، على تكليف الأمم المتحدة بمواجهة البعد الإنســـانى لهذه الأزمة، وعهدت فى البداية للأوروبيين – الذين كـــانوا، على صعيدٍ آخر، مُكلَّفين بمهامّ ميدانيةٍ تحت مظلـــة قـــوات الأمم المتحدة – بمهمة التفاوض على إنهاء الصراع.

وبعد أن رفضت الإدارة الأمريكية الجديدة، في بداية عـــام ١٩٩٣، مساندة خطة السلام التي اشترك في وضعها الممـــثلان الخاصّان لمنظمة الأمم المتحدة والمجتمع الأوروبي - "سيروس ڤانس" ولورد "أوين" - تزايدت مشاركة الولايات المتحدة علـــى الصعيد الدبلوماسيِ. وشاركت الولايات المتحدة فـــي الصـــراع الدائر بصورةٍ مُرَفهةٍ؛ فاستخدمت القوة ضد المعتدين الصـــرب عن طريق توجيه ضرباتٍ جويـــةٍ خطيـــرةٍ ألحقـــت الضـــرر بالمدنيين وموظفي الأمم المتحدة. واستمرت الولايات المتحدة في إصرارها على استبعاد إرسال قوات أمريكية برّية ما دام لم يتم التوصل إلى اتفاق سلامٍ.

واضطرت الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبـــي، ســـواء بسبب عدم الرغبة أو عدم القدرة على القيام وحدها بعمليات إحلال السلام في البوسنة - نتيجة الخلافات ونقص الإمكانيات العسكرية -، إلى انتظار اللحظة المناسبة للقيامِ بعملٍ تحت قيـــادة الحليـــف الأمريكي في إطار منظمة حلف الأطلنطي (الناتو). وفـــي غيـــاب تصورٍ مناسبٍ للوضع وقدرةٍ خاصة على حفظ السلامِ بالقوة، لـــم تستطع أوروبا سوى أن تخضع للانتهاكات التي لا تـــغتفر للمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي وقعت على أبوابها.

- إ. ب. : وفي النهاية، ظهرت الولايـــات المتحـــدة كصـــانع رئيسي للسلام في هذه البقعة من يوغوسلافيا السابقة بتقديمها اتفاقيات "ديتون".

- ب. ب. غ. : نعم، لقد اختارت الولايات المتحدة لحظة التدخُّل، وقامت بتهميش الأمم المتحدة وكذلك المجتمع الأوروبى. فضلاً عن أن مبدأ تقسيم المهام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية قد تم تطبيقه، فى الحقيقة، بأسلوبٍ عكسى. فبينما تم نشر ٢٢,٠٠٠ جندى من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة غير مزوَّدين سوى بالمعدات الخفيفة من أجل حفظ السلام - بدون مشاركةٍ أمريكيةٍ -، فى أثناء الحرب، أرسلت الولايات المتحدة وحلفاؤها من "الناتو"، بعد توقيع اتفاقيات السلام، قوات قوامها ٦٠,٠٠٠ جندى مزودين بالمعدات الثقيلة للعمل على حفظ السلام، وهى مهمة تقع على عاتق قوات الأمم المتحدة.

- إ. ب. : ومن ثَمَّ فقد تأكَّدَت فكرة أن إدارة كلٍ من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية - بما فيها الأوروبية - لمرحلة ما بعد الحرب الباردة لا يُمكن أن تتحقق إلا بموافقة القوة العظمى أو بالدعم الفعلى منها.

- ب. ب. غ. : إنها حرب الخليج هى التى فرضت هذا الواقع. غير أن تجربة البوسنة - وهى أرضٌ أوروبيةٌ - أوضحت، من منظور الأمن الجماعى المنصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة، أهمية أن تتمكن الدول الأوروبية من توفير الإمكانيات اللازمة للقيام بمهام حفظ وإحلال السلام، تحت

مظلة الأمم المتحدة، فى إطار عمليات لا يرغب الأمريكيون فى الاشتراك فيها. ومن هنا تأتى أهمية إقامة حوارٍ فى قلب الاتحاد الأوروبى حول "التعريف التدريجى لسياسـيةٍ دفـاعٍ مُشترِكٍ" ومثيلاتها فى حلف "الناتو" و"اتحاد غرب أوروبـا" بالنسبة لتأكيد هويةٍ أوروبيةٍ، سـواء فـى إطـار الحلـف الأطلنطى أم لا.

- إ. ب. : إن استمرار افتقار الاتحاد الأوروبى إلى خصـائص القوة كافة، من منظورٍ تقليدى، يجعل من تبوئهِ مكانةً مهمـةً على سُلَّم تدرج القوى العالمية مسألةً عسيرةً. الأمـر الـذى يدفعنى إلى أن أطرحَ عليكَ سؤالاً آخر. هل يُمكـن لقـوًى أخرى أن تلعب دورًا عالميًا وأن تتصدى للهيمنة الأمريكيـة داخل نظام الأمم المتحدة ؟

- ب. ب. غ. : تُـعد الصين بالفعل هذه القوة العالمية. وهـى تمتازُ على أوروبا بكونها: تعتمد على أكثر من مليار نسـمة يتحدثون لغةً واحدةً ويشتركون فى تقليدٍ واحدٍ وطبقةٍ واحدة، فضلاً عن أنها ليست مديونةً لأية قوةٍ أخرى. ومن ثَمَّ ربمـا يُمكن اعتبار الصين قوةً عظمى فى السنوات القادمة، شـأنها فى ذلك شأن الهند وروسيا. ولا تنسَ أبدًا أن القوات الألمانية كانت، فى عام ١٩٤٣، على أبواب موسـكو، وأن روسـيا استطاعت، على الرغم من ذلك، أن تتماسك.

- إ. ب. : "نابليون" أيضًا كان على أبواب موسكو.
- ب. ب. غ. : لقد تمتَّع الروس دومًا برؤيةٍ شاملةٍ للعالم. فاتفاقية "لاهاى" الأولى، التى ترجع إلى عام ١٨٩٩، هى مشروعٌ روسىٌ. إن الروس لديهم هذه الإرادة فى لعب دورٍ على الصعيد الدولى.
- إ. ب. : لماذا تهتمُّ بعض الدول أكثر من غيرها بالسياسة الخارجية؟
- ب. ب. غ. : ليست لدى إجابة؛ فكل دولةٍ لديها أسبابُها الخاصة. فقد يتولَّى زعيمٌ متميزٌ وطموحٌ قيادةَ بلدٍ، فيقوده فجأة إلى لعب دورٍ سياسى بارز. وهو ما حدث فى يوغوسلافيا التى لعبت دورًا مهمًا على الصعيد الدولى من تاريخ انعقاد أول قمة لدول عدم الانحياز، فى سبتمبر من عام ١٩٦١، وحتى رحيل "تيتو" فى مايو من عام ١٩٨٠. ولكن ما الذى آلت إليه يوغوسلافيا اليوم؟ ومصر، كذلك، لعبت دورًا دوليًا. فقد رأينا هذا البلد الفقير النامى يقود الكفاح ضد الاستعمار، ويجعل من القاهرة مركزًا لحركات تحرير العالمين العربى والأفريقى كافة. كما أسَّست مصر حركة عدم الانحياز، وشاركت فى الحركة الأفرو- آسيوية وشجَّعت اتحاد الدول الإسلامية.

- إ. ب. : ولكن مصر ذات حضارةٍ ترجع إلـــى أربعـــة آلاف عام.
- ب. ب. غ. : بالتأكيد، ولكنى لا أعتقد أن حضـــارة أربعـــة آلاف عام تكفى لتفسير كل شيء. إذ يجب، على الأخـــص، توفُّر الإرادة السياسية.

فعند الاحتفال بالمئوية الثانية للثورة الفرنسية فى بـــاريس، عام ١٩٨٩، أسَّست كلٌ من مصر بقيـــادة "حســـنى مبـــارك"، وڤينزويلا بقيادة "كارلوس چيمينيز"، والســـنغال بقيـــادة "عبـــدو ضيوف"، والهند بقيادة "راچيف غاندى"، "مجموعة الأربع" مـــن أجل إقامة حوارٍ على قدم المساواة مع "مجموعة الســـبع". وقـــد حظى هذا المشروع الطموح بتأييد "فرانسوا ميتران"، كما أسهم "چاك أتالى" كثيرًا فى تأسيس هذه المجموعة من الدول. وتباينت ردود أفعال أعضاء "مجموعة السبع". فلم تر كندا أى ضررٍ فى تأسيس المجموعة الجديدة، بينما نظرت ألمانيا واليابان بتعجـــب إلى هذا المشروع. وجاءت المعارضة الشـــديدة مـــن إنجلتـــرا والولايات المتحدة. وخلال انعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز فـــى "بلجراد" بالعام نفسه، انضمت يوغوسلاڤيا إلى "مجموعة الأربع" لتـــصبح "مجموعة الخمس". ثم أسست بيـــرو منظمـــة أخـــرى أطلقت عليها اسم "مجموعة الخمسة عشر" التى لا تزالُ موجودةً إلى اليوم. وفى أعقاب ذلك، اختفت "مجموعة الخمس". ومن ثَمَّ

يُمكن لبعض الدول أن تلعب، بين عشيةٍ وضحاها، دورًا على الصعيد الدولي وفقًا لشخصية زعمائها أو نتيجةً لموقعها على خريطة الجغرافية السياسية، أو بسبب وضع خاص. وقد توجَّهت إلى هذه الدول بالتحديد، عندما كنتُ أشغل منصب الأمين العام، حتى تستطيع تفعيل التعددية فى خدمة الأمم المتحدة.

- إ. ب. : لقد ذكرتَ الصين والهند وروسيا، ولكنكَ لم تذكر بلدان أمريكا اللاتينية، لماذا؟ ألا يُمكن للبرازيل أن تلعب دورًا مهمًا؟

- ب. ب. غ. : لقد كنتُ أعتقد، بل آمل ذلك، ولكن يبدو أن الوقت لم يحن بعد لتلعب دول أمريكا اللاتينية دورًا مهمًا على الساحة الدولية. وحتى أعملُ على إثارة اهتمام البرازيل تجاه القضايا الدولية، فقد قمتُ بتشجيع حكومتها على إرسالِ قواتٍ إلى موزمبيق وأنجولا، وهى بلدان تتحدث اللغة البرتغالية. وفى عام ١٩٨٠، حصلتُ على مشاركة كولومبيا وأوروجواى فى القوات المتعددة الجنسيات المرابضة فى "سيناء". غير أن أمريكا اللاتينية تظلُ قارةً معزولةً عن العالم وذات مشكلاتٍ خاصةٍ.

- إ. ب. : ولكن الدول الكبرى ليست هى وحدها القادرة على التأثير على سير العمل فى الأمم المتحدة. إليكَ مالطا، على سبيل المثال، وهى دولة صغيرة.

- ب. ب. غ. : لقد اهتمت مالطا فى وقتٍ ما بقانون البحر، وقامت بعمل الكثير فى هذا المضمار. وكان الحال كذلك بالنسبة لكوستاريكا التي، على الرغم من ذلك، لم يكن لها جيشٌ. وهذا هو حال فينزويلا والكثير من البلدان الأخرى. ولكن كثيرًا ما يحدث أن تهتم بلدًا عن كثبٍ بالسياسة الدولية فى مرحلةٍ ما من تاريخها، ثم يفتر اهتمامها بعد ذلك. فالهند فى عصر "نهرو"، وفى عصر ابنته " إنديرا غاندى"، لعبت دورًا رائدًا على الساحة الدولية ، ثم انتهى هذا الدور.

- إ. ب. : وماذا بشأن فرنسا؟ هل لاتزال لديها أفكارٌ؟

- ب. ب. غ. : باستثناء مسألة التعايش، فإن فرنسا تفقد إمكانية أن يكون لها سياسة خارجية مستقلة ونشطة وفاعلة.

- إ. ب. : خلال الستة عشر سنة التى أمضيتُها "بجنيف"، لاحظتُ بأسَى فقدان تأثير بلادى على الساحة الدولية. فقد كانت أفكارُها تجتذب الاهتمام، واختلافها فى وجهات النظر يبعث على الأمل فى البداية. وكان "فرانسوا ميتران" و"ميشال روكار"، اللذان دعوتهما الواحد تلو الآخر لحضور "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" السابع والثامن، قد استطاعا تمرير فكرة أنه ربما كانت هناك طريقة أكثر عدلاً لتحسين الاقتصاد. غير أن الإدارة حلت اليوم محل الرؤية المستقبلية – أو هذا ما أأمله

للسبب الذى ذكرتَه –، ويبدو أن بلادى لم يعد لـــديها المزيــد لتقوله، أو أن أحدًا لم يعد يستمع إليها.

ولكن فلندع الكلام عن الدول، لنتحدث عن المجتمع المدنى. يبدو أنكَ لاحظتَ فى أســفٍ ردَّ فعـــل النـــاقوس أمـــام القمـــر الصناعى. غير أنه بمناسبة المظاهرات الأخيرة ضـــد "منظمـــة التجارة العالمية"، وبعيدًا عن تأملات النـــاقوس، هنـــاك بـــدائل للعولمة – كما نعرفها – كانت قد طُرحت.

- ب. ب. غ. : بالضبط، فهـــذه المظـــاهرات ترمـــز للقمـــر الصناعى. إنها أحد المظاهر المُناهضـــة للعولمـــة. ويتمثَّـــل الناقوس فى جماعة "طالبان" بأفغانستان، والقومية المُصغرة، والأصولية الإسلامية. ولكنى لســـت أدرى إن كنـــتُ أجيـــد التعبير. غير أن هذه المظاهرات هى من فعل المجتمع المدنى الدولى. فمَن يتظاهرون ليسوا أمريكيينٍ وأوروبيين فحســـب؛ بل إنها منظمات غير حكومية أيضًا تُـــعرف تحديدًا باهتمامها بالشئون الدولية.

- إ. ب. : نعم، وهذا هو ما نتمناه.

- ب. ب. غ. : بالضبط. ولكن الأمر يعنى بالنسبة لى أيضًـــا مواجهة القمر الصناعى بنظيرهِ، إن أردتَ. وهى إجابةٌ تتفقُ مع سياق العولمة.

- إ. ب. : لقد رافقتُ مؤخرًا "ستيفان هيسيل" فى رحلةٍ إلى مالى، وزرنا معًا قرى حيث أدركَ الفلاحون أن "البنك الدولى" يُريد تقويض قطاع القطن فى البلاد لأن الدولة تُسيطر عليه. وكان البنك يُريد خصخصته، بينما لم تكن تلك إرادة الفلاحين. فقد كانوا يُدركون أن وضعهم مُعلق على آليات السوق، وفى الوقت نفسه على المؤسسات الدولية كالبنك. لذلك فقد حفزوا حكومتهم على مجابهة هذا الاتجاه.
- ب. ب. غ. : بالتأكيد، ولكن حكومتهم غير قادرة على تحفيز حكوماتٍ أخرى. إنهم على درايةٍ بالمشكلة، ولكنهم لا يعرفون كيفية حلها.
- إ. ب. : غير أن هذه ما هى إلا بداية.
- ب. ب. غ. : إننى أتفقُ معكَ.
- إ. ب. : لقد كان مضمون رسالتكَ الأولى بالتحديد أنه يجب جذب اهتمام الرأى العام والحكومات إلى القضايا الدولية.
- ب. ب. غ. : هذا صحيح تمامًا. ولكن للأسف، لن يتمكن فلاحو مالى وحدهم من لعب هذا الدور.
- إ. ب. : لقد كان هذا مثالاً. مجرد نقطة ماء. ومع ذلك فالأنهار تتكون من الكثير من نقاط الماء ... ولكنكَ فى معرضِ حديثكَ عن الموضوعات التى تشغل الأمم المتحدة، لم تتحدث عن مشكلة شيخوخة السكان.

- ب. ب. غ. : هذا لأنى أعتقد أنها مشكلة أوروبية. فبدون أن أنتقص من أهمية مشكلة المعاشات، يجب أن أعترف بأن ظاهرة الشيخوخة لا تعنى إلا جزءًا من سكان العالم. ولا يزال أمامنا الكثير من الجهد لنبذله حتى نتخلص من هذا التمحور المزمن حول القضايا الأوروبية. وهذا يرجع إلى سيادة ثقافة معينة. ولا أرى علاجًا آخر لذلك سوى الانغماس المستمر فى مشكلات الفقر أو أزمات دول العالم الثالث. وحتى أحاولُ أن أتخلص من تمحورى حول القضايا الأوروبية، فإننى أسافرُ كل عامٍ إلى الصين. فهل تستطيع حقًا أن تكوِّن صورةً عن العالم فقط من خلال التحليلات التى تُقدمها "الهيرلد تريبيون" أو "لوموند"، أو صحف العالم الثالث، التى كثيرًا ما تكتفى بإعادة تناول المقالات التى تنشرها الصحف الغربية! لقد كنتُ فى الصين بعد أسبوعٍ من مصرع الأميرة "ديانا" و"دودى الفايد" فى حادثٍ. وقد دُهشتُ أن هذا الحَدَث مر دون أن يلتفت إليه أحد بالمرة من الصينيين، بينما كانت أوروبا تبكى الأميرة الراحلة. إنه تعبيرٌ عن النسبية الثقافية التى يجب أن تدفعنا إلى أن نوجِّه فكرنا وأنظارنا إلى أبعد من الحدود التى نعرفها.

- إ. ب. : إن مشكلة الشيخوخة لا تعنى أوروبا وحدها، وإنما تعنى اليابان والصين أيضًا. وعند انتهاء المرحلة الانتقالية

للتوزيع السكانى، ستُصبح مختلف دول العالم معنيةً بالأزمة. غير أننى أعترف بأن الأمر ليس على وشك الحدوث. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الصحيح للغاية أن مواطنى كل بلدٍ ينظرون إلى العالم من حيث يكونون، وأن معظم وسائل الإعلام الغربية تُبرزُ وتبثُ فى أنحاء العالم أحداثًا ثانويةً للغايةِ بالمقارنة باهتماماتِ عددٍ كبيرٍ جدًا من الناس. وقد كانت هناك محاولات، فى هذا الصدد، لإنشاء وكالات أنباء عالمية تُقدم أخبارًا أكثر توازنًا.

- ب. ب. غ. : نعم، ولكنها لم تُحقق النتائج المُتوقَّعة. ومن هنا تأتى أهمية خوض المعركة من أجل حماية التعددية الثقافية والحوار بين الحضارات. إنها الوسيلة الوحيدة لوقف اجتياح النمط الثقافى الموحَّد للعالم. فلنكن واضحين، إن الأمر لا يعنى منع الصينيين أو العرب من شرب "الكوكا كولا"؛ وإنما يعنى السماح لهذه الشعوب أيضًا بشرب مشروباتها المحلية. وكان أحد أصدقائى يقول إننا يجب أن نُحارب، فى آنٍ واحدٍ، كلاً من مشروب "الكوكا كولا"، وكل مَن يُشابه "آية الله". غير أن المشكلة كلها تكمن فى الحفاظ على الهويات مع تجنُّب الانحرافات.

- إ. ب. : ومنظمة "اليونسكو"، ألا تستطع أن تلعب أى دور؟

- ب. ب. غ. : عندما طلبتُ معرفة ميزانية "اليونسكو"، تضايق التكنوقراطيون من سؤالى. وأجابونى قائلين: "لم يكن "المسيح" بحاجةٍ إلى "راديو" أو علاقات عامة، وكذلك "محمد". فأجبتهم قائلاً: "لقد عاش "المسيح" منذ ألفى عام. ولكنكم ،اليوم، إن لم تكن لديكم ميزانية قوامها بضع مئات الآلاف من الدولارات من أجل الدعاية، وإن لم يكن لديكم أخصائيون فى مجال الاتصالات، فإنكم لن تستطيعوا بيع شفرات حلاقاتكم. إنكم تتعاملون مع مجموعاتٍ كبيرةٍ من الأشخاص، ومع إمبراطورياتٍ من البشر." وتُعدُّ "اليونسكو" معملاً للأفكار، ولكنه معملٌ متواضع. وتقل ميزانية المنظمة كثيرًا عن تلك الخاصة ببعض المؤسسات الأمريكية. وتتمتع "اليونسكو" بالتأكيد بصيتٍ واسعٍ، وهو أمرٌ لا يُمكن تجاهله. ولكنها تُدافع، بشكلٍ أساسيٍ، عن قيمٍ أخلاقيةٍ وسياسيةٍ، شأنها فى ذلك شأن الأمم المتحدة.
- إ. ب. : هل شاركتَ فى اجتماعات "مجموعة السبع"؟
- ب. ب. غ. : مرة واحدة، بمدينة "ليون"، بدعوةٍ من "چاك شيراك".
- إ. ب. : وقد قمتَ خلالها بالدفاع عن أفريقيا. فهل تلعب "مجموعة السبع" دورًا مهمًا؟

- ب. ب. غ. : كان هناك زعمٌ بأن "مجموعة السبع" يُمكن أن تحل محل مجلس الأمن، وأنها ستُصبح المجلس التنفيذى الجديد للعالم. غير أننى لا أعتقد ذلك؛ لأن الأمور تتشابك ولن نستطيع إدراك أو حل مجموع المشكلات من خلال المنظور الاقتصادى فحسب. إليكَ مشكلة الحروب، على سبيل المثال؛ فمنذ نهاية الرب العالمية الثانية، لم يعرف العالم قط هذا الكمّ من النزاعات.

- إ. ب. : إنها حروبٌ جديدةٌ، والكثير منها حروبٌ أهليةٌ.

- ب. ب. غ. : نعم، إنها صراعاتٌ تنشبُ حتى في قلب الأمة الواحدة، صراعاتٌ خاصة بالهوية، صراعاتٌ عشوائية. ولكنكَ، فى نهاية الأمر، تجد نفسكَ أمام جيشين يتقاتلان، ومدنيين يلقون حتفهم وبلد مُدَمر. وسواء وقع الصراع بين مجموعتَينِ عرقيتين أو بين شعبين، فإن النتيجة للأسف تكون واحدة! وتُعد يوغسلافيا دليلاً على ذلك. فقد اندلعت فيها الحرب الأهلية التى تحولّت إلى صراعٍ دولى عندما انهار الاتحاد اليوغسلافى. فهل أحدثَ هذا فرقاً؟ ربما، بالنسبةِ للمُحققين.

- إ. ب. : وبالنسبة للمدنيين... تُعد الحروب الأهلية الأكثرَ شراسةً. وكما قيل: "لا توجد حربٌ حقيقيةٌ سوى تلك التى تقع بين الإخوة".

- ب. ب. غ. : بالتأكيد، فقد تغيَّر الوضع من مُنطلق أن هذه الصراعات الجديدة التى نتحدَّث عنها تضرُّ، قبل كل شىء، بالمدنيين؛ فهي تتسببُ فى انتقالهم أو نزوحهم بأعدادٍ هائلةٍ. إنها صراعاتٌ تذوب خلالها الحدود بين الأعمال الحربية وأحداث الشغب، ويختفى فيها الفارق بين المدنيين والمقاتلين ... صراعاتٌ تُنتهك فيها قيمة الشعارات، ويتحول فيها موظفو المهمات الإنسانية إلى أهدافٍ مُفضَّلةٍ لأعداء الإنسانية. حتى القانون الدولى لم يعد قادرًا على تقديمِ إجاباتٍ مناسبةٍ لما يحدث. ثم أن هذه الصراعات كثيرًا ما تكون مصحوبةً بتلاشى هياكل حكومية، الأمر الذى يُعقِّد إلى حدٍ كبيرٍ قيام أى عملٍ إنسانى مُستقلٍ، بل يحول دون أى تدخلٍ. فالصومال، على سبيل المثال، لم يعد لديه دولةٌ منذ عشرين عامًا. إنه نظامُ حكمٍ إقطاعى خاضعٌ لسلطةِ عشرين من "السادة"، يسود كل منهم على قطعةِ أرضٍ صغيرةٍ. فما الذى يُمكن أن تَفعلَهُ مع بلدٍ لم تعد لديه دولةٌ؟ ما الذى يُمكن أن تفعله مع نظام "طالبان"؟ فعندما ذهب "ماريك جولدينج" إلى أفغانستان فى عام ١٩٩٦، لاحظ أنهم لا يعرفون حتى بوجود ميثاق الأمم المتحدة. فكيف تُريد إقامة حوار فى ظل هذه الأوضاع، فما بالكَ بالتدخل؟

- إ. ب. : هذا بالضبط هو الجديد فى الأمر.

- ب. ب. غ. : ولكن من وجهةِ نظرٍ جوهريةٍ، يبقى الأمر عبارة عن مواجهةٍ عسكريةٍ بين موتى من الجانبين، وتعطيل لعملية التنمية، واستحالة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحفاظ على شبه نظام ديمقراطي. وذلك لعدم توافق الحرب مع مسيرة كلٍ من الديمقراطية والتنمية. وبعبارةٍ أخرى، يبقى السلام شرطًا أساسيًا من أجل تحقيق أية تنمية ديمقراطية. بل إننى قد أصدِمُ البعض بقولى إن السلام يجب أن يسبق العدل. وأذكرُ أننى ناقشتُ مع "روبير بادينتر" فكرة أن الرحمة تفوق فى أهميتها العدل، الأمر الذى تسبب فى إصابتهِ بالحيرة. ومن جهةٍ أخرى، ظل الغرض من قيام "لجنة الحقيقة" فى السلفادور مبهمًا؛ لأن مهمتها كانت تنحصرُ فى إلقاء الضوء بالكامل على الجرائم التى ارتُكِبَت، وليس فى توقيع الجزاء أو العقوبة. إنه نوعٌ من واجب التَّذكِرة بما حدث، والغرض النهائى منه هو تحقيق المُصالحة والعفو من أجل إحلالِ سلامٍ دائمٍ ... سلامٍ يسودُ القلوب.
- إ. ب. : لقد قدمت جنوب أفريقيا مثلاً رائعًا على ذلك.
- ب. ب. غ. : نعم، لقد قدَّمَ لنا "ديسموند توتو" درسًا رائعًا تَمَثَّلَ في: عدم سجن المسؤولين عن ارتكاب جرائم التفرقة العنصرية. وهو نفس ما حدث فى السلفادور والأرجنتين وشيلى وجواتيمالا، حيث ذهبتُ بنفسى لتوقيع اتفاق السلام،

فى ٢٩ ديسمبر من عام ١٩٩٦، قبل يـومين مـن تركـى لمنصبى بالأمم المتحدة.

- إ. ب. : هل كنتَ مَن اقترح فكرة إقامة "لجنة الحقيقـة" فـى السلڤادور؟ وكيف حدثَ ذلك؟

- ب. ب. غ. : يجب أن اعترف أن هذه الفكرة ترجـع إلـى سلَفى، "خاڤير بيريز دى كويارٍ"، وأننى اكتفيتُ بجنى ثمارها. إننى أذكرُ الأمر حتى فى مذكراتى التـى تحمـلُ عنـوان: "السنوات التى قضيتها فى البيت الزجاجى"، حيـث أعتـرفُ أننى كنتُ قد انتهيت إلى إقناعِ نفسى بأننى صانعُ السلام فى السلڤادور، فى حين أن الفضل يرجع، بكل أمانةٍ، إلى "خاڤير بيريز دى كويار".

- إ. ب. : متى يجب اللجوء إلى العدالـة الدوليـة – محكمـة "أروشا" على سبيل المثال؟ أو متى يجب تشكيل لجنة للحقيقة، كما حدث فى السلڤادور؟

- ب. ب. غ. : أجيبُ عليكَ بأن هذا أيضًا شأنٌ علـى الدولـة المعنية أن تُقرره. إن السلڤادور هى التى قررت إقامة لجنـة للحقيقة. وجنوب أفريقيا كذلك هى التى قررت تشكيل لجنـة للحقيقة وتجنب اللجوء إلى العدالة الدولية.

- إ. ب. : لماذا يُحاول الغرب فرض المحاكم؟ هل لأن هذه هى ثقافته؟

• ب. ب. غ. : إنه التقليد اليهودى – المسيحى، حيث لا يتحقق الفداء بدون عقوبة. إنها أيضًا فكرة فصل السلطات واستقلال العدالة. وأخيرًا، إنها فكـــرة الحيلولـــة دون تكـــرار بعـــض الجرائم. ولكن هل تُفكرُ بجديةٍ أن اللواء الذى يُحارب علـــى الجبهة ومستعدٌ لبذل حياته سيضعف أمام فكرة أنه قد يمثُـــلُ، فى يومٍ من الأيام، أمام محكمةٍ بتهمة خرقه للقانون الإنسانى. إنه لا يُفكر حتى فى الأمر فى تلك اللحظة بالتحديـــد! إنهـــا رؤية المُشَرِّع. دعنا نتكلم بوضوح، إننى لا أشكُّ فى أهميـــة المحاكم الدولية. بل إننى، باعتبارى دارسًا للتشـــريع، أميـــلُ كثيرًا إلى تفضيل المحكمة على لجنة الحقيقة. إلا أننى، على الرغم من ذلك، أؤيدُ أن أترك للدول حرية اختيار الحل الذى يُلائمها، بدلاً من إعطـــاء هـــذا الحـــق لخبيـــرٍ أجنبـــى أو تكنوقراطى دولى؛ إذ إن هذه الدول لديها مشكلاتها الخاصـــة وتعلم أكثر من أى شخصٍ آخر ببواطن الأمور.

• إ. ب. : عند تركِكَ لمنظمة الأمم المتحدة، أصبحتَ أمين عام "المنظمة الدولية للفرانكوفونية". فهل يُمكن لهذه المنظمـــة أن تكون أداة فى خدمة التنمية والديمقراطية والسلام تتمتعُ بوحدةِ لغة أعضائها، أم أنها إحدى بقايا الإمبراطورية الاســـتعمارية الفرنسية؟

• ب. ب. غ. : لقد جعلتُ من الفرانكوفونية منظمةً دوليةً كاملةً. وأنا اعتبرُها إطارًا متميزًا يجمعُ بين السياسة والثقافة، فى آنٍ واحدٍ، من أجل الحفاظ على الحوار بين الشمال والجنوب ودعمه. ومن المُثير ملاحظة ارتياب الاتحاد الأوروبى من المجموعات اللغوية والثقافية، مثل المجموعات الفرانكوفونية والبرتغالية والإسبانية فى أفريقيا، وهذا بلا شك لأن الاتحاد لديه تصوُّر استعمارى جديد. ولايزال المسؤولون عن المعونة في العالم الثالث لا يُدركون شيئًا عن المشكلات الأفريقية. إنهم لم يُدركوا أن هذه البلدان لديها تطلعات قوية تجاه البرتغاليين والفرنسيين أو الإنجليز؛ حيث تكمن خلف الماضى التاريخي المشترك، بغضّ النظر عن أنه ماضٍ استعمارى، الثقةُ فى الاشتراك فى لغةٍ واحدةٍ، وكذلك الثقةُ فى وجود معرفة وتفاهم متبادلَين. وعلى كل حالٍ، تخشى هذه البلدان بصورةٍ أقل الاستعمار الجديد للإمبراطوريات القديمة، مقارنةً بنظيرهِ المُتَمَثِّل فى المنظمات الدولية من خلال الشروط المفروضة من الاتحاد الأوروبى أو البنك الدولى...

ومنذ عام ١٩٩٨، أقومُ بالوساطةِ فى توجو حيث علَّق الاتحاد الأوروبى معونته لهذا البلد باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن كيف يُمكنكَ دفع مسيرة الديمقراطية فى بلدٍ يُعانى من العقوبات الاقتصادية التى تضرُّ بالدرجة الأولى شعبه؟ حيث إن هذه الشروط الجديدة هى، فى حقيقة الأمر، عقوبات.

وأذكرُ حوارًا دار مؤخرًا مع الـرئيس "بويويـا"، رئـيس بوروندى، الذى قال لى: "إنهم يطلبون منى تطبيق الديمقراطيـة فى بوروندى، ولكن فليبدءوا بمساعدتى اقتصاديًا، وحينئذٍ سأكون قادرًا علـى تطبيـق الديمقراطيـة." - فكـانوا يُجيبونـه: "لا! الديمقراطية أولاً."

إنها دائرةٌ مغلقةٌ حقيقية. فأيهما الأهم من الأخـرى، أهـى الديمقراطية أم التنمية؟ وما هو الترتيب الذى يجب اتباعه؟ وهل نستطيع إحلال السلام ودفع التنمية وتطبيق الديمقراطية فـى آنٍ واحدٍ؟ إنها قضيةٌ أتناولُها، من جهةٍ أخرى، فى الجزء الثالث من "أچندتى من أجل تطبيق الديمقراطية". وأعتقدُ أننى قدَّمتُ فيهـا أجوبةً أكثر من مجرد سردى للمواقف. وهناك حالاتٌ تم فيهـا تحقيق الأهداف الثلاثة معًا. ففى موزمبيق، على سبيل المثـال، أسهمت الديمقراطية، عن طريق الانتخابات، فى إحلال السلام. ولكن هناك حالات لايفلح فيها هذا التخطيط، حيث ينبغى إحلال السلام أولاً، ثم دفع عجلة التنمية، وتطبيـق الديمقراطيـة فـى مرحلةٍ أخيرة. وعلى كل دولةٍ أن تُقرر الصيغة التى ترغب فى تطبيقها وأن تُجدول أولوياتها؛ لأنها أفضلُ مَن يعرف ما يُناسبها وفقًا للأوضاع السائدة بها.

- إ. ب. : إنكَ تُذكِّر، من جديد، بأن الكلمة الأخيرة يجـب أن تكون للدولة المعنية. ولكن خـلال رحلاتِـك إلـى البلـدان

الفرانكوفونية أو إلى الصين، هل أثارت الاهتمامَ رؤيتُكَ لمنظمة أمم متحدة جديدة، حيث تندمج الأطراف المختلفة بصورةٍ أفضل؟

- ب. ب. غ. : لقد أُتيحت أمامى الفرصة، خلال الأعوام الستة الأخيرة، لأن أتطرق إلى موضوع تطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية في عشرين مؤتمرًا عُقِدوا فى أنحاءٍ مُتفرقةٍ من العالم، وخاصةً فى "اليونسكو" فى إطار "لجنة الديمقراطية والتنمية" التى أترأسُها. وأتعرَّضُ أحيانًا للَّومِ على كونى أحلمُ بعالمٍ مثالى. وأُجيبُ على هذا بقولى إن أحلام اليوم يُمكن أن تُصبح واقع الغد! ألم يكن تصَوُّر إلغاء العبودية ذات يومٍ حُلمًا فى العصور الحالكة من تاريخ العبيد؟ ألم يكن تصَوُّر استئصال التفرقة العنصرية ذات يومٍ حُلمًا فى جنوب أفريقيا خلال حقبة التمييز العنصرى؟ ألم يكن تصَوُّر انتهاء الحرب ذات يومٍ حُلمًا إبَّان الحرب العالمية الثانية؟ وتبادل المراسلة خلال الحرب، مثلما حدث بين "روزفلت" و"تشرشل" بشأن إقامة منظمة ترعى السلام فى العالم، كما لو كان الصراع قد انتهى؟ أعتقدُ أن الواقع تحكمُه قوى خفية، أو بالأحرى قوى لا ندركها دائمًا فى وقتها، تسمح لنا لا بأن نُبقى على الأمل فحسب، و إنما بأن نرغب أيضًا فى تغيير المستقبل.

الفصل الرابع

محنة الدبلوماسية
فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

- **إيڤ برتولو:** ماذا كان رد فعلكَ عند إعلان منح جائزة "نوبل" لمنظمة الأمم المتحدة ولأمينها العام؟ هل تَعتقدُ أن الجائزة ستعود على المنظمة بأية فائدةٍ؟

- **بطرس بطرس غالى:** لقد شعرتُ برضى كبير جدًا عند سماعى لهذا الخبر. إنها المرة الثالثة التى تنال فيها الأمم المتحدة جائزة "نوبل". فقد حَصُلَت عام ١٩٨١ على الجائزة التى مُنحت "للمفوضية العليا لشئون اللاجئين"، ثم مُنحت الجائزة عام ١٩٨٨ لقوات حفظ السلام التابعة للمنظمة، وأخيرًا نالت الأمم المتحدة هذه الجائزة التى مُنحت للمنظمة ككل؛ أى للرجال والنساء العاملين بها، وكذلك المدنيين والعسكريين الذين وهبوا عملهم ومواهبهم وعلومهم، وفى كثيرٍ من الأحيان حياتهم، من أجل إحلال السلام ودفع مسيرة التنمية فى العالم. إن الجائزة مُقدمة لهم ولكَ ولى، وذلك على الرغم من أننى لم أعمل بالأمم المتحدة سوى لسنواتٍ خمس...

- إ. ب. : ولكنكَ بكتاباتِكَ ونشاطِكَ عَمِلتَ طوال حياتِكَ في خدمة الأمم المتحدة...

- ب. ب. غ. : هذا صحيح. لذلك سوف يقول المتشائمون إن جائزة "نوبل" هذه هي للترضية، بينما يقول المتفائلون إنها للتشجيع.

- إ. ب. : هل أوجدت الاعتداءات المأساوية التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، في كلٍ من "نيويورك" و"واشنطن"، وضعًا يسمحُ بدفع الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة؟

- ب. ب. غ. : إذا تخلّت الولايات المتحدة، بصفةٍ دائمةٍ، عن سياستها الأحادية الجانب وأسلوبها الانعزالي الجديد وتبنّت سياسةً متعددة الأطراف، عن حق، حينئذٍ يُمكننا اعتبار أن الأمم المتحدة سوف تتمكن من لعب دورٍ جديدٍ على الصعيد الكوني؛ لأنها في النهاية تُعد إطارًا مُتميزًا لتعددية الأطراف.

وسأضيفُ أن أحداث ١١ سبتمبر تُعدُّ بدايةً للقرن الحادي والعشرين، مثلما كان حادث اغتيال الأرشيدوق "فرناند" في "سراييڤو"، في عام ١٩١٤، البداية العنيفة للقرن العشرين. وتبدأ الأمم المتحدة، بدورها، مرحلةً ثالثةً من تاريخها. فخلال المرحلة الأولى، التي امتدت من عام ١٩٤٩، وهو تاريخ نشأة "حلف شمال الأطلنطي"، وحتى عام ١٩٨٩، وهو العام الذي سقط فيه

حائط "برلين"، خضعت الأمم المتحدة لظروف الحرب البـــاردة. وجاءت من بعدها مرحلة ما بعد الحرب الباردة والمشكلات التى نعرفها من أجل محاولة إرساء دعائم نظام عالمى جديــد. أمـــا أحداث ١١ سبتمبر فتنتمى إلى مرحلةٍ جديدةٍ تتسمُ باللّجوء إلـــى الإرهاب والأسلحة البيولوچية - "سلاح الفقراء النووى" - الذى سيُحدد فى الأعوام القادمة خطة عمل الأمم المتحدة.

- إ. ب. : ما الدور الذى يُمكن أن تلعبه الأمم المتحدة فى إطار نزع السلاح البيولوچى؟

- ب. ب. غ. : كـــان رئيـــــس وزراء بريطانيـــا، "هارولـــد ويلسون"، قد طرحَ فكـــرة عمـــل اتفاقيـــة دوليـــة لمُكافحـــة الأســـلحة البيولوچية منذ عام ١٩٦٨، وتحققت هذه الفكـــرة عام ١٩٧١ بتوقيع اتفاقيـــة حظـــر الأســـلحة البيولـــوچيـــة (Biological Weapons Convention - BWC). وفـــى عـــام ١٩٩٥، اتفقت الدول الموقّعة على الاتفاقية على التفـــاوض بشأن توقيع بروتوكول للتحقق والمُراقبة، وخاصة وضع نظام تفتيش يتطلب الإعلان عن أى نشاطٍ يتعلق بإنتاج الأســـلحة البيولوچية. ولكن الولايات المتحدة رفضـــت، فـــى يوليـــو الماضى، هذا البروتوكول برمتهِ بدعوى أنه غير مجدٍ. وذلك على الرغم من أنها تحرَّكت، منذ ١١ ســـبتمبر، مـــن أجـــل التوصل إلى وسائلِ للحماية من الإرهاب البيولوچى. وهـــو

الوقت الذى يبدو لى مناسبًا لتعزيز اتفاقية ١٩٧١ بتفعيلها من خلال نظامٍ تفتيشٍ صارمٍ، وبتوسيع نطاق المحظورات لتشمل أية معالجة للمواد البيولوچية بهدف استخدامها فى أغـراضٍ عسكريةٍ. ولم يتم عمليًا، حتى يومنا هـذا، سـوى إبطـال البرنامج البيولوچى والكيميائى العراقي. ولايزالُ صمتٌ يُثيرُ الغضب يُحيط بتطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوچيـة فـى إسرائيل. وأخشى كثيرًا من أن خطة عمل الأمم المتحـدة لا تُطبَّق سوى على "الدول المارقة" على حـد وصـف القـوة العظمى، بينما لا تخضع "الدول الكبرى"، وخاصة الولايـات المتحدة، لأى إجراءٍ رقابى.

- إ. ب. : ما الدور الذى يُمكن أن تلعبه الأمـم المتحـدة فـى مكافحة الإرهاب؟

- ب. ب. غ..: عندما كنتُ أشغل منصب سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة، أوليتُ اهتمامًا كبيرًا بقضايا الإرهاب الدولى؛ لأن مصر كانت قد تعرَّضت عدةِ مـراتٍ، خـلال القـرن الماضى، لإرهاب الإسلام الأصولى الذى راح ضحيته ثلاثة رؤساء وزراء لمصر، منهم جدى الذى اغتيل عـام ١٩١٠، وكذلك الرئيس "السادات" الـذى سـقط صـريع رصـاص الإرهاب.

وتم الأخذ باثنتى عشرة اتفاقية من أجل تعزيز الآلية القانونية لمكافحة الإرهاب. وهناك اتفاقيتان، على وجه الخصوص، تتسمان بقدرتهما على دعم مكافحة الإرهاب، وهما: "الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل"، التى بدأ العمل بها فى ٢٣ مايو ٢٠٠١، و"اتفاقية قمع تمويل الإرهاب" التى حصدت أربعين توقيعًا. وينبغى لى أن أذكِّرَكَ أيضًا بأننا قُمنا بعقد مؤتمر رؤساء الدول فى مدينة "شرم الشيخ" بمصر عام ١٩٩٥ من أجل التوصل إلى تنسيقٍ أفضل فى قضية مكافحة الإرهاب الدولى. غير أن التوصيات التى تم التوصل إليها خلال المؤتمر لم يتم تطبيقها على أرض الواقع. وأصبح الإرهاب ظاهرةً عالميةً، فى حين أن مكافحته لا تزال تتم على الصعيد القومى؛ إذ تحرص كل دولةٍ، فى أغلب الأحيان، على سرية معلوماتها فى هذا الشأن وكذلك الإجراءات التى تتخذها.

- إ. ب. : هذا أمرٌ لا يزال كثير الحدوث، على الرغم من الاتفاقيات التى تمت فى مجالات مكافحة التجارة بالنساء والأطفال، ومكافحة تجارة المخدرات وغسيل الأموال. ولكن هناك عدد من الإجراءات التى اتخذتها الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الإرهاب منذ ١١ سبتمبر ...
- ب. ب. غ. : لقد تبنَّى مجلس الأمن، فى ١٢ سبتمبر الماضى، القرار رقم ١٣٦٨ الذى يُكلِّف القوة العظمى بشن

الحرب على الإرهاب، وهو تكليفٌ يقوم على الحقِ فى الدفاع الفردى أو الجماعى المشروع. إن الأمر يتعلَّق بالمـــادة ٥١ الشهيرة التى كانت بمثابة القاعدة القانونية لتشريع قيام حلف الأطلنطى.

إن القرار ١٣٧٣ الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ يقضى بوضع نظام مراقبة فى مجال تمويل الإرهاب. وفى اللحظة التى نتحدث فيها، تُعِدُّ الجمعية العامة التابعة للأمم المتحـــدة اتفاقيـــةً جديدةً لمكافحة الإرهاب.

إننى لا أودُّ أن أُنهى هذا الحوار على نحوٍ متشائمٍ، ولكنـــى أخشى للغاية من ألا تتمكن الأمم المتحدة من وضعِ آليةٍ فعَّالـــةٍ للأمن الجماعى تعملُ على تنسيق ودعم الجهود المبذولـــة فـــى مجال مكافحة الإرهاب، وأن تكتفى المنظمـــة – فـــى بعـــض الأحيان بصورةٍ متأخرةٍ – بتشريع الأعمال العسكرية التى تقوم بها الولايات المتحدة أو التحالفات المُحتمل قيامها التى ستقودها.

- إ. ب. : هل يُمكننى أن أطرحَ عليكَ سؤالاً له صـــلة غيـــر مباشرة بحواراتنا عن منظمة الأمم المتحدة ... هل تعـــرف "أسامة بن لادن"؟

- ب. ب. غ. : لقد التقيتُ بأغلبية الزعماء الأفغان خلال مـــدة خدمتى بالمنظمة. وكثيرًا ما تباحثتُ مع رئيس الجمهوريـــة،

"برهان الدين ربّانى"، الذى يتحدث العربية بطلاقة. ويرجع هذا إلى دراستهِ بجامعة الأزهر بالقاهرة. ولكن حتّى أجيب عن سؤالِكَ، فإننى لم ألتق أبدًا "بأسامة بن لادن". لقد أصبح بطل حرب الفقراء فى بلدان العالم الثالث. إنه شهيدٌ وقديسٌ فى نظر جموع المسلمين التى تُكابد الفقر وهيمنة النظم الحاكمة! إننى على قناعةٍ بأن هذه الشخصية ورسالتها سوف تُحرِّك وتُثير حماسة جموع المسلمين لسنواتٍ عديدةٍ قادمة – مثلما فعل "تشى چيفارا"، ولكن فى سياقٍ تاريخى وجغرافى بالتأكيد مختلف للغاية.

- إ. ب. : هل تعتقدُ أن العالم الغربى والولايات المتحدة سيتمكنون من التصدِّى لرسالة "بن لادن" بما لديهم من قوةِ مواجهةٍ إعلاميةٍ؟

- ب. ب.غ. : هذا يعنى، أولاً، تحييد التيار الانعزالى الجديد الذى ينتهجه الأصوليون الأمريكيون، وهم فى غاية الخطورة. لقد كانت سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة، "چِان كيرباتريك"، التى لم تكف عن كتابة مقالات مُغرضة على طوال السنوات الخمس التى استغرقتها مدة رئاستى للمنظمة، ترفض أى حوارٍ مع العالم الإسلامى بزعم أن الشعب الأمريكى لا يستطيع أن يُصادق الجميع...

ثانيًا، يجب معرفة المضمون الحقيقى الذى تنطوى عليه هذه الرسالة نظرًا للتحيُّز التام للولايات المتحدة والعالم الغربى حيال الصراع العربى - الإسرائيلى.

ثالثًا، أعتقدُ أن الرسالة المُناهضة للإرهاب يجب أن تـأتى من العالم العربى - الإسلامى بنفسه. فلن تكفى مهاجمة أنصار الإرهاب، بل يجب أيضًا قبول فحص الأسباب العميقة المؤدية إليه وإزالة التربة الخصبة التى تُغذيه.

- إ. ب. : تتكون هذه التربة، فى رأيى، نتيجة فقدان الشباب للأمل وغطرسة الأغنياء سواء تعلق الأمر بالأمم أو بالأفراد. إنها تتكون من الرغبة فى فرض نموذج ثقافى واقتصادى موحَّد من شأنهِ تهميش مئات الملايين من الأفراد. لقد نشرت "اللجنة الفرنسية للتضامن الدولى"، التى سبق لى الحديث عنها، إعلانًا فى الجرائد مضمونه: "البؤس يُغذى الكراهية." ولكن البعض سيقولون إن نشأة الإرهاب ترجعُ إلى عجز العالم الإسلامى عن شق طريقه إلى المدنية.

- ب. ب. غ. : هذه ليست نظرية جديدة، بل إنها ترجع إلى المستشرقين خلال الحقبة الاستعمارية؛ فإنهم طالما رسموا للعالم الإسلامى صورةً عتيقةً لا تتغير. إنها صورة عالم يتسم بالجمود ولا يستطيع أن يُواكب التغيير ما لم يخنْ نفسه. وأودُّ

أن أقولَ إن السياسة الاستعمارية تقوم على ثلاثِ أفكارٍ فيما يتعلق بالإسلام.

أولاً، هناك اختلافٌ عميقٌ، لا يُمكن تجاوزه، بين الغرب العقلانى والحديث، وبين الشرق الإسلامى الذى يتسم بالفوضى ويغلب عليه طابع الحياة فى العصور الوسطى.

ثانيًا، إن الشرق، على مر العصور، غير قادرٍ على التعريف بنفسهِ والعثور وحده على طريقهِ. إنه بحاجة إلى معونة دقة علم الغرب حتى يُحقق التقدم.

ثالثًا، يجب الخشيةُ من العالم الإسلامى ومراقبته دون توقف؛ لذا فهناك تبريرٌ تامٌ للوجود الاستعمارى فى الماضى، والاستعمار الحديث فى الحاضر، والوجود الإسرائيلى فى قلب العالم العربي.

وقد تم تحليل هذا المنطق الاستعمارى ودحضه. وأودُ أن أُذكِّر فقط بأن المشروع الاستعمارى كان عبارة عن سيطرةٍ سياسيةٍ واستغلالٍ أكثرَ منه دعمًا من أجلِ التحديث. وهذه السياسة الاستعمارية هى التى أدت إلى تضخُم النزعة الدينية الإسلامية التى أصبحت الوسيلة الرئيسية لتعبئة الجموع ضد القمع الاستعمارى.

إن عُلماء الإسلام الجدد، التابعين للغرب، سيستمرون فى تسميم العلاقات بين الشعوب، وفى بناء نظرياتهم على فكرة

الصراع بين الحضارات والتصريح بأنه لا يوجد إرهاب سوى الإسلامى، وهم بذلك يغفلون أنه فى لحظة وقوع اعتداءات ١١ سبتمبر، كان الإرهاب الذى يُمارسه "تمور التاميل" فى "سريلانكا"، و"الإيتا" فى إسبانيا، وكذلك "الفارل" فى "كولومبيا" لا يزال يستعر.

- إ. ب. : كان يجب أن تُمكِّن أحداث ١١ سبتمبر الأمم المتحدة من لعب دورٍ عالميٍ، كما سبق وأن قلتَ، غير أن هذا لم يحدث. وحتى يتحقق ذلك – وسيكون هذا آخر سؤال لى –، ألا يجب أن تعرف الأممُ المتحدة كيفية الجمع بين الضرورة والمدة حتى تستوعب وتُعالج مشكلات الكوكب بصورةٍ فعَّالة خلال هذا القرن الجديد؟

- ب. ب. غ. : إنكَ على حق؛ إذ يجب علي المجتمع الدولى ومنظمة الأمم المتحدة الإسراع بتفعيل الإجراءات التى تهدف إلىَ إقرار السلام والأمن. ولكننا نعرف كذلك أن المجتمع بأسرهِ ينشدُ أجوبةً كليةً، وأن المشكلات الكبرى الخاصة بالمستقبل الإنسانى هى قضايا دولية، وأن إيجاد حلول لها سيتطلَّبُ وقتًا. ومع ذلك، فلنبدأ بالقضايا المُلحَّة.

وأولى هذه القضايا – وأكثرُها إلحاحًا هى: قضية إعادة إعمار أفغانستان المُهددة بوقوع كارثة إنسانية. فقد أدى القصف

الأمريكى إلى توقُّف الزراعة التى تمد البلاد بأكثر من نصف احتياطيها من الغلال. وعلى صعيدٍ آخر، ستؤدى آلاف الألغام الأرضية والقنابل التى لم تنفجر بعد إلى وقوع آلاف الضحايا فى الشهور، بل والأعوام القادمة. وخلال السنوات الأخيرة، لقى عشرات الآلاف من الأبرياء حتفهم بالفعل، أى ما يُعادل أكثر من ضحايا اعتداءات ١١ سبتمبر بعشر مرات. ملخص الأمر، لقد عانى آلاف الأفغان وستستمر معاناتهم. غير أننى أخشى من أن يتعرَّض الأفغان إلى النسيان، بعد عدة أشهر من إقصاء "طالبان" والقضاء على "أسامة بن لادن"، شأنهم فى ذلك شأن الصوماليين وسائر "القبائل التى لا تنتمى إلى العالم المتحضر" و"يأتى موقعها فى أسفل سُلَّم الحضارات".

ويجب الجهر بقوةٍ بالأمر التالى: لقد تم تحريك الرأى العالمى، بفضل وسائل الإعلام، ليتعاطف مع آلام الخمسة آلاف شخص الذين راحوا ضحية اعتداءات ١١ سبتمبر، ولكنه لم ولن يتفاعل مع آلام الخمسة آلاف شخص الذين راحوا ضحية الحروب والقصف الذى تعرَّض له الشعب الأفغانى.

وثانى أكثر القضايا إلحاحًا هى: قضية التسوية النهائية للصراع الإسرائيلى - الفلسطينى. لقد حاولت وسائل الإعلام العالمية وكبار المسؤولين فى العالم الغربى التعتيم على هذا الصراع بتأكيدهم، بالحُجج القانونية، أن إرهاب "أسامة بن لادن"

واعتداءات ١١ سبتمبر لم يكن لهــا صــلة مباشــرة بالقضــية الفلسطينية. وهذا خطأ؛ إذ يلقَى القمع الذى يتعرض له الشــعب الفلسطينى صدًى جماعيًا فى العالم العربى، خاصة وأن ضحايا الأمس قد أصبحوا جلادى اليوم. إن مائتى مليون عربى وأكثــر من مليار مسلم يشعرون بالإذلال الذى يتعــرض لــه الشــعب الفلسطينى. وستستمرُّ القضية الإسرائيلية - الفلسطينية فى تعكير وتسميم وهدم العلاقات بين العالم العربى - الإسلامى والعــالم الغربى. ويُشَبِّه جزءٌ من الرأى العام العربــى دولــة إســرائيل بالورم السرطانى فى جسد العالم العربى. وأودُّ أن أُعدِّل من هذه الاستعارة: إن الورم السرطانى لا يتَمَثَّلُ فى إسرائيل، وإنما فى الصراع العربى - الإسرائيلى وأعراضه المرضية المُتمثلة فــى معاداة السامية وأمريكا وتفشى الأصولية والإرهاب ... وهــذه الأعراض هى التى دمَّرت برجى مركز التجارة العــالمى فــى "نيويورك"، وتسعى إلى تدمير الأمم المتحدة.

فلنتطرَّق الآن إلى ردود الأفعال طويلة المــدى. لقد ذكرتُ كثيرًا، خلال هذه الحــوارات، منطق القمر الصناعى والناقوس أو المئذنة، مثلما ذكرتُ كثيرًا فى خُطَبِــى "المدينــة الفاضــلة" "للفارابى" - أى مجموع المُدن الفاضلة التى تُسفر عــن نشــأة المعمورة الفاضلة. ولكن الوضع الحالى للمعمورة لا يسمحُ، عن حق، بالتوصل إلى حلولٍ فاضلةٍ، وإنما يؤدى إلى إيجاد نوعٍ من

المزج بين الهوية الثقافية والمواطَنة الكونية. ويُعدُّ تحقيق هـذا المزج هو التحدى الحقيقى لهذا القرن الجديد. فإن تمكَّنت الأمـم المتحدة من تنمية وعى مشترك بالمواطَنة الكونية، فإنها بـذلك تكون قد بلغت الهدف من وجودها. وتبقى، على الرغمِ من ذلك، المشكلات الناتجة عن العولمة بحاجةٍ إلى حـلٍ. وتتمثـل هـذه المشكلات فى الفجوة التى تفصل الجنوب عن الشمال، وقضـية الديون، والإرهاب الـدولى، والأوبئـة، والصـراعات القبليَّـة والدينية. إلا أنه من المؤكد أن هذه المواطنة الدولية سيكون من شأنها تيسير التوصل إلى حلولٍ لهذه المشكلات العديـدة التـى يجب على البشرية أن تُواجهها.

- إ. ب. : سيدى الأمين العام، اسمح لى بـأن أقـول الكلمـة الأخيرة: "شكرًا".

ديمقراطية العولمة

بطرس بطرس غالى

نحن نشهد كل يومٍ تقلباتٍ تتسبب فيها العولمة التى يخشاها البعض ويعشقها البعض الآخر. ولكن النشاط الفكرى الذى، تثيره، شأنه فى ذلك شأن المخاوف والرفض العنيف اللذين تتسبب فيهما، توضح لنا أنه لا يزال هناك الكثير لقوله وتصوره وبالأخص عمله. وفى هذا السياق لعالمٍ يبحث عن مستقبلهِ، وعولمةٍ تسعى من أجل تحقيق المعايير الإنسانية وتطبيق الديمقراطية، يقدمُ لنا الدكتور بطرس بطرس غالى رؤيته للأمور فى إطار حوارٍ متنوعٍ مع "إيف برتولو". والجدير بالذكر أن الدكتور غالى كان قد عَمِلَ أستاذًا للقانون، ووزيرًا للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية، وأمينًا عامًا لمنظمة الأمم المتحدة، ثم للمنظمة الدولية للفرانكوفونية. ويرأس الدكتور غالى، اليوم، المجلس القومى لحقوق الإنسان بمصر.

المحرر فى سطور:

إيف برتولو

شغل منصب الأمين العام المساعد "لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" ما بين عامى ١٩٨٥ و١٩٩٣، ثم منصب السكرتير التنفيذى "للجنة الاقتصادية الأوروبية" (المجموعة الاقتصادية الأوروبية - منظمة الأمم المتحدة). ويشغل "برتولو" حاليًا منصب رئيس "اللجنة الفرنسية للتضامن الدولى".

المترجمة فى سطور:
أمل راغب

صحفية دولية وكاتبة عضو باتحاد الصحفيين الدوليين ببروكسيل (IFJ)، وجمعية الصحفيين المستقلين بشمال أمريكا (AJIQ). كما أنها عضو شرفى بنادى صحافة "ليموزين" بفرنسا. وكانت قد شاركت ببعض مؤلفاتها الأدبية فى مهرجانات دولية، آخرها "مهرجان الأساطير الدولى الثانى عشر" بفرنسا عام ٢٠٠٦. وهى تُمارس الترجمة إلى جانب عملها صحفية، وتقوم بالتدريس الجامعى.

الإشراف اللغوى: حسام عبد العزيز
الإشراف الفنى: حسن كامل